الجمهوريـــــــة الجزائريـــــــة الديموقراطيـــــــة الشـــــــعبية

وزارة التعلـــــيم العـــــالي و البحـــــث العلمـــــي

جامعة الجزائر

كلية الاقتصاد و علوم التسيير

محددات الإنفاق الاستهلاكي الخاص في الجزائر

دراسة دالة الاستهلاك الخاص طويلة الأجل

رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية
تخصص –اقتصاد قياسي–

من إعداد الطالب :
ساطور رشيد

تحت إشراف الأستاذ :
مصار منصف

السنة الجامعية : **2000–2001**

الـتــشــكـــرات

أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم من قريب أو بعيد في إعداد هذا العمل.

و أخـــص بالشـــكر الخـــاص الأستـــاذ المشـــرف **مصـار منصـف** علـى كـل مـا قدمـه لـي مـن توجيهـات و إرشادات ساعدتني على إتمام هذا العمل.

كما أقدم شكري للأساتذة : **بن زعرور شكري، شعباني عمر** و **بوشة محمد**.

و الصديق **عتيق عبد المجيد**.

إهداء

إلى أمي و أبي و زوجتي،

إلى كل طالب علم.

الفصل الأول :

النظرية الاقتصادية للاستهلاك الكلي

الفـصل الـثانـي:

تطور الاستهلاك الخاص في الجزائر
في ظل التطورات و التحولات الاقتصادية

الفصل الثالث :

الدراسة التطبيقية

الملاحق

ملحق رقم -1-:

نماذج تصحيح الخطأ ECM
و نظرية التكامل المشترك

ملحق رقم -2-:

نتائج التقدير

ملحق رقم -3-:

التعريف بالإحصائيات و مصادرها

الإشكـاليـة :

لقد حظي موضوع الاستهلاك باهتمام الاقتصاديين منذ بداية تطور الاقتصاد السياسي في القرن الثامن عشر و حتى أصبح الاقتصاد علما من بين العلوم الاجتماعية، فلم تحل الكتابات الأولى للاقتصاديين الكلاسيكيين من التطرق إلى المستهلك و علاقته بالمنتج و السياسات الاقتصادية المؤثرة على الاستهلاك الكلي.

فقد خضعت دالة الاستهلاك لدراسات نظرية و عملية منذ عام 1936، و هي السنة التي نشر فيها الاقتصادي كينز كتابه "**النظريـة العامـة للتوظيف : سعر الفائـدة و النقود**" الذي جعل فيه الطلب الكلي المحرك الرئيسي للتحليل الاقتصادي الكلي.

و كون الاستهلاك هو أحد العناصر المهمة في الطلب الكلي لأي اقتصاد، فإن شرح الميل الحدي للاستهلاك يعد أمرا مهما لفهم التذبذبات في الدخل و التوظيف بل أيضا أن الفهم الواضح للمتغيرات التي تحدد الاستهلاك يعد أمرا مهما من وجهة نظر اقتصاديات الرفاهية.

فمجرد التطرق إلى ظاهرة الاستهلاك يعني البحث في محور يشكل العمود الفقري للنظام الاقتصادي و هذا راجع لأسباب عديدة أهمها أن كل القرارات التي تتخذها وحدات الإنفاق في فترة زمنية معينة اتجاه المتغيرات الاقتصادية الحقيقية فيها و النقدية، مرهونة بالقرار الأولي التي تتخذ بشأنه تحديد نسبة الاستهلاك من دخولها الذي يعتبر بمثابة قرار التحكيم بين الاستهلاك و الإدخار.

فالقرار القاضي تحديد النسبة المذكورة يتوقف على الكثير من الظروف الاقتصادية التي تعبر عن وضعية معينة للمتغيرات الاقتصادية، حيث تتناسب معها حسب تقدير هذه الوحدات.

أما البحث في هذه الظروف أو بالأحرى المتغيرات الاقتصادية التي تحكم قرارات الأفراد و المؤسسات في تحديد نسبة الاستهلاك يعتبر البحث في دالة الاستهلاك نفسها.

إن هذه الدراسة بخصوص أهمية الاستهلاك هو الذي دفع الباحث إلى محاولة الغوص في هذا المجال في إطار الاقتصاد الجزائري قصد تحديد دالة الاستهلاك الخاص، و بذلك فإن السؤال المحوري لهذا البحث :

ما هي محددات الإنفاق الاستهلاكي الخاص في الجزائر ؟

و لما كان الباحث لا ينطلق في دراسته من فراغ، بل يعتمد على ما نصت عليه النظريات المختلفة، كان لابد من طرح السؤال المتعلق بذلك و هو :

ما هي محددات الاستهلاك حسب مختلف النظريات الاقتصادية ؟

و بما أن هذه الدراسة هي محاولة لفهم ظاهرة الاستهلاك في الجزائر، فإن الاستفهام عن الإطار العام الذي تطور ضمنه الاقتصاد الجزائري، يعتبر أكبر من ضروري و لذلك كان من الأهمية بمكان الإجابة عن السؤال التالي :

ما هي المراحل الرئيسية التي مرّ بها الاقتصاد الجزائري ؟ و كيف تطورت مؤشراته الكلية ؟

و من جانب آخر نطرح التساؤل الفرعي التالي لسؤال المحوري :

ما مدى استجابة مختلف النماذج النظرية للاستهلاك لواقع ظاهرة الإنفاق الاستهلاكي الخاص في الجزائر ؟

و هل يمكن تحديد دالة الاستهلاك الخاص طويلة الأجل ؟ أو بعبارة أخرى ما هي محددات الاستهلاك الخاص طويلة الأجل ؟

إذن موضوع بحثنا هذا هو التدقيق في بعض التساؤلات و محاولة حلها عن طريق دراسة مختلف النظريات و الأطروحات الملمة بهذا الشأن.

إن دراسة و تحليل محددات الاستهلاك الخاص في الجزائر هو مطلب ضروري للتنبؤ بالنمو الممكن و عنصر أساسي لتنمية البلاد في المستقبل، و باعتبار أن الإنفاق الاستهلاكي الذي تقوم به السلطات العمومية لتسيير مرافقها يتحدد باعتبارات سياسية و اجتماعية. فإن الدراسة تفترض أن الإنفاق الاستهلاكي الخاص هو ذلك الجزء من الاستهلاك الكلي الذي يجب معرفة محدداته.

و عليه فإن دراستنا تهدف إلى :

1. استعراض أهم النظريات حول الاستهلاك و محدداته و تحديد الصيغة الرياضية لدالة الاستهلاك في كل من الدول المتقدمة و النامية.

2. تحديد دالة الاستهلاك الخاص للاقتصاد الجزائري و تقديرها.

3. البحث عن علاقة طويلة الأجل لهذه الدالة و تحليل نتائجها.

و هذا لن يتأتى إلاّ باستعمال البناء القياسي و الإحصائي أو القياس الاقتصادي لمعرفة مدى مطابقة الجانب النظري على الواقع الاقتصادي، مستدلين بذلك بتقنيات النمذجة القياس الاقتصادي و على الخصوص نماذج تصحيح الخطأ (EMC)، بتوظيف مجموع المعطيات الكمية المتوفرة و الخاصة بالاقتصاد الجزائري للوصول إلى نقطة تحديد متغيرات الاستهلاك الخاص في الجزائر.

سوف نفترض في هذا العمل أن الاستهلاك الخاص متغيرة داخلية، أما محدداته فهي متغيرات خارجية و العلاقة الموجودة فيما بينها علاقة خطية.

و لهذا الغرض قمنا بتقسيم هذه الدراسة على الشكل التالي :

الفصل الأول : خصصنا فيه جزئين :

تناولنا في الجزء الأول أهم النظريات التي اهتمت بمتغيرة الدخل كمحدد رئيسي لدالة الاستهلاك التي تتمثل في نظرية الدخل المطلق للنموذج الكينزي ثم نموذج دوزنبري و أخيرا نموذج أنجل و قوانينه.

أما الجزء الثاني قدمنا فيه النظريات التي اهتمت بالمتغيرات الأخرى، التي تتمثل في عنصر الثروة كمحدد ثاني للاستهلاك : نظرية الدخل الدائم لفريدمان، نظرية دورة الحياة لموديغلياني و أخيرا نظرية كالدور.

الفصل الثاني : خصصنا فيه جزئين :

قدمنا في الجزء الأول وصف موجز عن أهم مراحل تطور الاقتصاد الجزائري حيث قسمنا هذه المراحل إلى أربع :

- المرحلة الأولى تمتد من 1967–1978 و هي مرحلة بناء القاعدة الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد.
- المرحلة الثانية تمتد من 1979–1985 و هي مرحلة الانفتاح الاقتصادي.
- المرحلة الثالثة تمتد من 1986–1993 و هي مرحلة الإصلاحات الاقتصادية.
- المرحلة الرابعة تمتد من 1994–1998 و هي مرحلة تبني الجزائر برنامج إصلاح هيكلي مع الصندوق النقدي الدولي.

أما الجزء الثاني حاولنا دراسة و تحليل أهم المعطيات و المؤشرات الاقتصادية الكلية و الإحصائية المستعملة في مختلف مراحل النمذجة للاقتصاد الجزائري، التي تتمثل في تطور مؤشر الاستهلاك الخاص و مؤشر الدخل و كذا معدلات الفائدة و الكتلة النقدية و كل المؤشرات المؤثرة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الاستهلاك.

الفصل الثالث :

في هذا الفصل حاولنا نمذجة الاستهلاك الخاص في الاقتصاد الجزائري، حيث قمنا في الجزء الأول بتقدير النماذج القياسية وفق النظرية الاقتصادية مع تحليل نتائجها. و كذا تحديد و تقدير دالة الاستهلاك الخاص و اختيار النموذج الملائم (الأمثل) لاقتصاد الجزائر، و هذا باستعمال بعض مقاييس الجودة.

أما الجزء الثاني قمنا بالبحث عن علاقة طويلة الأجل بين الاستهلاك الخاص و متغيراته الأخرى، و هذا باستعمال تقنية ECM (نماذج تصحيح الخطأ) و وفق منهجية التكامل المشترك لنظرية غرانجر (Granger).

الـفصل الأول

النظرية الاقتصادية للاستهلاك الكلي

مقدمـة :

سنحاول في هذا الفصل تقديم أهم النظريات حول الاستهلاك و محدداته و تحديد الصيغة الرياضية لدالة الاستهلاك، مع تحليل فرضياتها الخاصة لكل نظرية، و تقديم الانتقادات الموجهة لهذه النظريات.

فلهذا الغرض قسمنا هذا الفصل إلى جزئين :

الجزء الأول (نظريات الاستهلاك –الدخل–) : نقدم فيه أهم النظريات التي اهتمت بمتغيرة الدخل كمحدد رئيسي لدالة الاستهلاك، و ابتداءا من نظرية الدخل المطلق للنموذج الكينزي ثم نموذج دوزنبري و أخيرا نموذج أنجل و قوانينه.

الجزء الثاني (نظريات الاستهلاك –الثروة–) : كما نقدم فيه النظريات التي اهتمت بعنصر الثروة كمحدد ثاني للاستهلاك، التي تمثلت في نظرية الدخل الدائم لفريدمان و نظرية دورة الحياة لموديغلياني و أخيرا نظرية كالدور.

I. نظرية الاستهلاك –الدخل– :

I. 1. النموذج الكينزي للاستهلاك :

عندما تناول "كينز" ظاهرة الاستهلاك من خلال كتابه الأساسي "النظرية العامة" سنة 1936 تطرق إلى مجموع العوامل على اختلاف درجات تأثيرها و طبيعتها، التي يمكن أن تفسر الاستهلاك كظاهرة اقتصادية أساسية. و من هذا المنظور قسم مختلف هذه العوامل إلى مجموعتين[1] :

المجموعة الأولى : تشمل مجموع العوامل المرتبطة بظروف اقتصادية معينة، و سماها العوامل الموضوعية و منها الدخل، الثروة، عدد السكان، معدل الفائدة.

المجموعة الثانية : تشمل العوامل ذات الارتباط بالخصوصيات المتعلقة بوحدات الإنفاق و سميت بالعوامل الذاتية منها التوقعات الخاصة بمستوى الأسعار الضغوط الاجتماعية (التقليد)، الأذواق. و هي عوامل لا تشغل الاقتصاد بل هي خصوصيات التقاليد يتحلى بها الفرد كفرد أو المجتمع.

لهذا فإن المقصود من بحث "كينز" في الاستهلاك إنما هو الوصول إلى نظرية تفسير الظاهرة لمجتمع معطاء. من خلال دراسة كينز لهذه الظاهرة توصل إلى أن الدخل هو المحدد الأساسي للاستهلاك، إلا أنه يعتقد أن العوامل الأخرى يمكن أن تؤثر في الاستهلاك و لكن درجة تأثيرها تكون ضعيفة على المدى القصير.

لقد توصل كينز[2] من خلال نظرية الدخل المطلق إلى نموذج يحاول إعطاء صورة تقريبية إلى حد بعيد عن السلوكات و التصرفات لوحدات الإنفاق في اتخاذ قراراتهم الخاصة بالاستهلاك. و نقصد بالدخل المطلق ذلك القدر المطلق من الدخل الجاري الذي يحصل عليه الأفراد. و التمييز بين الدخل المطلق و الدخل النسبي (المقارن) و الدخل الدائم و دخل دورة الحياة سيكون موضوع اهتمامنا في عرض نظريات الاستهلاك.

إن دالة الاستهلاك حسب نظرية "كينز" هي دالة تابعة لمتغيرة الدخل و تصاغ بالصيغة التالية :

$$C = \alpha + \beta y \quad \dots (1)$$

حيث :

[1] "كينز"، النظرية العامة في الاقتصاد، سلسلة العلوم الإنسانية تحت إشراف علي الكنز، ص 133، طبعة 1991.

[2] Brown, Williams S, "Macroeconomics", Ch 6, New York Prentise, Holl international Editions.

C : تمثل الاستهلاك الكلي.

y : الدخل.

α، β : ثوابت.

كما يعتقد كينز أن أصول دالة الاستهلاك تكمن في قانون سيكولوجي[1] مفاده أن الأفراد يقومون في المتوسط بزيادة استهلاكهم عندما يزيد دخلهم و لكن بمقدار أقل من المقدار الذي زاد به الدخل.

و الشكل التالي يوضح التمثيل البياني لدالة الاستهلاك (معادلة (1)).

شكل : I. 1. : التمثيل البياني لدالة الاستهلاك كينز

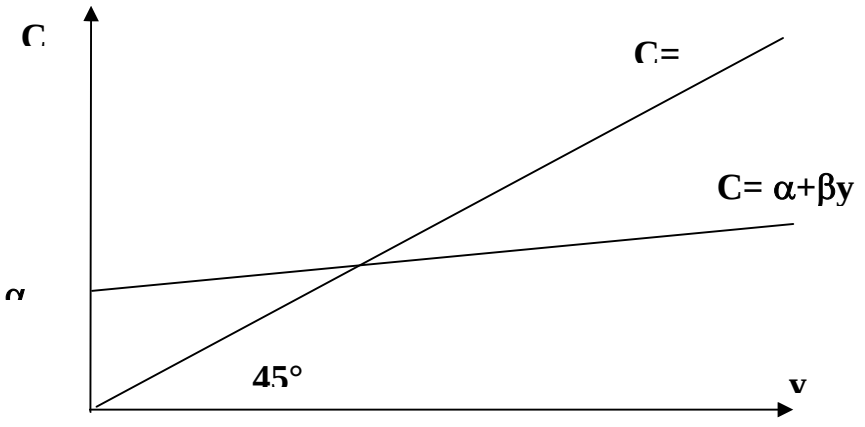

المصدر : إعداد الطالب

I. 1. 1. <u>تحليل فرضيات كينز لنظرية الدخل المطلق</u> :

عند تحليله لظاهرة الاستهلاك توصل إلى ثلاثة (فرضيات) شروط أساسية، و تخص الميل الحدي للاستهلاك، الميل المتوسط للاستهلاك و الاستهلاك التلقائي.

1. الميل الحدي للاستهلاك (MPC) المقصود به هو أنه عندما يرتفع الدخلy لوحدة نقدية واحدة بكم يزيد الاستهلاك الكلي ؟ و العكس أي عندما ينخفض الدخلy لوحدة نقدية واحدة بكم يزداد الاستهلاك الكلي ؟ فهذا المعدل الذي يتغير به الدخل بالزيادة أو النقصان هو الميل الحدي للاستهلاك، أي :

[1] Rodrigue Trenblan. Phd , "MACROECONOMIQUE MODERNE, Théorie et Réalités", Editions Etudes vivantes, Paris, P 362.

التغير الحاصل في الاستهلاك / التغير الحاصل في الدخل = $\frac{\Delta c}{\Delta y}$

إن الميل الحدي للاستهلاك ذو قيمة تقل عن الواحد و معنى ذلك أن وحدات الإنفاق تستهلك كل دخولها على الأكثر.

في حالة[1] :

β =1 و هذا يعني أنه التغير في الدخل أنفق كله على الاستهلاك.

β =0 أي أن الاستهلاك يساوي الإنفاق التلقائي.

و الواقع أن قيمة الميل الحدي للاستهلاك تكون محصورة بين الذروتين، أي :

$$0 < \frac{\partial c}{\partial y} < 1 \quad \dots (2)$$ (الفرضية الأولى لنظرية الدخل المطلق)

أما فيما يخص العامل (α) فتكون قيمته موجبة (α>0) و هي عبارة عن الاستهلاك التلقائي أي تمثل الحد الأدنى من الاستهلاك و تأخذ قيمتها على اختلاف المجتمعات.

2. يتمثل في الميل المتوسط الاستهلاكي (APC) هو عبارة عن الاستهلاك الكلي مقسوما على الدخل الكلي (C/y)، يتناقص بزيادة الدخل إلا أنه أكبر من الميل الحدي للاستهلاك (MPC) و هذا يمكن توضيحه باستخدام تعريف الميل المتوسط للاستهلاك.

$$APC = \frac{c}{y} = \frac{\alpha + \beta y}{y}$$

$$APC = \frac{\alpha}{y} + \beta$$

حيث : (α/y) ثابت، و بالتالي APC>MPC.

[1] Douglas Fisher, "Théorie macroéconomique, une vie d'ensemble", traduit par Phillipe de Lavergne, Economica, 49, rue Hericart, 75015, Paris, Juillet 1995, P 47.

فكلما زاد الدخل الموضوع تحت التصرف[1] فإن (APC) يتناقص إلا أن (APC) تظل أكبر من (MPC) بمقدار (α/y).

و بالتالي فإن :

$$\frac{c}{y} > \frac{dc}{dy} \quad \text{... (3)} \qquad \text{(الفرضية الثانية لنظرية الدخل المطلق)}$$

3. على غرار الشرطين الأولين، فإن الشرط الثالث ينصب اهتمامه على الميل الحدي للاستهلاك (MPC) كونه يعتبر المحور الأساسي في نظرية كينز.

إذ يعتبر أن مستويات الدخل المختلفة كفيلة بتغير ميول الأفراد للاستهلاك، ذلك أن عندما يكون الدخل في المستويات الدنيا يكون الميل الحدي للاستهلاك (MPC) ذو قيمة عالية و هذا راجع إلى رغبة المستهلكين في تغطية حاجياتهم الكثيرة بالنسبة لدخولاتهم الضعيفة.

أما عندما يكون الدخل في المستويات العليا يكون الميل الحدي للاستهلاك (MPC) ذو قيمة ضئيلة بالنسبة إلى ما كان عليه و هذا راجع إلى أن المستهلكين يكفيهم جزء قليل من دخلهم الوفير.

و بهذا يكون "كينز" قد كشف النقاب عن سلوك اجتماعي أساسي يفصل مفعوله بين شرائح المجتمع فمن غير المعقول أن يكون الميل الحدي للاستهلاك (MPC) لدى الفقراء مساويا للميل الحدي لدى الأغنياء، فالأسرة الغنية عادة ما تستهلك نسبة أصغر من دخلها عن الأسرة الفقيرة.

كذلك يكون الميل الحدي في نموذج كينز (MPC) غير ثابت أو له دورة يمثل حد الإشباع و هو يتغير عكسيا مع الدخل، و بالتالي حسب نموذج كينز لنظرية الدخل المطلق فإن الدخل المطلق يقضي بأن الاستهلاك دالة في الدخل المطلق الجاري و أن الميل الحدي للاستهلاك يتناقص بزيادة الدخل و يعبر عنه رياضيا :

[1] Voir BEGG/Fischer/Dornbusch/, "Macro-économique"- edi science/international, Paris, P 104.

$$\frac{\partial^2 c}{\partial^2 y} < 0 \quad \dots (4) \quad \text{(الفرضية الثالثة لنظرية الدخل المطلق)}$$

و هكذا نستخلص نموذج "كينز" للدخل المطلق بالصيغة الآتية تحت القيود أو الفرضيات الثلاثة :

$$C = \alpha + \beta y \quad \dots (1)$$

$$\alpha > 0 ; 0 < \frac{\partial c}{\partial y} < 1 \quad \dots (2)$$

$$\frac{C}{y} > \frac{\partial c}{\partial y} \text{ أو } APC > MPC \quad \dots (3)$$

$$\frac{\partial^2 c}{\partial^2 y} < 0 \quad \dots (4)$$

I. 1. 2. <u>الانتقادات الموجهة لنظرية الدخل المطلق "كينز"</u> :

نلاحظ بعد دراستنا لهذا النموذج أن الصيغة التي اقترحها كينز لا تتماشى[1] و استعمال تحليل السلاسل[2] الزمنية، أي تبقى صالحة فقط باستعمال الدراسات الإحصائية المقطعية[3] على المدى القصير. أو بشكل آخر، إذا حاولنا استخدامها (نظرية الدخل المطلق) لوصف سلوك السلاسل الزمنية فإننا نتعرض لمشكلتين :

أ. أن نظرية الدخل المطلق تقضي باستقرار الميل المتوسط الاستهلاكي (APC).

ب. أن الميل الحدي للاستهلاك (MPC) لا ينخفض بل يكون ثابتا، حيث نلاحظ أن وجود الإنفاق الاستهلاكي المستقل (α) هو السبب من وجهة نظر الرياضيين لأنه يجعل نظرية الدخل المطلق لا ينطبق بالنسبة لإحصائيات السلاسل الزمنية.

[1] دكتور سامي خليل، "نظرية الاقتصاد الكلي الحديث"، ص 1053، الكويت، 1994.

[2] توضيح كيفية تغير الإنفاق الكلي عندما يتغير الدخل من سنة إلى أخرى أو من فصل إلى آخر.

[3] أي بمعنى الدراسة التي توضح كيفية تغير الإنفاق الكلي عند مستويات مختلفة لدخول الأسر في سنة واحدة

و بالتالي عدم تلاءم الصيغة التحليلية للنموذج الكينزي و الشروط المقترحة من طرف كينز. فإذا كان $\alpha=0$ فإن $APC=MPC$[1] و كلاهما يكون ثابتا بالنسبة لجميع مستويات الدخول و هذا الأخير أي أن $\alpha = 0$ يفسر التقلبات الدورية القصيرة الأجل للميل المتوسط للاستهلاك.

و قد شعر معظم الباحثين أن استقرار الميل الحدي للاستهلاك في الزمن الطويل الأجل هي الحقيقة الهامة التي يجب تفسيرها و بالتالي نظرية الدخل المطلق صنفت من دوال استهلاك قصيرة الأجل.

كما أوضح ديفيس (Davis)[2] سنة 1952 أن القدرة على التنبؤ بمستويات الاستهلاك خلال الفترة 1946−1950 لنظرية الدخل المطلق لم تكن أفضل من استخدام طريقة تنبؤ ساذجة تفترض عدم حدوث أي تغير.

كما وجه له (كينز) بعض الانتقادات من طرف النظرية الاقتصادية الحديثة التي سنتطرق إليها في الجزء الثاني من هذا الفصل القائلة أن الاستهلاك الكلي يفسر كذلك بعوامل أخرى و منها عامل الثروة و سعر الفائدة و كذلك عامل الزمن.

و بهذا نكون قد عرضنا نموذج "كينز" لنظرية الدخل المطلق و تبقى درجة ملاءمته للواقع شيء تجيب عنه النماذج التطبيقية و الاختبارات العلمية.

[1] Cochrane J. L., Macroeconomics, Analysis and policy, England, Brighton, 1970, P 106.

[2] DAVIS T. E., "The consumption function as a tool for prediction", Review economics and statistics, Vol. 34, 1952, PP 270-277.

I. 2. نموذج دوزنبيري "James DUESENBERRY" :

يعتبر شرط تناقص الميل الحدي للاستهلاك عند مستوى الدخل كما تطرقنا إليه سابقا.

($\frac{\partial^2 c}{\partial^2 y}$ الفرضية الثالثة لنظرية الدخل المطلق عند كينز) من أهم ما جاءت به النظرية الكينزية فيما يخص الاستهلاك، إنما الشيء الملفت للانتباه هو الصيغة[1] التي اقترحها كينز كنموذج للاستهلاك لا تحقق هذا الشرط باستعمال تحليل السلاسل الزمنية بل تبقى صالحة فقط باستعمال الدراسات الإحصائية المقطعية.

و هذا يطرح إشكال عدم تلاءم الصيغة التحليلية لنموذج كينز و الشروط المقترحة من طرف نفس الاقتصادي و هذا مما أدى بالاقتصادي "James DUESENBERRY" عام 1949 إلى حل هذه المشكلة و قد بنى نموذجه على فكرتين مختلفتين عن التحليلات الاقتصادية السابقة.

أولا : أن الأسرة في سلوك الإنفاق الاستهلاكي إنما تتأثر بعادات الإنفاق للأسر الأخرى.

ثانيا : أن سلوك الإنفاق الاستهلاكي يتجه إلى أن يكون مكتسبا بالعادة (Habitual) فبمجرد أن يصبح الأفراد معتادين على مستوى معيشة معينة فإنهم سيحاولون الإبقاء على هذا المستوى بالرغم من الانخفاض في الدخل.

و لأن الكثير من الاقتصاديين كانوا يرون أن مثل هذا السلوك سلوك غير رشيد، إلا أن نموذج دوزنبري كان متماشيا مع الأحداث تماشيا جيدا، و كانت نظرية الدخل النسبي أفضل بديل لنظرية الدخل المطلق. إذ يؤكد أن الاستهلاك لا يخضع للدخل المطلق بل يتبع الدخل[2] النسبي أي أن الاستهلاك يخضع المكان العائلي في تدرج المداخيل و المفهوم أن قرارات الاستهلاك التي تتخذها وحدات الإنفاق تتأثر بالمظاهر البيؤوية التي تحيطهم.

فإذا كان مثلا شخص ذو دخل بسيط يعيش وسط أشخاص يجاورونه و هم ذو دخولات مرتفعة مقارنة بدخله فينجم عن ذلك وضعية تدفع الشخص إلى تقليد جيرانه الأغنياء، و سينفق مثلهم حتى و لو تطلب هذا السلوك إنفاق دخله بكامله ففي مثل هذه الحالة لا تخضع النفقة الاستهلاكية لمبلغ الدخل المطلق و إنما لنمط الاستهلاك الموجود في البيئة، فيطمح الشخص إلى التعبير عن مكانة اجتماعية و يحمله هذا على الإنفاق مثلما ينفق الجيران أو الأشخاص

[1] أنظر صفحة رقم 2، معادلة (1).

[2] دكتور سامي خليل، "نظرية الاقتصاد الكلي الحديث"، ص 1058، الكويت، 1994.

النموذجيين.

و يضيف دوزنبري في تحليله إلى أن العائلات لا تتخلى بسهولة عن عادتها الاستهلاكية و تحاول أن تبقى في نفس مستوى العيش أو الاستهلاك في حالة تذبذب دخلها.

و هذا ما يدل على أن عملية تعديل السلوك لدى الأفراد تكون بطيئة جدا أو هي خصوصية اجتماعية و نفسية تختلف درجة بطئها من مجتمع لآخر.

I. 2. 1. <u>الصيغة التحليلية لنموذج الدخل النسبي</u> :

حسب التصور السابق ذكره يقترح دوزنبري الصيغة التالية[1] لنموذج الدخل النسبي :

$$C_t = F[y_t, y^*] = b_1 y_t + b_2 \left[y_t^2 / y^* \right] \quad \dots (5)$$

حيث :

$b_2 < 0$

$0 < b1 < 1$

y^* : تمثل أعلى دخل بالنسبة للدخول السابقة.

أما صيغة الميل الحدي للاستهلاك و الميل المتوسط الاستهلاكي تكون كالتالي :

$$MPC = b_1 + 2b_2 \left[y_t / y^* \right] \quad \dots (6)$$

$$APC = C/y = b_1 + b_2 \left[y_t / y^* \right] \quad \dots (7)$$

المعادلة (5) تمثل نموذج الدخل النسبي أي أن الاستهلاك الكلي تابع للدخل النسبي أعلى قيمة للدخول السابقة.

[1] Douglas Fischer, "Théorie macroéconomique", P 52.

أما المعادلة (6) و (7) فتبين أن الميل الحدي للاستهلاك أقل من الميل المتوسط للاستهلاك في المدى القصير.

MPC < APC

من خلال نموذج دوزنبري نلاحظ أنه إذا كان $y_t<y^*$ فإن الفرد سيخفض من استهلاكه إلا أن التخفيض في الاستهلاك يكون أقل من التخفيض في الدخل لأن الفرد يحاول دائما المحافظة على المستوى الاستهلاكي السابق.

و لهذا اقترح الاقتصادي[1] "Brown" فكرة تعديل مستوى الاستهلاك أي أن مستوى الاستهلاك السابق يؤثر على مستوى الاستهلاك الحالي زيادة عن الدخل و بالتالي مستوى الاستهلاك ينتقل و ببطئ في اتجاه مستوى الاستهلاك الجديد عن طريق نسبة تأثير الاستهلاك السابق.

فالصيغة التي اقترحها "Brown" لحساب معدل التعديل هي :

$$C = \alpha + \beta y_t + \delta C_{t-1} \quad \text{... (8)}$$

حيث :

C_{t-1} : تمثل الاستهلاك في الفترة السابقة.

$0 < \delta < 1$

(δ) تمثل نسبة التعديل الاستهلاكي (سرعة التغير) كلما كان(δ) أكبر، فالتعديل يكون أسرع و العكس صحيح.

و الفصل في نموذج دوزنبري يبقى مشكل عملي على عكس الصيغة التي اقترحها "كينز" فإن نموذج دوزنبري يحقق الشروط الثلاثة الكينزية[2].

[1] Evans M. K., Macroeconomic activity, New York, Harper and Row, 1996, P 19.

[2] أنظر معادلة رقم (2)، ص 4، معادلة رقم (3)، ص 5 و المعادلة رقم (4)، ص 6.

I. 2. 2. <u>الانتقادات الموجهة لنموذج الدخل النسبي</u> :

وجهت عدة انتقادات أهمها أصل نموذج الدخل النسبي يعود إلى نموذج الدخل المطلق و كذا الارتباط بين متغيرة الدخل و الدخل السابق أي بين y_t و y^*. و إضافة إلى ذلك فإن نموذج دوزنبري يعد في المرتبة الثانية بالنسبة للنظريتين اللتان سنعرضهما في الجزء الثاني من هذا الفصل و هذا راجع لسببين[1] :

1. رفض الكثير من الاقتصاديين قبول وجهة النظر الخاصة بأن الأفراد يبنون قرارات الاستهلاك على عوامل غير رشيدة (Irrational) مثل الدخل النسبي، فسعي الأفراد إلى تعظيم المنفعة و الإشباع، لا يمكن دفعهم لمحاباة السلوك المبني على أثر العادة و المحاكاة و التقليد. فبمجرد أن تمكن فريدمان و موديغلياني و غيرهم من بناء نموذج يتماشى مع حقائق الأمور و مبني على أسس اقتصاد جزئي دقيقة، فإن معظم المختصين تركوا نظرية الدخل النسبي.

2. يعود هذا السبب إلى أن نظرية الدخل المطلق و هي المتعلقة بأثر الثروة على الدخل، حيث ادعى دوزنبري أنه فسر الاختلاف في الإنفاق الاستهلاكي بين البيض و الزنوج بواسطة فرضية الدخل النسبي،7. فأسر الزنوج تذخر نسبة أعلى من دخلهم بالمقارنة بأسر البيض أصحاب نفس المستوى من الدخل. و قد كان هذا التفسير ممكنا إلى أن جاء فريدمان فأقام وجهة نظر جديدة قوية ذاكرين أن الاختلاف بين أسر البيض و أسر الزنوج ذات مستوى الدخل الواحدة ترجع إلى اختلاف في الثروة (Weath). و هذا ما سنراه في الجزء الثاني أي أن متغيرة الثروة لعبت دورا هاما في تفسير الاستهلاك في كل من نظرية موديغلياني و نظرية فريدمان.

[1] دكتور سامي : "نظرية الاقتصاد الكلي الحديث"، ص 1068، الكويت، 1994.

I. 3. نموذج أنجل "Engel" :

عندما تطرقنا إلى النظرية الكينزية في الاستهلاك من خلال النموذج الكينزي و القائم أساسا على تفسير الاستهلاك لمتغيرات الدخل المطلقy. وفق صيغة خطية $C=\alpha +\beta y$ و تحت القيود أو الفرضيات الثالثة المرفقة لهذا النموذج، أشير حينها إلى أن هذه الصيغة هي تطبيق لنظرية الاستهلاك الكينزية تطرح إشكالا أساسيا و يتعلق الأمر بمدى تحقق الشرط الثالث على أرض الواقع و الناص على أن الميل الحدي للاستهلاك يتناقص كلما ارتفع الدخل ($\frac{\partial^2 c}{\partial^2 y}<0$)، و هو بذلك غير ثابتا أو بصفة أخرى كلما تغير مستوى المعيشة رفق ذلك الميل الحدي للاستهلاك.

و السلوك الاستهلاكي عند الفقراء يختلف تماما عند الأغنياء في ظل ثبات كل المتغيرات الأخرى ذلك أن ذوي الدخل المحدود ينفقون كل دخولهم تقريبا لتغطية حاجتهم الأساسية و الضرورية للحياة، أما الأغنياء فدخلهم يزيد بكثير على القسط الثاني لتغطية حاجتهم الأساسية و الكمالية و بالتالي تكون النسبة المخصصة للاستهلاك لديهم أقل من تلك النسبة المخصصة لنفس الفرد لدى الفقراء.

إن عدم تحقيق هذا القيد لم يظهر بوضوح في كثير من النماذج المطبقة و هذا راجع إلى هذه الأخيرة تستخدم في أغلبها معطيات في شكل سلاسل زمنية، الأمر الذي لا يعكس بوضوح مختلف الطبقات الاجتماعية.

أما عند استخدام معطيات مقطعية يصبح تناقص الميل الحدي للاستهلاك تبنيه مختلف النتائج المنبثقة عن النماذج المستخدمة لهذا النوع من المعطيات.

إن البحث في النماذج التطبيقية من هذه الزاوية يجد انطلاقته الأساسية حتى قبل وجود النظرية الكينزية في حد ذاتها، و يعود ذلك إلى الدراسة التجريبية[1] التي قام الإحصائي الألماني "Engel Ernest" "1821−1926" سنة 1857 حول الإنفاق الاستهلاكي للأسر، حيث يعتبر الأول الذي أظهر العلاقة الموجودة بين الاستهلاك و مستوى المعيشة "niveau de vie".

[1] Pierre Bachoc, "La consommation et l'équipement des ménages", Paris, P 64.

و بين أن الإنفاق المخصص لمختلف المنتوجات الاستهلاكية كالمواد الغذائية، السكنات، الألبسة و السلع الكمالية الأخرى يتغير كلما تغيرت دخول وحدات الإنفاق أو بصفة أخرى كلما كان الدخل مرتفعا كلما كان القسط المخصص للمواد الغذائية مثلا من الميزانية الكلية المخصصة للاستهلاك منخفضة.

و تمثيل هذه العلاقة بيانيا هو ما يسمى في أدبية الاقتصاد بمعنى "أنجل" و هو تمثيل بياني للعلاقة المشارة إليها سابقا، أي بين الميزانية المخصصة لسلعة معينة (h) (Ch) و الميزانية الكلية المخصصة للاستهلاك أو الدخل (y)، و تصاغ هذه العلاقة بالصيغة التالية : $C_h = f(y)$، حيث إذا كانت لدينا (N) سلعة فإن : h = 1.2…….N.

I. 3. 1. <u>قوانين أنجل</u>[1] :

الدراسة التجريبية التي قام بها أنجل توصل من خلالها إلى ثلاث قوانين أساسية تخص هذا النموذج حيث قسّم السلع (h) إلى ثلاث مجموعات أساسية :

1. المواد الغذائية و هي تعتبر السلع الضرورية أو السلع ذات الاستهلاك الواسع بالنسبة لوحدات الإنفاق كالخبز، فتكون العلاقة على النحو التالي :

$$C_1 = F(y) \quad \ldots (9)$$

حيث : C_1 تمثل الإنفاق على المواد الغذائية التي تعد من السلع الضرورية ذات الاستهلاك الواسع.

`لدينا الشكل البياني للمعادلة رقم (9) :

[1] Le Caillon :
- Analyse de la macro-Economique, numéro 162, PP 38-48-49, Paris.
- Analyse de la macro-Economique, numéro 82, PP 40-45, Paris.

شكل : I. 2. : التمثيل البياني للعلاقة C_1 الخاصة بالإنفاق على السلع الضرورية ذات الاستهلاك الواسع (المواد الغذائية)

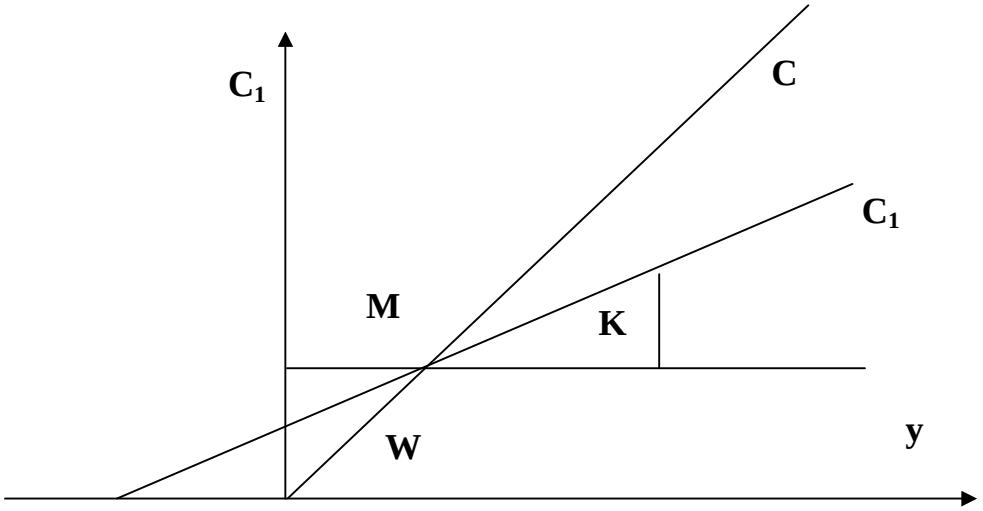

Source : Analyse de Micro-Economique, N 162, P 39

نلاحظ من خلال الشكل أن الزاوية K<W و أن المستقيم (C_1) يوجد أو يقطع محور التراتيب في الجزء السلبي، أي أن النسبة $\frac{dc_1 / c_1}{d_y / y}$ تكون سالبة و بالتالي المرونة أقل من الواحد و النتيجة المتوصل إليها بالنسبة لهذا النوع من السلع أنه كلما زاد الدخل فإن النسبة المخصصة للإنفاق على المواد الغذائية تتناقص و بالتالي فإن مرونة الدخل بالنسبة لهذه المجموعة تكون أصغر من الواحد، أي :

$$e_1 = \frac{dc_1 / c_1}{d_y / y} < 1 \quad \dots (10)$$

و معنى ذلك أن الأفراد يتخلون أو بالأحرى يقلصون من الميزانية المخصصة للمواد الغذائية كلما ارتفعت دخولهم و ذلك يكون تدريجيا بمعنى أن ارتفاع الدخل يتيح إلى وحدات الإنفاق اقتناء سلع معينة كانوا يطمحون لشرائها قبل أن ترتفع دخولهم.

2. الألبسة و هي السلع التي يمكن اعتبارها كسلع ضرورية من الدرجة الثانية و يعبر عن الإنفاق لهذا النوع من السلع في علاقته من الدخل بالعلاقة التالية :

$$C_2 = F(y) \quad \dots (11)$$

حيث : C_2 تمثل الإنفاق على الألبسة و هي سلع ضرورية من الدرجة الثانية.

لدينا الشكل البياني للمعادلة رقم (11) :[1]

شكل : I. 3. : التمثيل البياني للعلاقة C_2 الخاصة بالإنفاق على السلع الضرورية من الدرجة الثانية

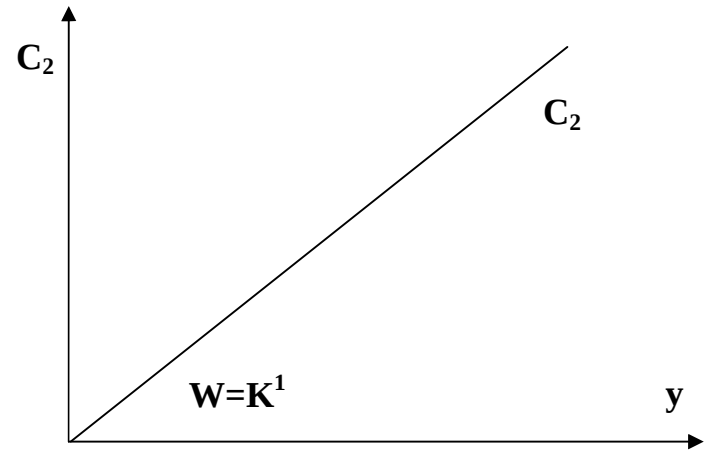

Source : Analyse de Micro-Economique, N 162, P 40

النتيجة المتوصل إليها (من خلال البيان أعلاه) هو أن القسط المخصص للإنفاق على الألبسة ثابت نسبيا مهما تغير الدخل مما يعني أن مرونة الدخل بالنسبة لهذا النوع من السلع تساوي إلى الواحد، أي :

[1] (K)، تمثل الميل الحدي للاستهلاك (ميل المستقيم (OC)).
(W)، تمثل الميل المتوسط للاستهلاك (ميل المستقيم (OM))، (e=K/W).

(12) …

$$e_2 = \frac{dc_2 / c_2}{d_y / y} = 1$$

و معنى هذا أن الألبسة، السكن، التدفئة، ... ألخ ترتفع الميزانية المخصصة لها بنفس الزيادة التي تحدث في الدخل.

3. السلع الغير ضرورية (الكمالية)، يعتبر هذا النوع من السلع بسلع كمالية و تكون العلاقة المتمثلة لهذه السلع.

$$C_3 = F(y) \quad \dots (13)$$

يزيد القسط المخصص لهذه السلع بنسبة أكبر من الزيادة في الدخل أي أن مرونة الدخل تكون أكبر من الواحد.

$$e_3 = \frac{dc_3 / c_3}{d_y / y} > 1 \quad \dots (14)$$

حيث : C_3 تمثل الإنفاق على السلع الغير ضرورية (الكمالية).

و الشكل التالي للعلاقة رقم (13) يبين هذه النتيجة أي أن الزاوية W<K.

شكل : I. 4. : التمثيل البياني للعلاقة C_3 الخاصة بالإنفاق على السلع الغير الضرورية (الكمالية)

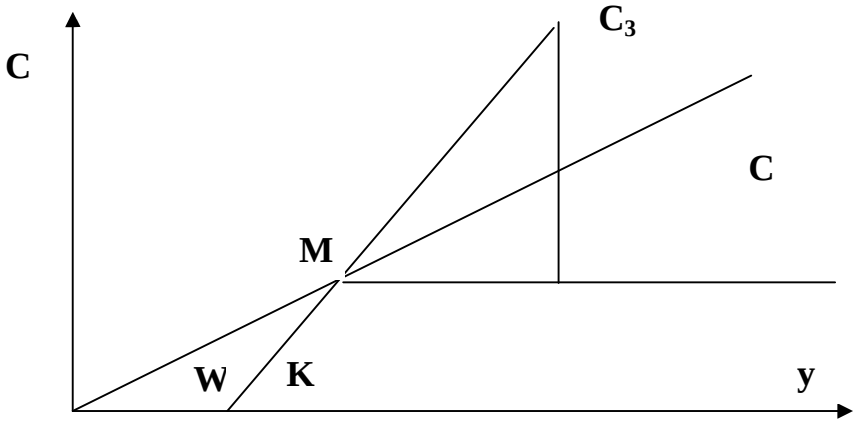

Source : Analyse de Micro-Economique, N 162, P 42

تجدر الإشارة إلى أن هذه النتائج أكدت و قدمت في شكل أدق من طرف اقتصاديين آخرين جاءوا بعد أنجل و نذكر على سبيل المثال "ياولي و ألن" من خلال دراسة قياسية عام 1935.

و في سنة 1955 اقترح "هوتكار" تمثيل تطور الطلب على أي سلعة أن يكون بمنحنى واحد غير خطي يدرس من خلاله مختلف مستويات الدخل و إنفاق المواد المستهلكة.

ففي بداية المنحنى تكون المرونة أكبر من الواحد (e>1)حيث تعتبر السلع سلع كمالية، أما عند تقاطع مع المنصف الأول فإن المرونة تكون مساوية الواحد (e=1)، و تعتبر السلع في هذه الحالة ضرورية من الدرجة الثانية كالسكنات و الألبسة.
و في المرحلة الثالثة، تكون المرونة أصغر من الواحد (e<1) مشيرة إلى أن السلع هي سلع ذات استهلاك واسع.

I. 3. 2. <u>الصيغة التحليلية لنموذج أنجل</u> :

إن أهمية هذا الموضوع فرضت على الاقتصاديين المعرفة الحقيقية لمدى تحقق نتائج "Engel" على أرض الواقع من جهة، و لدى إيجاد الصيغة التحليلية لهذا المنحنى و توصل بعض الاقتصاديين إلى عدة نماذج تمّ اقتراحها تربط بين الميزانية المخصصة لسلعة (h) و الدخل أو الميزانية الكلية المخصصة للاستهلاك و من أهم هذه النتائج[1] :

1. الصيغة النصف اللوغاريتمية :

$$Z = \alpha \log X + b \quad \dots (15)$$

2. الصيغة اللوغاريتمية :

$$Z = Ax^{a} \Rightarrow \log Z = a\log x + b \quad \dots (16)$$

حيث : $b=\log A$

3. الصيغة العكسية :

$$Z = b - {}^{a}\!/_{x} \quad \dots (17)$$

[1] Pierre Bachoc, "La consommation et l'équipement des ménages", P 66, Paris.

4. الصيغة اللوغاريتمية العكسية :

$$\text{Log } Z = b - {}^{a}\!/_{X} \quad \ldots (18)$$

حيث : $X=y$ ؛ $Z=C_h$.

و يتم تطبيقيا اختبار النموذج الملائم وفق مستوين المستوى الأول و هو النظري يبحث فيه مدى تحقيق القيود النظرية و أذكر على سبيل المثال "الخاصية التجميعية" أي أن مجموع الميزانيات السلعية يساوي الميزانية الإجمالية.

حيث :

$$\sum_{h=1}^{N} C_h = \sum_{h=1}^{N} f(y) = R \quad \ldots (19)$$

حيث : (R) تمثل الميزانية الإجمالية (أي مجموع الميزانيات السلعية).

و كذا تناقص الميل الحدي للاستهلاك ... ألخ. أما المستوى الثاني و هو اختيار النموذج الأقوى من الناحية التطبيقية أي النموذج الأكثر تلاءما مع المعطيات المجمعة حول واقع معين لنسب إنفاق الأسر على مختلف السلع و الخدمات كما سيتم ذلك في اختيار النماذج.

II. نظرية الاستهلاك –الثروة– :

II. 1. المنظور النيوكلاسيكي للاستهلاك :

تمثلت الدراسات الحديثة في مجال الاستهلاك بعد الحرب العالمية الثانية في ثلاث نظريات تمّ تطويرها كل من دوزنبري و فريدمان و موديغلياني (Modigliani) و أن جميع هذه النظريات تتبنى مفهوم المنفعة و الفرد يحاول دائما تحقيق أعلى نسبة ممكنة و ذلك عن طريق توزيع تيار الدخول خلال فترة الحياة بغية تحقيق أعلى مستوى استهلاك ممكن خلال دورة الحياة و على ذلك، يمكن أن يبدأ التحليل في هذه النظريات من نظرية سلوك المستهلك.

حيث يفاضل المستهلك بين الاستهلاك الحالي و الاستهلاك المستقبلي عند أخذ بعين الاعتبار سعر الفائدة كمتغيرة قادرة على تغير تركيبة دخله و ذلك عن طريق التغير بالزيادة أو النقصان حسب تغير سعر الفائدة في قيمة الأصول المدخرة.

إذا كان المجال المرجعي "Le cadre de référence" يتمثل في فترات عديدة يمكن أن تكون طيلة حياة المستهلك لذلك فهو يعظم منفعته تحت قيد ميزانية الدخل.

II. 1. 1. الصيغة التحليلية لدالة المنفعة و قيودها :

أثبتت الدراسة أن صيغة دالة المنفعة[1] تعطى بالشكل التالي :

$$M = \bigcup (C_1, C_2, ..., C_t, ..., C_T) \quad \dots (1)$$

حيث :

C_t : تمثل كمية الاستهلاك في الفترة t.

T : تمثل آخر فترة أو فترة الحياة المتوقعة للفرد.

أما القيد الميزاني يمثل مجموع المداخيل التي يمكنه الحصول عليها خلال الفترة.

$$t = 1.....T \quad \dots (2)$$

[1] ضياء مجيد الموسوي، "النظرية الاقتصادية"، "التحليل الاقتصادي الكلي"، ص 159.

فإذا أخذنا t = 1 كفترة جارية فإن تعظيم المنفعة يستوجب تساوي مجموع المداخيل في الفترة t=1 و مجموع الاستهلاكات في نفس الفترة و بالتالي صيغة القيد الميزاني للدخل تكون كالتالي :

$$\sum_{1}^{T} y_t \Big/ (1+r)^t = \sum_{1}^{T} C_t \Big/ (1+r)^t \quad \dots (3)$$

و بالتالي يكون لدينا :

$$C_1 = \sum_{1}^{T} y_t \Big/ (1+r)^t \quad \dots (4)$$

أي أن الاستهلاك في الفترة t=1 لا يتعلق بدخل الفترة t=1 فحسب بل بمداخيل كل الفترات من 1 إلى T و كذا سعر الفائدة بفعل التأيني.

لنختصر الآن قصد التبسيط على الفترتين t=1 و t=2 و هما فترتين متتاليتين بالضرورة و لنفرض أن المستهلك عقلاني و يعرف عن يقين الدخل الذي يحصل عليه خلال الفترتين كما تكون اختياراته الزمنية بين الفترتين الصحيحة و الموضوعية.

بحيث إذا اقترض مبلغ معين في الفترة t = 1 يسدده في الفترة t=2 و إن أقرض في الفترة t=1 يستهلك المبلغ المسترجع في الفترة t=2 و يبقى الاختيار للمستهلك في الفترة t=1 بين أن يستهلك كل دخله و يزيد عنه الاقتراض أي النسبة التي اقترضها و إلا يستهلك جزء من دخله و يقرض الباقي أو يدخره.

و لنفرض أن الثروة الابتدائية و النهائية معدومة فإن الاستهلاك الأمثل في الفترة t=1 هي عبارة عن النسبة المئوية لمجموع المداخيل y_1، y_2 بحيث r يعتبر معدل تأيني و يمكن أن نعبر عن هذا رياضيا[1] :

تعظم المنفعة أي الاستهلاك الأمثل $U(C_2, C_1)$ تحت قيد الإقراض أو الاقتراض :

$$C_1 + \frac{C_2}{1+r} = y_1 + \frac{y_2}{1+r} \quad \dots (5)$$

حيث r تمثل المعدل التأيني، أما اقتصاديا يمثل سعر الفائدة، و بالتالي نستطيع حساب الاستهلاك الأعظم للفترة t=1 إذا كان استهلاك الفترة t=2 معدومة كما تستطيع حساب الاستهلاك الأعظم في الفترة t=2 إذا كان الاستهلاك في الفترة t=1 معدوم.

[1] Douglas Fisher, "Théorie macroeconomique", Une vie d'ensemble, P 55.

في حالة : $C_2 = 0$، فإن الاستهلاك الأمثل في الفترة t=1 يكون :

$$C_1 = y_1 + \frac{y_2}{1+r} \quad \dots (6)$$

و في حالة : $C_1 = 0$، فإن الاستهلاك الأمثل في الفترة t=2 يكون :

$$C_2 = y_1(1+r) + y_2 \quad \dots (7)$$

أما الإمكانيات الأخرى و المتمثلة في كل التوليفات الناتجة عن المفاضلة الزمنية للمستهلك تكون متمثلة في معادلة القيد الميزاني و هو ذو ميل سالب متأثر بسعر الفائدة.

$$dy_1 / dy_2 = -1/(1+r) \quad \dots (8)$$

و من هنا نستطيع القول بأن الأمر الذي يمنعنا من تأشيرة إدراج معدل الفائدة في دالة الاستهلاك، لكن الغموض الذي يعترض التفريق بين أثر الدخل و أثر الإخلال عن تغير معدل الفائدة حال دون أن يكون هذا النموذج ذو معنى عملي ملموس.

II. 1. 2. <u>مفعول الثروة في دالة الاستهلاك</u> :

أما مفعول الثروة في دالة الاستهلاك فلها أهمية كبيرة في تفسير الاستهلاك و هذا موضوع دراستنا، حيث ظاهرة الثروة أي كمية الثروة ممكن أن تكون على شكل أصول حقيقية من الدخل و نرمز لها بـ (K) أو بشكل نقود (M) كما يمكن الاحتفاظ بها على شكل سندات عمومية (B).

لتكن الثروة الحقيقية الإجمالية على النحو التالي :

$$R = \frac{K + M + B}{P} \quad \dots (9)$$

حيث :

P : المستوى العام للأسعار.

K : الأصول الحقيقية من الدخل (كميا).

M : كمية النقود.

B : سندات عمومية (كميا).

R : الثروة الحقيقية الإجمالية.

فإذا وضعنا $\hat{K} = \frac{K}{P}$ ؛ $\frac{B}{P} = b/r.P$

حيث :

r : سعر الفائدة.

b : عائد السندات.

بالتعويض نجد :

$$R = \hat{K} + \frac{M}{P} + \frac{b}{rp}$$

$$R = K + \frac{1}{P}\left[M + \frac{b}{r}\right] \quad \dots (10)$$

من المعادلة رقم (10)، نلاحظ أن الثروة الحقيقية الإجمالية تتأثر بكل من أسعار الفائدة (r) و المستوى العام للأسعار (P) و ذلك في المديين الطويل و القصير الأجل.

فإذا أخذنا بالإضافة إلى هذه المركبات دخل العمل (y) تكون دالة الاستهلاك على الصيغة التالية[1] :

$$C = F\left[y, \hat{K}, \frac{M}{P}, \frac{b}{r.p}\right] \quad \dots (11)$$

تجدر الإشارة إلى أن K تكون ثابتة نسبيا في المدى القصير الأجل، و من هنا نستطيع القول بأن الثروة أو متغيرة الثروة في الاستهلاك ذو معنى مميز و هذا يبقى مشكل عملي لتفسير هذه الظاهرة.

II. 2. نظرية الدخل الدائم (Freidman) :

لقد بينت النظريات المعروضة سابقا مثل الدخل النسبي و كذا نماذج الثروة أن المستهلكين يحددون حجم استهلاكهم حسب ثروتهم المحتفظ بها في أي شكل من الأشكال أو يتأثرون بسلسلة من مداخيلهم و يعدلون سلوكهم ببطئ متأثرين بالمحيط الذي يعيشون فيه و هي تخمينات مهدت ليملتون فريدمان بتقديم نظرية الاستهلاك من خلال كتابه[2] The theory of consumption Function عام 1957، و يقوم عمل فريدمان على التناقض الميداني أي بعدم اتساق العلاقة بين الاستهلاك و الدخل في المدى القصير و المدى الطويل الأجل.

[1] نفس المصدر، ص 17.

[2] Friedman, Milton, The theory of consumption function, Combridge National Bureau of Economie Researchs, 1957.

و يرى كذلك فريدمان بأن العلاقة بين الاستهلاك و الدخل في المدى الطويل هي علاقة تناسبية[1]، حيث يقول بأن الاستهلاك في المدى الطويل يتحدد بتوقعات الأفراد لدخولهم المستقبلية.

أي بمعنى آخر أي زيادة في الدخل يتبعه نفس الزيادة في الاستهلاك أما في المدى القصير الأجل يرتفع الاستهلاك بنسبة أقل من تلك التي ترفع لها الدخل.

و قدّم فريدمان مفهوم جديد يجمع بين فكرة الدخل النسبي و الثروة و تقوم فلسفة هذا المفهوم الذي يسمى بـ الدخل الدائم "Le revenu permanent" علما أن المستهلكين لا يحددون استهلاكهم على أساس دخولهم الجارية و إنما اعتمادا على سلسلة مداخيلهم الماضية و المستقبلية، فالتذبذبات الجارية التي يعرفها الدخل الجاري قد لا تعني المستهلك حسب تصور فريدمان في شيء، لأنه يكون قد رسم لنفسه مخططا استهلاكيا على المدى الطويل و هذا حسب دخله المتوقع.

و بهذا فإن فريدمان ينتقل من إطار التحليل في المدى القصير الأجل إلى المدى الطويل الأجل. و لكن تبقى الإجابة على استفسارين هامين :

أولا : استفسار يتعلق بالعلاقة بين الاستهلاك الجاري و بين الدخل الدائم.

ثانيا : كيف يمكن قياس الدخل الدائم ؟

II. 2. 1. <u>بناء نموذج فريدمان</u> :

قام فريدمان بتقسيم الدخل إلى قسمين : دخل دائم y_p و دخل عابر y_T.

y_p : رياضيا هو عبارة عن متوسط متحرك مبني على أساس المداخيل التي يتحصل عليها طول حياته.

Y_T : هي الدخول الغير متوقعة و على سبيل المثال الربح من الرهان الرياضي أو الانخفاض في الدخل، و كذا ارتفاع الدخل أو انقطاع الدخل في حالة الطرد من العمل.

[1] دكتور سامي خليل، "نظرية الاقتصاد الكلي الحديث"، ص 1075، الكويت، 1994.

كما يقسم الاستهلاك إلى استهلاك دائم و عابر نرمز له بـ : C_p، C_T على التوالي، و نوضح ذلك في العلاقتين التاليتين :

$$C = C_p + C_T \quad \dots (12)$$

$$y = y_p + y_T \quad \dots (13)$$

II. 2. 1. 1. فرضيات النموذج :

نشير إلى أن فريدمان وضع عدة فرضيات قبل بناء النموذج و تتمثل على وجه الخصوص فيما يلي[1] :

$$C = \alpha + \beta y \quad \dots (14)$$

$$V(y_T) = \delta^2{}_{y_T} \quad \dots (15)$$

$$E(y_p) = My_p \quad \dots (16)$$

$$E(y_T) = 0 \quad \dots (17)$$

$$COV(y_p, y_T) = 0 \quad \dots (18)$$

$$E(C_T, y_p) = 0 \quad \dots (19)$$

$$E(C_T, y_T) = 0 \quad \dots (20)$$

$$E(C_p, y_T) = 0 \quad \dots (21)$$

الفرضية رقم (17) تعبر على أن الدخل العابر y_T ذو متوسط معدوم أي أن هذه التركيبة من الدخل تمثل تذبذبات حول متغيرة دائمة و مستمرة تسمى الدخل الدائم (y_p) أما الفرضيات من (18) إلى (21) فتعبر عن غياب الارتباط بين المتغيرات المعينة.

فإذا أخذنا على سبيل المثال الفرضية رقم (20) و هي تنص على عدم ارتباط بين الدخل العابر (y_T) و الاستهلاك العابر (C_T) و هو الشيء الذي يبدو غير معقول خاصة في بعض المجتمعات، بحيث إذا تحصل المستهلك على دخل مفاجئ يرفع من استهلاكه و ذلك على أساس أن مستوى الدخل الذي كان يتقضاه غير كافي لتلبية حاجياته المتزايدة و هي بطبيعة الحال تنفي تعليل فريدمان القائل بأن المستهلك يلجأ في هذه الحالة إلى استهلاك سلع معمرة فقط لأن المستهلك يمكن أن يلجأ إلى الاستثمار أو تقديم قروض.

[1] Douglas Fisher, "Théorie Macroeconomique", Une vie d'ensemble, P 58.

II. 2. 1. 2. الصيغة التحليلية لنموذج فريدمان :

العلاقة الموجودة بين الدخل الدائم (y_p) و الاستهلاك (C_p) هي العلاقة التي تخرج من سيطرة هذه الفرضيات، إذا يحقق الارتباط بينهما و هو الأمر الذي عبر عنه فريدمان بالعلاقة التالية[1] :

$$C_p = Ky_p \quad \dots (22)$$

حيث : K نسبة العلاقة بين المتغيرين.

و لكن يعتبر فريدمان أن (K) نسبة متأثرة بمتغيرات أخرى منها أسعار الفائدة (r) و كذا نسبة الثروة المادية إلى الثروة الكلية (W)، و كذا عوامل أخرى (U) لتصبح العلاقة :

$$C_p = K(r, W, U)y_p \quad \dots (23)$$

إن معدل الفائدة (r) الذي من خلاله الفرد أن يقترض أو يقرض و بالتالي من الممكن للمستهلك أن يمتنع عن الاستهلاك كلما كان سعر الفائدة مرتفعا و ذلك قصد الحصول على إمكانية الاستهلاك بمقدار أكبر في المستقبل، لكن رغم ذلك فهذا لا يعبر عن أساس نظري مفصول فيه لأن أثر سعر الفائدة ذو قسمين كما أشرنا إليه سالفا قسم يتمثل في أثر الإحلال أما الثاني في أثر الدخل.

ضف إلى ذلك أن الأفراد يستطيعون الاقتراض بسهولة أكبر كلما كانت ثروتهم في شكلها المادي و ذلك لأن المستهلكين يجدون صعوبة كبيرة في تقديم ضمانات على رأس مالهم.

و لهذا أدخل فريدمان المتغيرات (W) و هي النسبة بين الثروة المادية و الدخل الدائم، و هذا يعني أننا نستطيع أن نقترض أكثر كلما كانت هذه النسبة مرتفعة، أما المتغيرة (U) فهي تجمع كل العوامل التي يمكنها أن تؤثر على السلوك الاستهلاكي، و بهذا تكون النسبة (K) التي تربط الدخل الدائم (y_p) و الاستهلاك (C_p) تتأثر بثلاث عوامل (متغيرات) إلا أن فريدمان افترض ثبات K نسبيا، و أنها مستقلة عن الدخل الدائم بمعنى لا يوجد ارتباط بين K و y_p.

[1] Emile Claasen , Macroeconomie "Bases de la théorie macroéconomiqe", Economie "Module", Dunod, P 27.

II. 2. 1. 3. كيفية قياس متغيرة الدخل الدائم[1] (y_p) :

تبقى الإجابة عن التساؤل الثاني و هو كيفية قياس أو تحديد الدخل الدائم (y_p) عمليا لأنه عبارة عن قيم متوقعة، فلهذا يجب الرجوع إلى استعمال وسائل إحصائية التي من خلالها نستطيع تفسير الاستهلاك الكلي لهذه النظرية.

و من بين هذه الوسائل الإحصائية تلك التي اقترحها فريدمان و التي تعتمد على استخدام القيم السابقة و الحاضرة للدخل و تصاغ هذه العلاقة بالصيغة التالية :

$$y_{p_t} = \sum_{t=0}^{N} \alpha(1-\lambda)^i y_{t-i} \quad \dots (24)$$

حيث : α، λ ثوابت.

و بهذا يكون فريدمان قد توصل إلى بناء نموذج يقوم أساسا على وجود علاقة تناسبية بين الدخل الدائم (y_p) و الاستهلاك (C_p).

حيث نموذج فريدمان مستقل بذاته و يختلف عن النماذج الأخرى السالفة، كما هو يختلف نوعا ما عن النموذج الذي سنقدمه بعد و هما يشتركان في تفسير الاستهلاك الكلي في متغيرة الثروة و هذا النموذج الذي يدعى بنموذج دورة الحياة.

II. 3. نظرية دورة الحياة "Modigliani" :

تدخل نظرية دورة الحياة في إطار سلسلة النماذج التي عرفت مسار الاتجاه نحو استخدام أكثر و إعطاء أهمية أكبر للثروة في تفسير الاستهلاك كظاهرة اقتصادية (قاعدية)، و ذلك انطلاقا من فرضية الدخل المطلق رغم أنها لم تظهر في النموذج النهائي، إلا أن كينز تعرض و لو بشكل ضمني إلى دور الثروة و تحديد قرارات الاستهلاك لدى وحدات الإنفاق. لتأتي بعد ذلك نظرية الدخل النسبي كمحاولة ترجمة ما كانت تشير إليه النظرية الكينزية بخصوص الثروة في نموذج أكثر وضوح، و لكن ليس أكثر مما هو عليه نموذج فريدمان تحت فرضية الدخل الدائم. و بتقارب كبير مع هذا النموذج الأخير تأتي نظرية دورة الحياة التي قدمها "Modigliani" لتبين أن السن عامل يحدد الاستهلاك و ذلك لأن المستهلك يرغب في توزيع موارده بشكل يمكنه من المحافظة على نفس المستوى تقريبا من الاستهلاك في كل سنة من سنوات حياته.

[1] Brown, Williams : Macroeconomics, New York Prentice, Hall international Editions, Ch 6.

و بالتالي فإن الاستهلاك يتأثر بعامل السن و عوامل أخرى، و من خلال الشكل[1] أدناه نلاحظ بأن الإنسان عندما يكون شابا في مستهل حياته الوظيفية يستهلك كثيرا بل أن استهلاكه يفوق دخله أحيانا، و بالتالي يستقرض مثلا من أجل تلبية حاجته التي تتمثل في الزواج أو شراء بيت، ... ألخ، لكن عندما يصبح في متوسط عمره (40 سنة إلى 45 سنة)، فإنه يصبح يدخر أكثر و هذا حتى يتمكن من أن يحافظ على نفس مستوى من الاستهلاك بعد تقاعده إذ سوف يستعمل مدخراته إلى أن يموت.

شكل : I. 5. : التمثيل البياني لنموذج موديغلياني

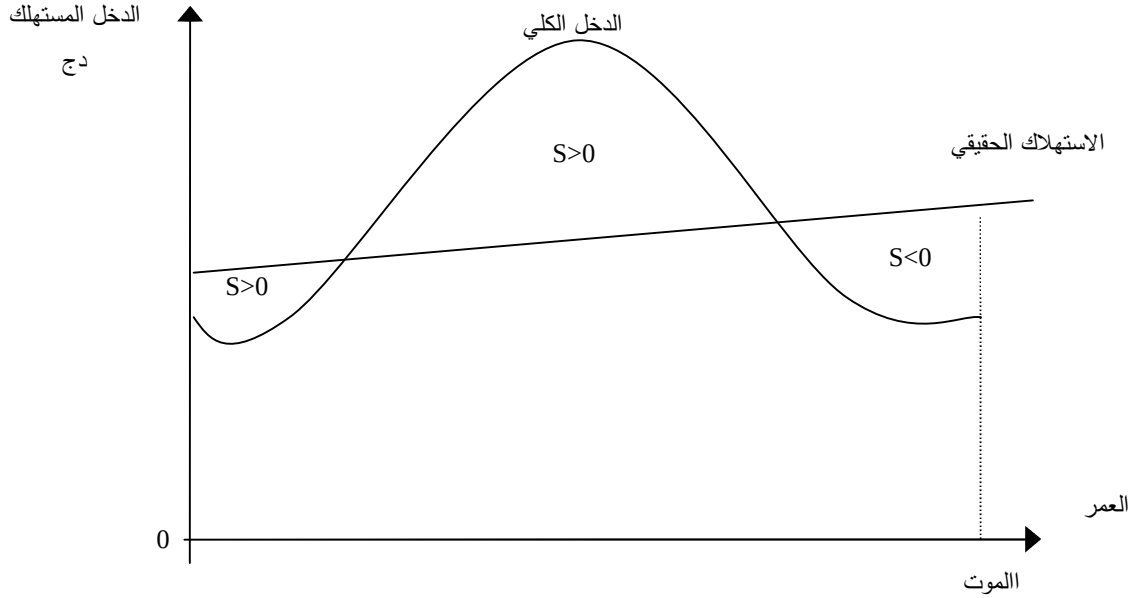

Source : "Macroéconomiqe Moderne", "Théories et réalités", Rodrigue Tremblay, Ph. D, Editions Etudes vivantes, 1992, P 362.

[1] Brown, Williams : Macroeconomics, New York Prentice, Hall international Editions, Ch 6.

II. 3. 1. التحليل الرياضي لنظرية دورة الحياة :

يمكن شرح نظرية دورة الحياة رياضيا، حيث نرمز بـ (L) عمر المستهلك و (N) سنوات عمل المستهلك و (m) مدة تقاعد عن العمل و كذلك (a_{L+1}) تمثل الثروة أي هي مجموع ما يتركه الفرد بعد وفاته لورثته انطلاقا من دالة المنفعة الديناميكية[1] التالية (Modgliani et Bronberg, 1954) :

$$M = \bigcup (C_t , C_{t+1} , ..., C_{L-1} , C_L , a_{L+1}) \quad ... (25)$$

حيث :

C_t : تعبر عن الكمية المستهلكة و المرفقة للسنة "t" و التي تمثل بدورها سن محدد لرب العائلة كما يفترض هذا النموذج أن المستهلك يترك ثروة لورثته (a_{L+1}) و هذا بعد وفاته فهو الآخر يرث من الآخرين أو يحوز على موارد أخرى تدخل فيما نسميه بنموذج مخزون الأصول الحالي و نرمز له بالرمز "a_t"، ضف إلى ذلك أنها يتبنيان فرضية عقلانية المستهلك و على أثر ذلك يكون هذا الأخير أمام إشكالية تعظيم المنفعة تحت قيود معينة و في هذا النموذج يلخص القيد الميزاني في الصيغة التالية :

$$a_t + \sum_{i=1}^{N} \frac{y_i}{(1+r)^{i+1-t}} = \frac{a_{L+1}}{(1+r)^{L-1-t}} + \sum_{i=t}^{L} \frac{C_i}{(1+r)^{i+1-t}} \quad ... (26)$$

بعد حل مسألة التعظيم و إجراء بعض التحويلات البسيطة نصل إلى عبارة التالية :

$$C_{ij} = C_{ij}(V_{tj}, t, U_t) \quad ... (27)$$

أين :

$$V_{tj} = \sum_{i=1}^{N} \frac{y_{i_{tj}}}{(1+r)^{L+1-t}} + a_{tj} \quad ... (28)$$

حيث : V تمثل الدخل المتوقع الناجم عن العمل.

على غرار نموذج فريدمان و بما أنهما ينطلقا من نظام الطلب المشتق من تعظيم المنفعة تحت قيد الميزانية فإن نموذج دورة الحياة يفرض أن استهلاك الخلية "j" متناسب مع ثروته و بذلك تصبح المعادلة :

$$C_{ij} = \delta_{ij}(U_j, t)V_{tj} \quad ... (29)$$

[1] Douglas Fisher, "Théorie macroéconomique", P 77.

حيث :

(U_j) : تعبر عن الأذواق و بعض العوامل الأخرى.

(t) : تمثل سن رب العائلة.

إذا افترضنا أن r=0 و بتعويض هذه القيمة في المعادلة رقم (28) و إجراء بعض التحويلات تصبح العبارة كالتالي :

$$V_{tj} = y_{jt} + (N - t)y^{e}_{jt} + a_{jt} \quad \dots (30)$$

و بالتعويض في العبارة رقم (29) نجد :

$$C = \sum_{i=t}^{L} C_{ij} = \left[y_{jt} + (N - t)y^{e}_{jt} + a_{jt}\right]\sum_{i=t}^{L} \delta_{ij}(i, t) \quad \dots (31)$$

إذا اعتبرنا "δ" ثابتة بالنسبة لكل مستهلك "j" و لكن فترة (i) نحصل على :

$$\sum_{i=t}^{L} \delta_t = (L + 1 - t)y_t \quad \dots (32)$$

و بهذا نصل إلى الدالة النهائية لـ (Modigliani et Bronberg) :

$$C = C\left[y, y^{e}, a, t\right] = \frac{1}{L_t} y_t + \left(\frac{N - t}{L_t}\right) y^{e}_t + \frac{1}{L_t} a_t$$

$$C = \frac{1}{L_t} y_t + \left(\frac{N - t}{L_t}\right) y^{e}_t + \frac{1}{L_t} a_t \quad \dots (33)$$

توضح المعادلة رقم (33) أن الاستهلاك تحت فرضية دورة الحياة أي أن نموذج السابق هو عبارة عن الاستهلاك الكلي معبر عنه بالدخل (y_t) و كذا الدخل الدائم (y^{e}_t) كما يرتبط بالمخزون الأولي (a)و كذا السن (t).

و تجدر الإشارة هنا إلى الميل الحدي للاستهلاك، هو :

$$MPC = \frac{\partial c}{\partial y} = \frac{1}{Lt} + \left(\frac{N - t}{L_t}\right)\frac{\partial y^{2}_{t}}{\partial y_t} \quad \dots (34)$$

و هو ميل يتناقص كلما ارتفعت (t).

II. 3. 2. <u>الانتقادات الموجهة لكل من نظرية الدخل الدائم و دورة الحياة</u> :

رغم أهمية متغيرة الثروة في دالة الاستهلاك لنظريات الثلاث، إلا أنه وجهت عدة انتقادات لهذه النظريات.

رغم الدراسات التجريبية التي باتت تدعم نظرية الدخل الدائم إلا أن هناك انتقادات كثيرة موجهة إليها من بينها الانتقاد الخارجي بالفرضية القائلة بعدم وجود ارتباط بين الاستهلاك العابر C_t و الدخل الدائم (y_p)، لأنه تبين أن هناك علاقة بين هذين العاملين.

أما الانتقاد الثاني فيتمثل في صعوبة قياس الدخل الدائم (Y_p) مهما كانت الوسائل الإحصائية المستعملة.

كما تعرضت نظرية دورة الحياة هي الأخرى إلى انتقاد و قد كان من أهم الانتقادات الموجهة إليها هو أنها تتكون من متغيرات مختلفة يصعب قياسها خاصة فيما يتعلق بالدخل المتوقع في المستقبل، حيث مهما كانت الوسائل الإحصائية الدقيقة المستعملة و مهما كانت البيانات الإحصائية المجمعة فإن من الصعب جدا حساب الدخل المتوقع بشكل دقيق.

كما تفترض النظرية لوجود درجة غير معقولة من العقلانية لدى المستهلكين حيث يفترض بأن المستهلكين يمكن لهم التنبؤ بالمستقبل بشكل دقيق و هذا بطبيعة الحال صعب جدا.

و بالرغم من هذه الانتقادات الموجهة إلى نظرية دورة الحياة فإنها تتضمن تفسيرات اقتصادية كلية لأثر معدل النمو السكان في النسبة الكلية للإدخار على الدخل.

و في الأخير، نقول أن الاقتصاديون اجتمعوا حول هدف منشود و هو معرفة درجة ارتباط العوامل الموضوعية و الذاتية، و التأثير الذي تسببه خلال استهلاكه على المدى الطويل و القصير و اتفقوا على عامل رئيسي و هو الدخل.

II. 4. نظرية كالدور [1] (Kaldor) :

إن نظريات الاستهلاك الحديثة ركزت على السلاسل الزمنية و تجاهلت موضوع إعادة توزيع الدخل، كما تجاهلت الدراسات المقطعية، و قد يكون هذا الحذف خطيرا لأنه كما سيتضح لنا من نموذج كالدور، فإن الاستهلاك الكلي يمكن أن يكون دالة في توزيع الدخل، كما أن هذا له مضمون ذا أهمية محتملة في الزمن الطويل بالنسبة لموضوعات النمو و الإنتاجية.

إن نظرية كالدور تنسب إلى الاقتصادي Nicholas KALDOR الأستاذ بجامعة Cambridge واحد من قادة الاقتصاديين الكينزيين الجدد، و ترتكز نظرية كالدور بالدرجة الأولى على تقسيم المجتمع إلى طبقتين : طبقة العمال و طبقة الرأسماليين.

II. 4. 1. الصيغة التحليلية لنموذج كالدور :

يفترض كالدور أن العمال يكسبون دخولهم الكلية من العمل و يرمز لها بالرمز (yW_t) و هذا وفق التقسيم السابق، أي أنه قسم المجتمع إلى طبقة العمال و طبقة الرأسماليين الذين يكسبون دخولهم من الممتلكات ($y\pi_t$).

فالدخل الكلي للمجتمع يمكن إيضاحه بواسطة المعادلة الآتية :

$$y_t = yW_t + y\pi_t \quad \dots (35)$$

و يفترض كالدور أن العمال لديهم ميل متوسط مرتفع من دخل العمل (C_w)، بينما الرأسماليين يكون لديهم ميل متوسط للاستهلاك منخفض من دخل الملكية (C_π).

فالصيغة التي اقترحها الاقتصادي كالدور تحت فرضيات[2] معينة حول الميل المتوسط الاستهلاكي تصاغ كالتالي :

$$C_t = C_w yw_t + C_\pi y\pi_t \quad \dots (36)$$

---

[1] دكتور سامي خليل، "نظرية الاقتصاد الكلي الحديث"، ص 1104، الكويت، 1994.

[2] نفس المصدر السابق، ص 1105.

Voir Kaldor Nicholas, Essays in value and distribution, London, 1960.

حيث :

$C_\pi < 1$ و $0 < C_w$.

$C_w > C_\pi$

نقوم ببعض التحويلات لحساب (APC) و الحصول على صيغاتها النهاية، فإننا نقسم طرفي المعادلة رقم (36) على y_t فنحصل على :

$$APC = \frac{C_t}{y_t} = C_w\left(\frac{yw_t}{y_t}\right) + C_\pi\left(\frac{y\pi_t}{y_t}\right) \quad \dots (37)$$

من المعادلة رقم (35) لدينا :

$yw_t = y_t - y\pi_t$ بتعويضها في المعادلة رقم (37) نجد ما يلي :

$$APC = \frac{C_t}{y_t} = C_w\left(\frac{y_t - y\pi_t}{y_t}\right) + C_\pi\left(\frac{y\pi_t}{y_t}\right) \quad \dots (38)$$

$$APC = \frac{C_t}{y_t} = C_w - \left(\frac{C_w y\pi_t}{y_t}\right) + C_\pi\left(\frac{y\pi_t}{y_t}\right) \quad \dots (39)$$

$$APC = \frac{C_t}{y_t} = C_w + (C\pi - Cw)\left(\frac{y\pi_t}{y_t}\right) \quad \dots (40)$$

من المعادلة رقم (40) توضح لنا أن الطرف الأيمن منها أن (APC) يتوقف على تقسيم الدخل بين الأجور و الأرباح و هو ما يطلق عليه التوزيع الوظيفي للدخل كما نلاحظ أن (APC) يتناسب عكسيا مع نسبة دخل الأرباح إلى الدخل الكلي (أي بالنسبة إلى $\left(\frac{y\pi_t}{y_t}\right)$) و هذا راجع إلى فرضية ($Cw > C_\pi$).

II. 4. 2. فرضيات النموذج :

افترض كالدور عدة فرضيات حول هذا النموذج، و منه أن الميل المتوسط الاستهلاكي عند العمال يكون مرتفع من دخل العمل (C_w) بينما الرأسماليين يكون لديهم ميل متوسط للاستهلاك منخفض من دخل الملكية (C_π)، و بالتالي $C_w > C_\pi$، و هذا مبني على أساس أن العمال عادة ما يكونوا في المستويات السفلى من الدخل عن أصحاب الملكيات، كما افترض أن (C_w) و (C_π) مستقلين عن مستوى دخل الأرباح و دخل الأجور، أي لا

يوجد ارتباط بين (y_w, C_w) و (y_π, C_π)، و يعني ذلك أن توزيع الدخل ليس في حد ذاته هو الذي يحدد (APC) و لكن التوزيع الوظيفي للدخل هو المحدد لهذه القيمة.

II. 4. 3. الانتقادات[1] الموجهة لنظرية كالدور :

وجهت عدة انتقادات لهذه النظرية أهمها :

1. من خلال الفرضيات التي وضعها كالدور و المتمثلة في $(C_w > C_\pi)$ و لكن من المحتمل أن يحدث العكس، أي لو أن أحد العمال قد حقق دخلا مساويا للدخل الرأسمالي، فإن (APC) الخاص به من الممكن أن يهبط إلى مستوى ذلك الخاص بالرأسمالي. و لهذا حسب كالدور، أن نظريته وضعت من أجل شرح فقط النمو و توزيع الدخل و ليس أساسا وضع نظرية في الاستهلاك.
2. من الصعب تقسيم المجتمع إلى طبقات، فإننا نستطيع أن نستخدم التحليل في إظهار الاختلاف بين العمال و الرأسماليين، ولعل إظهار مثل هذا الاختلاف عمليا إنما هو أمر غاية في الصعوبة و ليس المشكلة مشكلة بيانات و إحصاءات فقط، بل أن العمال من الممكن أن يكونوا رأسماليين إلى درجات مختلفة، و هذا يجعل من غير الملائم التميز بين الميل للاستهلاك للطبقات المختلفة.

خاتمة :

إن دراسة هذا الفصل الذي يتمثل في استعراض و شرح دوال الاستهلاك بصورتها التي جاءت في أدبيات الاقتصاد الكلي، أين توصلنا إلى استنباط مجموعتين من النظريات المهمة حول الاستهلاك.

- المجموعة الأولى، اعتمدت على أن الدخل هو المحدد الرئيسي و الوحيد للاستهلاك. [نظرية الدخل المطلق لكينز، نظرية الدخل النسبي لديوزنبري، قوانين أنجل].
- المجموعة الثانية، اعتمدت على متغيرات أخرى كالثروة، سعر الفائدة، السن. [نظرية الدخل الدائم لفريدمان، نظرية دورة الحياة لموغلياني، نظرية كالدور].

إلا أن من خلال هذه الدراسة التي تخص هذا الفصل، اتضح لنا أن الدخل و إن كان هو العامل الهام المؤثر في الإنفاق الاستهلاكي، إلا أنه ليس العامل الوحيد بل توجد عوامل أخرى مؤثرة في الاستهلاك.

---

[1] نفس المصدر السابق، ص 1106.

Voir : Modigliani, Franco, "The life cycle hypothesis of saving twenty years later", in the collected works of Franco Modigliani, vol. 2, Cambridge, MA, MIT Press, 1980, PP 47-78.

الـفصل الـثانـي

تطور الاستهلاك الخاص في الجزائر
في ظل التطورات و التحولات الاقتصادية

مـقدمـة :

سنحاول في هذا الفصل تقديم وصف موجز عن أهم مراحل تطور الاقتصاد الجزائري و مؤشراته الكلية، و هذا اعتمادا على المعطيات الإحصائية المتوفرة.

نقدم في النقطة الأولى أهم مميزات المراحل المدروسة، أما في النقطة الثانية فنخص بالذكر تطور أهم المتغيرات الاقتصادية، و نركز بالخصوص على تلك التي تفترض النظرية الاقتصادية أنها على علاقة وطيدة بالاستهلاك.

أولا : لهذا الغرض قسمت مراحل تطور الاقتصاد الجزائري إلى أربع :

الأولى : و تمتد من [1967–1978]، و هي مرحلة بناء القاعدة الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد.

الثانية : و تمتد من [1979–1985]، و هي مرحلة الانفتاح الاقتصادي.

الثالثة : و هي التي تبدأ مع ظهور أزمة 1986 [انخفاض أسعار البترول] إلى غاية سنة 1993، و تمثلت في اشتداد عود الأزمة، و محاولات الإصلاح الذاتي.

الرابعة : و تبتدأ مع سنة 1994 إلى غاية يومنا هذا، و التي تتميز بتبني الجزائر برنامج إصلاح هيكلي مع الصندوق النقدي الدولي.

ثانيا : و سنحاول هنا دراسة و تحليل أهم المعطيات و المؤشرات الاقتصادية و الإحصائية المستعملة في مختلف مراحل النمذجة و الخاصة بالاقتصاد الجزائري، حيث نبدأ بدراسة تطور مؤشر الاستهلاك على ضوء المراحل السابقة. ثم و دراسة أهم المتغيرات المؤثرة في الاستهلاك [الدخل، معدل الفائدة، الأسعار، معدل نمو السكان، الكتلة النقدية، الخزينة العامة، الميزان التجاري، ... ألخ] بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، أما تحديدها أو اختبار المتغيرات، و هذه الأخيرة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالإطار النظري المذكور في الفصل السابق.

I. 1. المرحلة الأولى [1967-1978] :

هذه المرحلة تلي مباشرة السنوات الأولى للاستقلال، و الشغل الشاغل لسلطات البلاد آنذاك هو الاستجابة للحاجيات الضرورية لمجتمع أنهكته سنوات الاستعمار و ذلك عبر تكوين قاعدة اقتصادية و اجتماعية صلبة.

و لكن السؤال المطروح آنذاك كان يتعلق بمن يقوم بأعباء هذه المهمة الشاقة، و كان المتوفر طريقان، إما السماح للرأس المال الخاص الوطني أن يتولى هذه المهمة، أو أن تتولى الدولة بنفسها بناء الاقتصاد، على كل عدم وجود قطاع خاص قوي آنذاك و بسبب سيادة الفكر الاشتراكي في كثير من الدول المستقلة حديثا، و لما ينطوي عليه مبادئ عدالة التوزيع، و التي تتلاءم و طموحات الجزائريين، فقد تقرر تركيز عملية التنمية بين يدي الدولة.

لقد كان الاقتصاد مركزيا يعتمد على أسلوب التخطيط، فالدولة تملك وسائل الإنتاج و تقوم بإدارة العملية الإنتاجية كما تتحكم في عملية التوزيع، و تحتكر التجارة الخارجية، و قد تميزت هذه المرحلة باستثمارات كبرى معتمدة على مداخيل المحروقات.

I. 2. المرحلة الثانية [1979-1985] :

مع التغير الحاصل على قمة هرم السلطة الجزائرية، و تولى الرئيس الشاذلي بن جديد سدة الحكم، ابتدأ حكمه بتقييم المرحلة السابقة و جعل المعطيات تتغير بعض الشيء، و ذلك باكتشاف النتائج المتواضعة لعدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية، التي كانت أساس انتقادات لطرق تنظيم الإنتاج و تسييره.

و بذلك كانت مبرر الانطلاق في عملية إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الكبرى، و محاولة التحكم في التوازن العام و الإقلال من حجم الديون و استيعاب التأخر في بعض القطاعات و إدخال اللامركزية في اتخاذ القرار.

كما عرفت هذه المرحلة تغيرا جوهريا [بداية محتشمة] متعلقا بإدماج القطاع الخاص في عملية تطوير الصناعة.

إلا أن الأوضاع الاقتصادية لم تكن على ما يرام، دفعت بالجزائر إلى تطبيق برنامج تقشفي، قصد الهروب من عملية جدولة الديون و بالتالي عدم الخضوع لصندوق النقد الدولي.

I. 3. المرحلة الثالثة [1986-1993] :

رغم الإصلاحات التي قامت بها السلطة الجزائرية خلال عقد الثمانينات، أهمها محاولة الرفع في معدلات الإنتاج و الاستثمار و تحسين وضعية ميزان المدفوعات، إلا أنها باءت بالفشل خصوصا مع آثار أزمة انخفاض سعر البترول سنة 1986 التي زادت من حدة الأزمة الاقتصادية الجزائرية، لتي يعبر عنها ميزان المدفوعات لتلك الفترة، و مستوى الإنتاج و الارتفاع الكبير لمعدلات خدمة الديون الخارجية.

كما أدت هذه الأزمة إلى اختلالات داخلية تمثلت في ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي مقارنة بالإنتاج المحلي و زيادة حجم الطلب الكلي بالنسبة لحجم العرض الكلي. هذه الاختلالات الداخلية أدت كذلك إلى اختلالات خارجية على ميزان المدفوعات، حيث بلغ العجز في ميزان المدفوعات بـ : −774 مليون دولار، و يبلغ عجز الحساب الجاري بـ : −1.08 مليار دولار سنة 1989[1].

و زادت حاجة الجزائر للحصول على موارد أجنبية إضافية، و التي أمرها متعلق بالحيازة على ثقة المجتمع المالي الدولي المتمثل في الصندوق النقدي الدولي.

استمرت هذه الأزمة حتى أصبحت الجزائر غير قادرة على استرجاع أو الحفاظ على توازناتها الاقتصادية، بسبب العجز الكبير و المستمر في ميزان المدفوعات و ضعف احتياطاتها من العملة الصعبة أمام امتناع الطرف الأجنبي عن الإقراض. ففكرت الجزائر في سياسة ثانية للإصلاح مدعمة من طرف الصندوق النقدي الدولي.

I. 3. 1. <u>اتفاقيات الجزائر مع الصندوق النقدي الدولي</u> :

I. 3. 1. 1. <u>اتفاق الاستعداد الائتماني</u> :

انطلقت المفاوضات مع الصندوق النقدي الدولي في فيفيري 1989 بمساهمة البنك الدولي، و تمّ الاتفاق مقابل شروط معينة لتقديم الدعم، و تمثلت هذه الشروط فيما يلي[2] :

- اتباع سياسة نقدية أكثر حذرا و تقيدا.
- تقليص العجز الميزاني.
- تعديل سعر الصرف مع إزالة التنظيم الإداري للأسعار.

بعد توقيع الجزائر لهذا الاتفاق استفادت من الصندوق النقدي الدولي بمبلغ 580 مليون دولار مضافا إليه 300 مليون دولار لدعم الإصلاحات الاقتصادية من طرف البنك العالمي.

[1] Statistiques financières internationales, Balance des paiements, PP F 142-F159.

[2] BENISSAD (4), "L'ajustement structurel en Algérie, Le chemin parcouru", El Watan, 24 Janvier 1999, 1ère parte.

تنفيذا للاتفاق، عمدت الجزائر إلى إصدار القانون 89-12 المتعلق بالأسعار و ذلك شهرين بعد التوقيع على الاتفاق، ينص هذا القانون على تحرير الأسعار، كما صدر قانون 90-10 متعلق بالقرض و النقد لإحداث القطعية مع التسيير السياسي السابق، و من أهم أهداف هذا القانون[1] :

- إيقاف التدخل الإداري في التسيير المالي للمؤسسات أي إدخال عامل السوق أو العمل بقوانين السوق.
- إعادة الاعتبار لدور البنك المركزي، و إعادة الاعتبار لقيمة الدينار.
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية.
- التطهير المالي لمؤسسات القطاع العام (و هذا يهدف إلى توفير الميكانيزمات الداخلية للمؤسسات للانتقال نحو اقتصاد السوق).

رغم هذا التغير الحاصل، إلا أنه استمر تدهور الاحتياطي من العملة الصعبة سنة 1990، و وصل إلى 725 مليون دولار، و هو أدنى مستوى منذ سنة 1973، و انخفاض قيمة الدينار خلال ثلاثة أشهر بين نهاية سنة 1990 إلى غاية مارس 1991 بمقدار 70 % من بينها 52% دون أن تعلن السلطات عنها رسميا.

و الجدول التالي يبين لنا تغير سعر الصرف من سنة 1986 إلى سبتمبر 1991.

جدول رقم : II. 1. **سعر صرف الدولار الأمريكي بالدينار الجزائري**

السنوات	*1986*	*1987*	*1988*	*1989*	*1990*	*جوان 1991*	*سبتمبر 1991*
السعر	4.70	4.84	5.91	7.45	10.00	18.5	22.5

المصدر : BENISSAD, "Restructuration et réformes économiques", P 214.

[1] BENISSAD (3), opt cit, PP 125-128.

I. 3. 1. 2. <u>اتفاق الاستعداد الائتماني جوان 1991</u> :

وقعت الجزائر على ثاني اتفاق تثبيت و استعداد ائتماني مدته 10 أشهر من جوان 1991 إلى مارس 1992.

جاء هذا الاتفاق نتيجة استمرار تأزم الوضع الاقتصادي، حيث بلغت خدمة الدين مستوى منذرا بالخطر 73.9%[1]، و عرف الناتج الوطني الخام نموا سلبيا قدره (−0.1%) مقابل (−2.9%) لقطاع الصناعة بين سنتي 1990 و 1991[2].

حصلت الجزائر من الصندوق النقدي الدولي تنفيذا للاتفاق على قرض 404 مليون دولار، يتم استهلاكه في أربع دفعات قيمة كل دفعة 100 مليون دولار، و تم كذلك اتفاق الجزائر مع البنك العالمي و استفادت منه قرض تصحيح قيمته 350 مليون دولار، يخصص للتطهير المالي للمؤسسات العمومية الاقتصادية.

و من أهم أهداف ما جاء في هذا الاتفاق :

- تقليص تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و تحرير التجارة الخارجية و تخفيض سعر الصرف مع إصلاح النظام الجبائي و الجمركي، و بناء شبكة اجتماعية للحد من الآثار السلبية خاصة على الفئات ذات الدخل المحدود، ... ألخ[3].

قامت الجزائر بتطبيق هذه الاتفاقيات، حيث عملت السلطات المالية على تخفيض قيمة الدينار للوصول إلى فارق قيمة قدره 25% بين سعر الصرف الرسمي و الموازي.

فمع نهاية سبتمبر 1991، وصل سعر الدولار إلى 22.5دج[4]. كما خصصت السلطة الجزائرية لدعم الشبكة الاجتماعية المبالغ التالية لدعم المداخيل المحدودة : 23 مليار دج (1992)، 33.254 مليار دج (1993).

و في شهر أكتوبر 1993، تم إصدار المرسوم رقم 93−12 المتعلق بترقية الاستثمارات و الذي سجل القطيعة مع القوانين السابقة للاستثمار.

---

[1] Banque d'Algérie, 1993.

[2] Revue "Conjoncture", N° 12, 1992.

[3] أنظر الهادي الخالدي "المرآة الكاشفة للصندوق النقدي الدولي"، ص ص 199−201.

[4] أنظر جدول رقم II. 1، ص 36.

كما جاءت حكومة بلعيد عبد السلام ببرنامج مخالفا لاتفاقيات الصندوق النقدي الدولي و هذا مما أدى إلى تجميد القسط الرابع من الدعم، و لم تستطيع الجزائر سحبه نظرا لتخليها على الالتزامات الموقعة.

I. 3. 1. 3. <u>اتفاق الاستعداد الائتماني أفريل 1994</u> :

نظرا لاستمرار تأزم الوضع الاقتصادي للجزائر، و هذا نتيجة ارتفاع نسبة خدمة الدين إلى الصادرات بـ : 82.2% أي لم يبق من الموارد لتمويل الدورة الاقتصادية إلا 1.18 مليار دولار، و هذا غير كافي، حيث قدرت الحاجة لدورة الاقتصادية بـ : 8 مليارات دولار و بالتالي سجل عجز ميزاني بلغ قدره 8.7%[1] من الناتج الداخلي الخام سنة 1993، و كذا ارتفاع التضخم النقدي بـ : 7.7%[2].

كما تراجعت نسبة سيولة الاقتصاد سنة 1994 إلى 45.6% مقابل 52.2% سنة 1992، و كذلك انخفاض معدل نمو الناتج الحقيقي لنفس السنة.

و أمام هذه المؤشرات السلبية للبلاد، لم يعد أمام السلطات إلا مخرج واحد و هو الاتصال بالصندوق النقدي الدولي و طلب إعادة جدولة ديونها الخارجية. و تم الاتصال و بعدها التوقيع على اتفاق مدته سنة كاملة و منح الجزائر قرضا بـ : 457.20 مليون وحدة سحب خاصة و قرضا قيمته 374.32 مليون وحدة سحب خاصة مخصصة للطوارئ من البنك الدولي (و هذا بعد الاتفاق مع الجزائر).

و من أهم أهداف هذا الاتفاق و نتائجه :

- تحقيق معدل نمو بين 3% و 6%، و تحديد الكتلة النقدية في حدود 14%.
- تعديل قيمة الدينار و تنفيذا لهذا الاتفاق، قامت الجزائر بتخفيض قيمة الدينار من 23.4 دج للدولار الواحد إلى 35.1 دج.
- مواصلة تحرير الأسعار و إلغاء دعمها، حيث بلغت نسبة الأسعار المحررة بـ : 85% من السلع المدرجة في مؤشر أسعار الاستهلاك و تمّ رفع أسعار النقل، الهاتف و الخدمات البريدية بنسب تتراوح من 20% إلى 30% و تمّ تعديل أسعار الكهرباء و الحليب و السميد كل ثلاثة أشهر.

[1] S.F.I Exportations, P F129.

[2] Banque d'Algérie, Media Bank, N° 19, 1995, PP 4-5.

بعد توقيع هذا الاتفاق و تحديد أهدافه، عمدت الجزائر على إصدار قانون المنافسة[1] من خلال الأمر 95-06 المؤرخ في 25 جانفي 1995، و من أهم أهدافه الأولى تنظيم المنافسة الحرة و ترقيتها و تحديد قواعد حمايتها قصد زيادة الفعالية الاقتصادية و تحسين معيشة المستهلكين و شفافية الممارسات التجارية.

كما يتم إصدار المرسوم التشريعي رقم 94-11 المؤرخ في 26 ماي 1994 المتعلق بالتامين على البطالة لفائدة الأجراء الذين يفقدون عملهم بصفة لا إدارية و لأسباب اقتصادية. و تمّ إصدار قواعد الحذر في تسيير البنوك و المؤسسات المالية و كذلك التعليمة رقم 73-94 المتعلقة بنظام الاحتياطي الإجباري.

[1] لعشب محفوظ، "سلسلة القانون الاقتصادي"، ص ص 81-96.

I. 4. المرحلة الرابعة [1994-1998] :

I. 4. 1. برنامج التعديل الهيكلي :

بعد انتهاء مدة الاتفاق السابق، تجد الجزائر نفسها تتدرج أكثر فأكثر في الاقتصاد العالمي، و عليها أن تحضر للمرحلة الآتية.

نالت الجزائر رضا الصندوق النقدي الدولي، حيث صرّح مديره العام : "كل معايير الإنجاز تمّ احترامها"، كما أن "التدابير الهيكلية المسطرة تمّ تطبيقها وفقا للاتفاق"[1].

إلا أن تدهور بعض المؤشرات الاقتصادية مثل استمرار عجز الميزانية [-5.7% 1994] و معدل التضخم يقارب 30%، كما عرف الناتج الداخلي التام نموا سلبيا بـ : -1.1% يدل على ضرورة استئناف برنامج إصلاحي مستعجل.

فلهذا، يجب على السلطات الجزائرية متابعة الإصلاحات و تعميقها لتجاوز هذه الاختلالات و عملا لهذا، اتصلت السلطات بالصندوق النقدي الدولي عن طريق رسالة[2] نية مؤرخة في يوم 30 مارس 1995، و من أهم ما جاء فيها :

عرض المحاور الكبرى لبرنامج التصحيح الهيكلي الذي تعتبره الجزائر تكملة لبرنامج الإصلاح و التثبيت السابق [أفريل 1994].

قدمت الجزائر طلب مساهمة مالية من الصندوق النقدي الدولي في إطار اتفاق على مدى ثلاثة سنوات في نطاق الميكانيزم الموسع للقروض و الذي يتعلق بمبلغ 1.169 مليون وحدة سحب خاصة، و هذا لدعم تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي.

و تبعا لمصادقة مجلس إدارة الصندوق النقدي الدولي على طلب الجزائر، فإنها ستطلب من الدول الأعضاء في نادي باريس إعادة جدولة مستحقاتها المتعلقة بخدمة الدين الخارجي الذي يعين موعد سدادها خلال ثلاثة سنوات [مدة الاتفاق].

[1] APS, Revue économique, P 95.

[2] لمعرفة معلومات أكثر فيما يخص محتوى الرسالة، أنظر :
Lettre de transmission demande d'accord appuyé par le mécanisme élargi de crédit du FMI

A. 4. 1. 1. أهم أهداف البرنامج :

من أهم أهداف برنامج التصحيح الهيكلي :

1. الانتقال من الاقتصاد الموجه نحو الاقتصاد الحر (اقتصاد السوق) و ذلك على المدى المتوسط[1] من ثلاث إلى أربع سنوات و هذا الأخير يهدف إلى تحديث هياكل الاقتصاد لتحضير إطار عمل آليات السوق، تعمل هذه الآليات على تحقيق هدف آخر، زيادة المعروض من الموارد و السلع و الخدمات ضمن قناة الاندماج المتزايد في الاقتصاد العالمي.

2. وضع نظام تسيير اقتصادي يضمن[2] :

- نمو اقتصادي بكثافة يد عاملة تصل إلى 5%. من الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات و هذا لامتصاص نمو المجتمع النشيط المقدر بـ : 4%.
- الاستقرار المالي و دعم مستوى معيشة الفئات المحرومة.
- وضعية متزنة في ميزان المدفوعات و تخفيض العجز في الميزان التجاري من 6.9% سنة 1994-1995 إلى 2.2% سنة 1997-1998 (النسب بالنسبة للناتج المحلي الخام).
- الرفع التدريجي من نسبة مساهمة الإدخار الوطني في تمويل الاستثمارات و الرفع من فعاليتها، حيث يهدف البرنامج الحكومي الانتقال إلى مستوى 5.5% من سنة 1994-1995 إلى سنة 1997-1998.

3. الحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، و فتح المجال أمام القطاع الخاص.

4. تقليص الضغوط التضخمية، التي تستجيب لمطلبين أساسيين، الأول يعود إلى أن معدلات مرتفعة للتضخم تؤثر تأثيرا مباشرا على الطبقات المحرومة كما ترفع درجة الشك في الحوارات الاجتماعية، و كذا المستثمرين كنقطة ثانية.

5. إعادة بناء القدرة التنافسية للنظام الإنتاجي باستمرار عملية هيكلة المؤسسات العمومية.

[1] A. KERAMANE, "L'expérience algérienne du passage à l'économie de marché".

[2] A. BENBITOUR, opt. Cit., P 117.

I. 4. 1. 2. <u>أهم نتائج البرنامج</u> :

لدينا الجدول التالي المتعلق بمعدلات النمو الاقتصادي :

جدول رقم : II. 2. **معدل نمو الناتج المحلي الخام**

الوحدة : %

	1993	*1994*	*1995*	*1996*	*1997*	*1998*
النمو الاقتصادي	2.1-	0.9-	3.8	3.3	1.2	4.6
النمو الاقتصادي خارج المحروقات	2.5-	0.4-	3.7	2.6	0.9-	5.1

المصدر : Abdelmadjid BOUZIDI, P 55.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن قيمة الناتج الداخلي الخام الحقيقي عرف نموا إيجابيا لأول مرة خلال سنة 1995 و بلغ 3.8%و يواصل نموه، لكن بمعدل أدنى خلال السنة الموالية (1996)، و أدناه سنة 1997، ثم لترتفع إلى أن تصل 4.6 خلال سنة 1998، و هي أفضل نتيجة بالرغم من الاختلال الكبير في سوق النفط الذي حصل في السنة نفسها.

و من خلال تقييم هذه النتائج من أطراف عديدة، وجهت عدة انتقادات و بصفة خاصة للصندوق، و هذا من جراء تزايد الفقر في البلاد و أن هذه البرامج قاسية جدا و في كثير من الأحيان لا تستطيع حتى تحقيق أهدافها الخارجية و عدم نظرة الصندوق نظرة واقعية لمشكل المديونية.

كما تم تقييم هذه النتائج من طرف المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، حيث يرى في تقييمه[1] :

"ذلك أنه من الأهمية بمكان عدم اختزال الجوانب الاقتصادية في مجرّد علاقة آلية بين متغير حاسم و مستقل و متغير قد يتمثل بالتحديد في الجانب الاجتماعي. و تبين التجربة وجود تفاعلات عديدة و قوية بين تلك الجوانب، فالجانب الاقتصادي يثير التوترات الاجتماعية التي تؤثر عليه بدورها و تشكل علاقة التأثير (...) أساس أي نمو اقتصادي و اجتماعي معا"

"و تبين التقييمات التي تم إنجازها منذ شهر ماي من نفس السنة 1998 بأنه تم تسجيل جملة من النتائج لم تسمح بتحقيق الأهداف المسطرة في مجال النمو و الشغل مما زاد من خطورة البطالة".

[1] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، "مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي"، الدورة العادية الثانية عشرة، نوفمبر 1998.

"و من المسلم به أن ظروف نمو دائم لم تتوفر بعد، و أن التوازن لا يزال هشا بسبب التأخر في تطبيق الإصلاحات الهيكلية و التبعية الاقتصادية إزاء تقلبات أسعار المحروقات".

"و يبدو أن برنامج التعديل الهيكلي قام بتعجيل بعض التطورات مثل إفقار الطبقات الوسطى (...) و إذا حصل أن انخفضت هذه الطبقات بوظائفها فقد تعرضت أجورها إلى انخفاض قيمتها الحقيقية".

و قد نبه المديرون التنفيذيون في تقييمهم لنتائج البرنامج إلى تباطؤ معدل النمو[1] الاقتصادي خارج قطاع المحروقات سنة 1997، و مدى تأثير انخفاض أسعار النفط على ميزانية الدولة، و بذلك يؤكدون على الحاجة إلى سياسة نقدية و مالية للحفاظ على ما حقق في مجال الاستقرار، و الإسراع بالإصلاح الهيكلي و تعميقه، كما سجلوا التباطؤ الحاصل في خوصصة المؤسسات المعلن عنها في سبتمبر 1997.

و في ختام تقييمهم، يرى المديرون أن أغلب التحديات مازالت بحاجة إلى الاهتمام أكثر لضمان التحول إلى اقتصاد السوق، و كخلاصة عن أهم ما حققه البرنامج، يرى السيد عبد المجيد بوزيدي[2] بأنه تمّ تحقيق خمسة منجزات :

- استعادة التوازنات الخارجية.
- تطهير تدريجي للمالية العامة.
- تخفيض معدل التضخم إلى معدلات مقبولة.
- تحسن شروط تمويل الاقتصاد.
- تحقيق معدل نمو اقتصادي موجب و خاصة في سنة 1998 [4.6%].

[1] أنظر الجدول السابق لمعدل النمو الاقتصادي، ص 38.

[2] Abdelmadjid BOUZIDI, "Les années 98 de l'économie algérienne, les limites politique".

II. دراسة المؤشرات الاقتصادية الكلية :

بعد الدراسة السابقة لهذا الفصل التي تمثلت في إعطاء تحليلا وصفيا لأهم مراحل تطور الاقتصاد الجزائري منذ سنة 1966 إلى غاية سنة 1998.

و بغية تجسيد أكثر لهذه الدراسة ارتأينا معالجتها من وجهة نظر المحلل الإحصائي الكمي، و ذلك بتقييم هذه المؤشرات بواسطة حساب معدلات النمو ثم متوسطاتها لكل مرحلة.

لدينا العلاقتين التاليتين :

$$K_y = \frac{\Delta y_t}{y_{t-1}} = \frac{y_t}{y_{t-1}} - 1 \quad \dots (1)$$

حيث : K_y : معدل النمو للمؤشر y.

$$M_T = \frac{\sum_{t=1}^{N} Ky_t}{N} \quad \dots (2)$$

حيث :

$T : 1 \rightarrow 4$

$t : 66 \rightarrow 98$

M_T : متوسط معدل النمو للمرحلة T.

II. 1. تطور الاستهلاك الخاص (العوائل) :

لدينا الجدول التالي يوضح لنا التطور معدل نمو الاستهلاك العوائل الاسمي و الحقيقي و الفردي لكل مرحلة من مراحل الاقتصاد الجزائري.

جدول رقم : II. 3. **تطور معدل نمو الاستهلاك العوائل**

الوحدة : %

	المراحل	*78-67*	*85-79*	*93-86*	*98-94*
متوسط معدل نمو الاستهلاك الخاص	*C1*	16.01	15.62	20.92	21.56
		(12.71)	(5.46)	(17.50)	(14.43)
	C2	5.05	5.53	4.01	3.22
		(15.21)	(3.74)	(12.45)	(2.92)
	C3	12.88	12.09	17.82	18.26
		(5.34)	(16.98)	(13.96)	(13.96)
	C4	2.19	2.30	1.32	0.43
		(14.55)	(3.62)	(11.96)	(3.49)

المصدر : من إعداد الباحث.

ما بين قوسين () تمثل الانحرافات.

حيث : C1، C2، C3، C4 تمثل المتوسطات لمعدل نمو الاستهلاك الاسمي، الحقيقي، الفردي الاسمي و الفردي الحقيقي على التوالي.

يسمح لنا هذا الجدول بإعطاء عدة ملاحظات حول استهلاك العوائل في الجزائر.

1. معدلات النمو (الكلية) تبرز استقرار في متوسط معدل النمو السنوي للاستهلاك خلال المرحلتين الأولى و الثانية. و يمكن أن يفسر هذا باتباع الجزائر سياسة تدعيم الأسعار، حيث تمّ تأسيس صندوق التعويض سنة 1982 و ارتكز دوره على دعم أسعار المنتوجات ذات الاستهلاك العريض و الخاصة بالمنتوجات الضرورية الأولى الممولة من طرف الدولة، و بالتالي تنشيط الاستهلاك الذي تراوح بين (15.6% و 16.01%).

ثم ميلا واضحا نحو الارتفاع خلال المرحلتين التاليتين 86–93 و 94–98 و هذا الارتفاع راجع إلى خوض الجزائر تجربة اقتصادية ذات قواعد مغايرة للمرحلتين لسابقتين، عرف الاقتصاد عملية بدء التحول نحو اقتصاد السوق، و أهم ما ميزه عملية تحرير الأسعار التي ترفع ضمنيا من القيمة الاسمية لمعدل الاستهلاك حيث تجاوز معدل نحو المتوسط حد 20% سنويا خلال الفترتين 86–98 أي يتراوح بين (20.92% و 21.56%).

تميزت المرحلة الأولى[1] (بالنسبة لـ : C1)، بتذبذب كبير مقارنة بالمراحل الأخرى، نسجل معدل نمو سالب خلال سنة 1987 (–0.95%).

2. معدلات النمو الحقيقية واضح أنها أقل بكثير من سابقاتها، حيث عرفت استقرار خلال المرحلتين الأوليتين، ثم انخفاضا من 86–98، فإذا كان متوسط معدل نمو الاستهلاك الحقيقي من 67–85 يتراوح حول 5% فإنه انخفض خلال المرحلة 94–98 إلى 3.22%، و لكن لابد من الإشارة إلى أن معدل النمو السنوي عرف استقرارا نسبيا خلال هذه المرحلة الأخيرة إذ بلغ انحرافه 02.92، و هذا ما يدفع إلى ملاحظة معدلات النمو السنوية مباشرة، أين سجل هذا المؤشر عدة مرات معدلات سالبة و هو ما يعني أن الاستهلاك الحقيقي تراجع بالفعل خلال السنوات 86، 87، 88، 92، 93، 97 كما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم : II. 4. **معدل نمو الاستهلاك**

الوحدة : %

السنوات	*1986*	*1987*	*1988*	*1992*	*1993*	*197*
معدل نمو الاستهلاك	0.23–	7.90–	3.10–	0.18–	3.76–	0.31–

المصدر : من إعداد الطالب (أنظر الملحق)

3. نلاحظ أن خانات السطر الثالث من الجدول السابق (بالنسبة لـ C3) أن متوسط معدلات نمو الاستهلاك الفردي (الاسمي) أقل من الاسمي الكلي.

4. أما متوسط معدلات نمو الاستهلاك الحقيقي الفردي فسجل أدنى المستويات إذ لم يتجاوز حد 2.30% خلال المرحلة الثانية، و سجلت نموا أقل من الواحد (0.43%) خلال المرحلة الرابعة (94–98)، و بالنظر إلى هذه المرحلة الأخيرة و بالخصوص سنوات (95–98) فمعدل النمو إما سالب (95–97) أو أقل

[1] بلغ انحراف المرحلة الأولى بـ : 12.71 و كذا المرحلة الثالثة بـ : 17.50 (بالنسبة لـ : C1).

من الواحد (96–98) و هي إشارة واضحة إلى عملية كبح الطلب أو الاستهلاك الناجم عن تطبيق برامج التصحيح الهيكلي الذي أدى إلى تفاقم الفقر و انتشاره في صفوف السكان و تدهور نموذج الاستهلاك. و حسب لجنة التقويم[1] لهذا البرنامج ترى :

"أن تطبيق برنامج الاستقرار و التصحيح تمخضت عنه ظاهرتين، فمن جهة ارتفاع قوي في الأسعار و من جهة أخرى زيادة أقل سرعة في المداخيل من الأجور، تضافر هاتين الظاهرتين يشجع الاتجاه نحو تضاؤل القدرة الشرائية، و بالتالي مستوى حياة فئات واسعة من المواطنين، الشيء الذي يزيد من حدة تفقير الطبقات المحرومة و يساعد على بقاء عملية الإقصاء الاجتماعي المتجدد".

5. التذبذبات الملاحظة على جميع المعدلات الاسمية و الحقيقية خلال المرحلة 86–93 ناتجة عن تطبيق سياسة تحرير الأسعار منذ سنة 1989، و كذا تحرير التجارة الخارجية و توقف الدولة عن دعم المنتجات ذات الاستهلاك العريض أو تبني الجزائر لبرامج إصلاحية طوال هذه الفترة، سواء لمفردها أو بدعم من الصندوق النقدي الدولي.

II. 1. 1. <u>تطور تركيبة استهلاك العوائل (الخاص)</u> :

رغم الهيكلة التي شهدها قطاع الفلاحة إلا أن الصعوبات بقيت تحيط بهذا القطاع و بقي غير ملبي لحاجيات البلاد من المواد الفلاحية، و بقيت القيمة المضافة لهذا القطاع ضعيفة مقارنة مع الناتج الوطني الخام، حيث قدّرت بـ : 10.5% من (PNB) و بالتالي فإن 75% من المواد الغذائية المستهلكة محليا مرتبطة بالإستراد الخارجي أي ما يعادل 2.5 مليار دولار و هو ما يشكل 25% من مداخيل الصادرات سنة 1995.

عرفت نسبة الاستهلاك الداخلي ارتفاعا ملحوظا نتيجة ارتفاع الدخول، حيث انتقلت من 135.3 مليار دينار جزائري سنة 1984 إلى 833.4 مليار دينار سنة 1994 أي بارتفاع يقدر بـ 500% غير أنها بالأسعار الثابتة. نتيجة عوامل التضخم فإن هذه النسبة لم ترتفع في الحقيقة إلا بمقدار 3.6% في المتوسط مع انخفاض الاستهلاك على بعض المواد.

بالاعتماد على معطيات سنوات 1967 و 1995، نلاحظ أن العوائل الجزائرية تخصص ما قيمته بالأسعار الثابتة 50%[2] من دخولها في الاستهلاك على المواد الغذائية، كما توضح أيضا أن هذه النسبة بلغت سنة

[1] لجنة التقويم "مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية و الاجتماعية لبرامج التعديل الهيكلي"، الدورة العادية، الثانية عشر "نوفمبر 1998".
[2] Revue du CENEAD, N° 14, 1999, P 59.

1968 بـ 58.2% و 55% سنة 1980 و 52.5% سنة 1988 و أخيرا 58.46% سنة 1995، و هذا تحت تأثير الارتفاع المستمر للأسعار.

لدينا الجدول التالي يوضح لنا تركيبة الاستهلاك بالنسبة للعوائل للسنوات 67، 80، 88 و95.

جدول رقم : II. 5. **تركيبة الاستهلاك بالنسبة للعوائل**

الوحدة : %

السنوات	*1967*	*1980*	*1988*	*1995*
مواد غذائية	41.96	55.7	52.5	58.4
ملابس/أحذية	14.30	9.2	8.2	13.94
السكن/تكاليف	15.15	5.40	7.70	3.50
أثاث/تجهيزاته	3.49	6.40	4.70	0.37
الصحة و الدواء	7.63	3.10	2.70	4.39
النقل/الاتصالات	6.44	6.60	11.40	9.53
التربية و الثقافة	6.33	3.4	4.4	1.79
أخرى ...	4.97	10.20	8.80	8.09

المصدر : Revue du CENEAD, N° 14, 1999, P 59 (CNP)

إن تطور هذه التركيبة من الإنفاق (حسب الجدول السابق) عادة ما ترجع إلى مستوى الدخول و مستوى الأسعار، كما ترجع إلى القدرة الشرائية و هي تركيبة السببين الأولين، و أخيرا إلى توفر المواد الاستهلاكية.

نلاحظ من خلال الجدول الارتفاع المستمر في نسبة الاستهلاك الخاص منذ سنة 1967 إلى غاية سنة 1995 الخاصة بالفروع[1] التالية :

- فرع المواد الغذائية [+17 نقطة تقريبا].
- فرع النقل و الاتصالات [+2 نقطة].

[1] نفس المصدر السابق، ص 43.

أما الفروع الأخرى تميزت بانخفاض في مستوى الاستهلاك الخاص و لنفس الفترة و هي على التوالي :

- السكن و تكاليف المياه و الكهرباء [−12 نقطة تقريبا].
- التربية، الثقافة، الترفيه [−5 نقاط تقريبا].
- الملابس و الأحذية [−0.2 نقطة تقريبا].

II. 2. تطور الناتج المحلي الخام (الدخل) :

لدينا الجدول التالي يوضح لنا تطور الناتج المحلي الخام عبر مراحل الاقتصاد الوطني.

جدول رقم : II. 6. **تطور الناتج المحلي الخام عبر مراحل الاقتصاد الوطني**

الوحدة : %

المراحل	78-67	85-79	93-86	98-94
م م ن ت إ G1	18.79 (17.88)	16.05 (9.07)	18.95 (16.76)	21.47 (15.91)
م م ن ت ح G2	7.62 (19.87)	5.89 (7.12)	2.30 (11.19)	3.06 (5.12)
م م ن ت ف إ G3	15.59 (17.42)	12.52 (9.04)	15.91 (16.43)	18.18 (15.43)
م م ن ت ف ح G4	4.70 (19.16)	2.67 (7.14)	0.31- (10.92)	2.4 5.16

المصدر : من إعداد الطالب (أنظر الملحق)

- ما بين قوسين () يمثل الانحرافات.
- G1، G2، G3 و G4 تمثل متوسطات معدل النمو الناتج المحلي الخام من الاسمي، الحقيقي، الفردي الاسمي، الفردي الحقيقي على التوالي.

من خلال الجدول السابق نستخلص عدة ملاحظات أهمها :

1. نلاحظ أن متوسط معدلات نمو الناتج الاسمي لا تقل عن 16% خلال المراحل الأربع لكن بالنظر إلى التطورات الحقيقية لم يتجاوز م م ن ت ح 7.62% و هي أعلى متوسط سنوي حقق خلال المرحلة الأولى، و المؤشران يبرزان اتجاهات نمو متعاكسة تقريبيا.

   في الأول، سجل نموا متتابعا عكس الثاني، إذ سجل انخفاضا خلال المراحل الثلاثة الأولى ثم تغير اتجاه النمو حيث ارتفع في المرحلة الأخيرة (94-98).

2. و بالنظر إلى متوسط معدلات النمو الفردية فإنها سجلت معدلات أقل من الكلية، و نلاحظ كذلك انخفاض مستمر في م م ن ت ف. فإذا كان م م ن ت ف ح ينمو بـ : 4.70% سنويا خلال المرحلة الأولى و بـ : 2.67% سنويا خلال المرحلة الثانية فإنه سجل متوسط نمو سالبا خلال المرحلة الثالثة قدره -

0.31%، و هذا راجع إلى أزمة 1986 (انخفاض أسعار البترول) التي أدت إلى انخفاض في الواردات الضرورية لسير الاقتصاد نظرا للتقهقر المفاجئ لإيرادات الصادرات، مما أدت إلى انسداد شديد في الآلة الإنتاجية جعل السلطة تهيئ برنامج إصلاحي، و هو ما تم خلال المرحلة (94-98) أين تبنت الجزائر برنامج التعديل الهيكلي، حيث سمح هذا الإصلاح بإحداث حركية نسبية في دواليب الاقتصاد انعكست في م م ن ت ف ح لهذه المرحلة قدره 2.4% سنويا.

3. إلا أن الأرقام المعطاة أعلاه لا تبين مصدر النمو، فإن كانت الفلاحة تساهم بـ 23.8% سنة 1983 مقابل 3.5% للصناعة و -0.5% للبناء و الأشغال العمومية و 5.9% لقطاع المحروقات للسنة نفسها، فإنها في سنة 1993 تصبح كلها سالبة : -3.7%[1]، -1.3%[1]، -4%[1]، -0.8%[1] على التوالي و لم تصبح موجبة إلا في سنة 1998، حيث بلغت هذه النسب 11.4%[1]، 4.6%[1]، 2.4%[1]، 3.5%[1] على التوالي.

4. على كل ترسم هذه المعطيات ارتباط معدل النمو الاقتصادي لقطاعي الفلاحة و المحروقات و بقاء مساهمة الصناعة و الأشغال العمومية متواضعة.

II. 3. تطور مؤشرات الأسعار (التضخم) :

إن ظاهرة التضخم في الجزائر ناتجة من ارتفاع عام، سريع و مستمر للأسعار و راجع كذلك إلى :

- زيادة الطلب الداخلي المتولد عن الزيادات المستمرة للأجور، دون تحسن في الإنتاجية .
- زيادة تكاليف الإنتاج التي تأتي بعد زيادة في الأجور و في أسعار سلع التجهيز و السلع الوسيطية.
- إنشاء نقدي غير مراقب، و ذلك في شكل قروض الاستغلال و الاستثمار.

و الجدول التالي يوضح لنا متوسط التضخم لكل مرحلة من مراحل الاقتصاد الوطني.

[1] Abdelmadjid BOUZIDI, P 55.

جدول رقم : II. 7. **تطور متوسطات معدل التضخم عبر مراحل الاقتصاد الوطني.**

الوحدة : %

المراحل	*78-67*	*85-79*	*93-86*	*98-94*
متوسط معدل التضخم	11.31	9.54	16.20	17.63
أدنى معدل	6.38	5.97	5.80	4.97
أعلى معدل	17.00	11.38	31.69	29.02

المصدر : من إعداد الطالب (أنظر الملحق)

نلاحظ أن :

1. خلال المرحلتين الأولى و الثانية و الممتدة بين 67-85 معدل التضخم يدور حول 10%، فالبرغم من أن هاتين المرحلتين تميزتا كما أشرنا إليه سابقا بمعدلات استثمار عالية و سياسة نقدية نسبية إلا أن معدل التضخم لم يسجل ارتفاعات خطيرة. تفسير ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى تحكم الدولة في جهاز الأسعار و بالتالي بالرغم من تزايد نسبة السيولة و زيادة الاستهلاك، إلا أن مؤشر الأسعار لم يسجل إلا ارتفاعات محدودة و هو ما يمكن وصفه بالتضخم المكبوح.

2. سجل التضخم خلال المرحلتين الثالثة و الرابعة قفزات مميزة و هو ما يعكس متوسط معدل النمو المقدر بـ : 16.20% سنويا بين 86-93. و بمعدل أعلى بين 94-98 و المقدر بـ : 17.63%، إن ارتفاع التضخم هنا يعود بالأساس إلى سياسة تحرير الأسعار المنتهجة بالخصوص ابتداءا من سنة 1989 و السنة التي توافق أول اتفاق تثبيت مع الصندوق النقدي الدولي.

3. و بالنظر إلى خانتي أدنى و أعلى معدل فإننا نلاحظ أن المرحلة الثالثة تسجل أعلى أعلى معدل، بينما تسجل المرحلة الرابعة أدنى أدنى معدل، و لتوضيح الاتجاه العام لمعدل التضخم الذي لا يمكن رؤيته في الجدول السابق، و للتوضيح أكثر نورد الجدول السنوي أدناه :

جدول رقم : II. 8. **تطور معدل التضخم.**

الوحدة : %

	90	91	92	93	94	95	96	97	98
معدل التضخم	*16.68*	*25.90*	*31.69*	*20.50*	*29.02*	*29.79*	*18.65*	*5.70*	*4.70*

المصدر : من إعداد الطالب (أنظر الملحق 2-4)

هذا الجدول يشير بوضوح إلى ارتفاعات حادة في معدل التضخم حتى سنة 1996 الناجمة عن تأثير تحرير الأسعار و هو أمر متوقع، أما سنتي 97 و 98 فيشيران بوضوح إلى انخفاض معدل التضخم و هو ما يعكس نجاح برنامج التعديل الهيكلي على تحقيق الاستقرار النقدي الناجم عن تحكم صارم في الاستهلاك و الكتلة النقدية.

من خلال دراستنا هذه توصلنا إلى أن هذه التغيرات الحاصلة سواء في المستوى العام للأسعار أو معدلات التضخم راجع لسياسة الأسعار المنتهجة من قبل السلطات الاقتصادية، و نستخلص ما يلي[1] :

1. سياسة الأسعار للمرحلة الأولى تميزت بأربع أنماط من الأسعار :

i. نظام الأسعار الثابتة بالنسبة للسلع ذات الاستهلاك الواسع و التي تشكل نسبة هامة من المؤشر العام للأسعار.

ii. نظام الأسعار الخاصة المدعمة.

iii. نظام الأسعار المستقرة.

iv. نظام الأسعار المراقبة عن طريق تحديد هوامش الربح.

2. سياسة أسعار المرحلة الثانية تميزت بنوعين من الأسعار، الأسعار المثبتة مركزيا و التي تخص دائما أسعار الاستهلاك و الأسعار المراقبة و التي تخص المواد التي لا تدخل في النوع الأول.

3. أما سياسة أسعار المرحلة الثالثة و الرابعة تميزت بحرية الأسعار و رفع دعم أسعار الاستهلاك الواسع و هذا بعد صدور القانون الذي يرمي بتحرير الأسعار سنة 1989.

[1] DEBDOUB, "Le nouveau mécanisme économique en Algérie", OPU, 1995, P 22.

II. 4. تطور حجم الكتلة النقدية :

انتهجت الجزائر سياسة معينة تخص التنمية و طبيعة التسيير الاقتصادي جعلا من عرض النقود سياسة منبثقة عن قرارات سياسية و اقتصادية موجهة إلى تعديل التدفقات النقدية مع التدفقات المادية، و بالتالي فإن عرض النقود في الجزائر قبل مرحلة الإصلاحات كانت وسيلة من الوسائل العامة لتحقيق أهداف التنمية الشاملة للبلاد، التي تمثلت في النمو المبني على التصنيع المصنع و إعادة تهيئة و إصلاح النظام الفلاحي. كل هذا يتطلب مبالغ هامة لتحقيق هذه الأهداف، و لكن وجهت في كثير من الأحيان هذه المبالغ إلى نشاطات ذات مردود إما منعدم على مستوى الجزئي (نظام تربوي، ...) أو طويل الأجل (صناعات ميكانيكية).

و يمكن ملاحظة تطور متوسطات معدل نمو الكتلة النقدية لمختلف مراحل الاقتصاد الوطني.

جدول رقم : II. 9. **تطور متوسطات معدل نمو الكتلة النقدية.**

الوحدة : %

المراحل	*78-67*	*85-79*	*93-86*	*98-94*
م م ن ك ن	23.07 (9.54)	18.73 (3.71)	14.09 (8.28)	15.67 (4.27)

المصدر : من إعداد الطالب من مختلف المصادر الإحصائية (أنظر الملحق)

- م م ن ك ن : متوسط معدل نمو الكتلة النقدية.
- ما بين قوسين () تمثل الانحرافات.

- إذا عدنا إلى سلم تطور حجم الكتلة النقدية ما بين 67-78، نجد أنها تضاعفت بحوالي 10.67 مرة، حيث ارتفع م م ن ك ن بـ : 23.07% سنويا إلا أن هذه الفترة تميزت بتذبذبات كبيرة نوعا ما مقارنة بالمراحل الأخرى الباقية (نسبة الانحراف لهذه المرحلة بلغت قيمتها 9.54). كما تضاعفت الكتلة النقدية للمرحلة الثانية بحوالي 2.80 مرة و بلغ م م ن ك ن بـ : 18.13% سنويا.

- أما المرحلة الثالثة و الرابعة، تضاعف حجم الكتلة النقدية بمتوسط 2.27 مرة و سجلت قيمة كل مرحلة على التوالي لـ : م م ن ك ن بـ : 14.09% و 15.67%، و هذه نتيجة سياسة الإصلاحات و برنامج التعديل الهيكلي الذي كان هدفه كبح النقود أو الحد منها (مثلا عبر تحرير أسعار الفائدة).

- أن هذا الانخفاض يدخل في سياق تحول الجزائر إلى اقتصاد السوق الذي تطلبت منها إدخال تعديلات جذرية على طريقة عمل القطاع المالي حيث كانت الخطوة الرئيسية الأولى اتخاذ قرار في عام 1987 لانسحاب الخزينة العمومية لعملية تمويل الاقتصاد (مع بقاء إمكانية تحويل الاستثمارات في الهياكل القاعدية للقطاعات الاستراتيجية).

- أما النقطة الثانية فتتعلق بإصدار قانون النقد و القرض الذي ينص على منح البنك المركزي استقالته من وزارة المالية و تكليفه بإدارة السياسة النقدية، و تبني قواعد الشفافية في العلاقة بين الخزينة و النظام المالي.

II. 5. تطور معدلات الفائدة في الجزائر :

تميز تطور معدلات الفائدة في النظام المصرفي للجزائر بقدر عال من الثبات و هذا من خلال ملاحظة جميع هذه المعدلات لمختلف سنوات المراحل في اقتصاد ذي نمط تسييري مركزي يعتمد بالأساس على مركزية توجيه الاستثمار و هذا عن طريق تكليف النظام البنكي بتمويل هذه الاستثمارات للنمو الاقتصادي بغض النظر عن فترات ندرة الرأسمال.

حيث بقيت أسعار الفائدة على الإقرار خاضعة لحد أقصى نسبته 20% الذي أزل ابتدأ من سنة 1994 و رافق ذلك فرض سقف مؤقت بمقدار 5 نقاط مؤدية بين الفائدة المطبقة على الإيداعي و الاقتراضي ليلغي هذا الإجراء في ديسمبر 1995 معلنا تحرير أسعار الفائدة.

لدينا الجدول التالي :

جدول رقم : II. 10. **تطور متوسطات معدلات الفائدة عبر مراحل الاقتصاد الوطني.**

الوحدة : %

المراحل	*67-78*	*79-85*	*86-93*	*94-98*
م م[1] ن ك ن	3.16 (0.51)	2.89 (0.37)	7.93 (3.27)	12.99 (1.78)
أعلى قيمة	3.75	3.75	11.50	14.50
أدنى قيمة	2.75	2.75	3.31	10.12
م م[1] س ف ح	8.15- (10.63)	6.65- (2.98)	8.36- (6.65)	4.63- (10.60)

المصدر : من إعداد الطالب من مختلف المصادر الإحصائية (أنظر الملحق)

- ما بين قوسين () يمثل الانحرافات.

أهم تطورات هذا المؤشر نلخصها في أربع نقاط :

1. بلغت قيمة م م س ف إ 3.16% سنويا بين سنتي 67-78، و الملاحظ في هذه الفترة ثبات المعدل بين فترتي الاستقلال حتى سنة 1971 في مستوى 3.75% و هي أعلى قيمة للمرحلة الأولى، و هذا ما يدل على استقرار هذه المعدلات (بلغت قيمة الانحراف 0.51) مقارنة بالمرحلتين الثالثة و الرابعة.

[1] م م س ف إ، م م س ف ح تمثل على التوالي متوسط معدل نمو سعر الفائدة الاسمية و الحقيقي.

2. انخفاض م م س ف إ بـ : 0.27 نقطة بين سنة 79 و 85 و هي فترة تطبق مخططات التنمية و الملاحظ كذلك في سلم معدلات الفائدة بين المرحلتين الأولى و الثانية أنه انخفض بنقطة واحدة في سنة 1972 ليبلغ 2.75 و يبقى ثابتا حتى سنة 1984.

3. ارتفعت قيمة م م س ف إ بحوالي 5 نقاط للمرحلة الثالثة من الاقتصاد الوطني ثم تطور هذا الأخير و أصبحت نسبته 12.99% (المرحلة الرابعة).

4. إذا عدنا إلى سلم هذه المعدلات وجدنا أنه منذ سنة 1987 و هو يتزايد إلى أن بلغت قيمته 14.50% سنة 1995 (و هي أعلى قيمة للمرحلة الرابعة) ثم بدء ينخفض حتى أصبحت قيمته 10.12% سنة 1998، حيث عرضت الجزائر لأول مرة معدلات أسعار الفائدة الحقيقية موجبة و ذلك في سنتي 97 و 98.

II. 6. <u>الخزينة العمومية</u> :

لدينا الجدول التالي يوضح لنا تطور متوسط نسبة (معدل) العجز الميزاني (بالنسبة للناتج الحاد)، و هذا عبر مختلف المراحل الأربعة من الاقتصاد الوطني.

جدول رقم : II. 11. **تطور متوسطات معدلات العجز الميزاني.**

الوحدة : %

المراحل	*78-67*	*85-79*	*93-86*	*98-94*
م ن عج	0.27- (8.46)	5.33 (5.34)	2.83- (4.46)	0.51- (3.08)

المصدر : من إعداد الطالب من مختلف المصادر الإحصائية (أنظر الملحق)

- م ن عج : متوسط نسبة العجز الميزاني.
- ما بين قوسين () يمثل الانحرافات.

- نلاحظ من الجدول السابق أن متوسط نسبة العجز سجل فائضا في المرحلة الثالثة بمتوسط معدل 5.33% و هذا نتيجة تراجع الدولة آنذاك عن معدلات الاستثمار المرتفعة (التي وصلت إلى 45% من الناتج)، و بالتالي تقلص حجم المبالغ التي تقدمها الخزينة للتمويل الاستثمارات العمومية.

- بينما شهدت باقي المراحل عجزات حيث بلغت في المرحلة الأولى -0.28% (نتيجة ارتفاع معدلات الاستثمارات بشكل مفرط و كون تمويلها من الخزينة العمومية)، و بلغ العجز -2.83% في المرحلة الثالثة و هذا يعود إلى انخفاض موارد الدولة نتيجة الانهيار الكبير في أسعار النفط، و بالتالي مداخيل البترول مع بقاء الإنفاق الحكومي في مستويات مرتفعة. أما المرحلة الرابعة بلغ العجز فيها -0.51% و هو ما يدل على تحكم أفضل في تسيير ميزانية الدولة.

- و بالنظر إلى النتائج السنوية فقد سجلت سنتي 94 و 95 عجزين متتاليين -4.4% و -1.4% بينها حققت سنتي 96 و 97 فائضا قيمته 2.9% و 2.3% على التوالي لكن مع حلول سنة 98 عاود العجز إلى الظهور من جديد بمعدل سالب -1.99% و هي السنة التي عرفت فيها انخفاضا في سعر البترول حيث انتقل من 19.29% سنة 97 إلى 13.34% سنة 98 و هو دلالة واضحة على الارتباط الوثيق بين ميزانية الدولة و المداخيل النفطية.

II. 7. سعر الصرف :

لدينا الجدول التالي يوضح لنا تطور متوسط معدل سعر الصرف عبر المراحل الأربع للاقتصاد الوطني.

جدول رقم : II. 12. **تطور متوسطات معدلات سعر الصرف.**

الوحدة : %

المراحل	78-67	85-79	93-86	98-94
م م س ص	1.68-	3.57	24.67	21.50
	(5.14)	(5.05)	(35.16)	(20.44)

المصدر : من إعداد الطالب من مختلف المصادر الإحصائية (أنظر الملحق)

- م م س ص : متوسط معدل سعر الصرف.
- ما بين قوسين () يمثل الانحرافات.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا ما يلي :

- نلاحظ ثبات متوسط معدل سعر الصرف في المرحلتين الأولى و الثانية، و هذا راجع إلى اتباع الجزائر سياسة تثبيت سعر الصرف من أجل حماية اقتصاد الجزائر من تقلبات سوق الصرف في السوق الدولية، بل شهدت ارتفاعا في المرحلة الأولى بمتوسط قدره 1.68%- ((-) تشير إلى ارتفاع ، (+) تشير إلى انخفاض على اعتبار أن تعريف سعر الصرف هو عدد الوحدات من العملة المحلية مقابل لوحدة العملة الأجنبية أي الدينار مقابل الدولار).
- بينما شهدت المراحل الأخرى انخفاضات و تخفيضات متتالية بمدى جد محدود خلال المرحلة الثانية (انخفاضات) و بلغ متوسط معدلها 3.57% حيث كان متوسط سعر صرف الدينار 4.48 دينار لكل دولار.
- و يتضح توجه سلطات الجزائر نحو الإصلاح لمراقبة تطور سعر الصرف خلال المرحلتين الثالثة و الرابعة، حيث سجلت في المرحلة الثالثة انخفاضا بـ : 61% بين سنتي 86-89 و تخفيضا متتاليا حتى سنة 93 مقارنة بسنة 90 أين بلغ 16.1%، و بلغ متوسط سعر الصرف هذه المرحلة 12.08% دينار مقابل واحد دولار، أما فيما يخص المرحلة الرابعة من الاقتصاد الوطني فسجل انخفاضا قدره 21.50% سنويا و هو ما جعل متوسط سعر صرف المرحلة 50.64% دج/دينار ليصل سنة 98 إلى 58.73 دينار جزائري مقابل واحد دولار.

II. 8. البطالة :

لدينا الجدول التالي يوضح لنا تطور متوسط معدل البطالة عبر مختلف مراحل الاقتصاد الوطني.

جدول رقم : II. 13. **تطور متوسطات معدلات البطالة.**

الوحدة : %

المراحل	78-66	85-79	93-86	98-94
م م ب	22.67	16.27	20.47	28.06
	(1.39)	(0.61)	(2.18)	(2.79)

المصدر : من إعداد الطالب من مختلف المصادر الإحصائية (أنظر الملحق)

- م م ب : متوسط معدل البطالة.
- ما بين () يمثل الانحرافات.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ما يلي :

- تطور نسبة التشغيل في الجزائر وفق مراحل مختلفة و من أهم المراحل التي عرفها الاقتصاد الوطني ما بين سنتي 67-86 (أي المرحلتين الأولى و الثانية)، حيث ارتفعت نسبة التشغيل سنويا بمقدار 4.7%، و بالتالي سجل انخفاضا في م م ب أين بلغت نسبته 16.27% من المرحلة الثانية و هي المرحلة الأكثر استقرارا مقارنة بالمراحل الأخرى (الأولى، الثالثة و الرابعة) و هذا راجع إلى حركة الاستثمارات الواسعة و لسياسة التصنيع المطبقة آنذاك.

- و ابتداءا من سنة 1986 تراجعت هذه النسبة (نسبة التشغيل) و بدا مستوى التشغيل بالتقهقر بينما كانت معدلات البطالة في تزايد إلى أن وصلت إلى 28.06% سنويا سنة 98 (م م ب)، و هذا كله راجع إلى غياب استثمارات جديدة سواء من جانب المؤسسات العمومية أو الخاصة، و كذلك إلى جانب الطرد المكثف الجاري على أثر عملية الهيكلة و حل المؤسسات حيث تمّ تسريح حوالي 360 ألف[1] عامل بين سنتي 94-98 (مرحلة برنامج التعديل الهيكلي).

كل هذه العوامل ساعدت على تفاقم البطالة التي يعاني منها حاليا أكثر من 2.3 مليون[2] شخص تشمل خاصة الشباب (أكثر من 80 % من البطالين تقل أعمارهم عن 30 عاما).

[1] لجنة التقويم، "مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي"، نوفمبر 1998، ص 85.
[2] نفس المصدر، ص 85.

II. 9. تطور معدل نمو السكان :

إذا قمنا بتفحص البيانات الإحصائية لتطور عدد السكان، كان عدد السكان سنة 1966 يقدر بـ : 12.66 مليون نسمة ثم ارتفع إلى 18.67 مليون نسمة سنة 1980 و بلغ سنة 1990 : 25.07 مليون نسمة ليتجاوز حاجز 30 مليون نسمة سنة 1998، أي أنه تضاعف بـ : 2.43 مرة خلال 32 سنة.

أما بالنظر إلى معدلات النمو السنوية (المتوسطات لكل مرحلة) نلاحظ حسب الجدول أدناه، بقاءها في مستويات عالية جدا.

جدول رقم : II. 14. **تطور متوسطات معدل نحو السكان.**

الوحدة : %

المراحل	78-67	85-79	93-86	98-94
م م ن س	2.78 (1.46)	3.15 (0.33)	2.63 (0.36)	2.77 (0.47)

المصدر : من إعداد الباحث من مختلف المصادر الإحصائية (أنظر الملحق)

- م م ن س : متوسط معدل نمو السكان.
- ما بين قوسين () يمثل الانحرافات.

خاتمة :

من دراستنا هذه الخاصة بأهم مراحل تطور الاقتصاد الجزائري و مؤثراته الكلية، توصلنا إلى أن الاقتصاد الجزائري تعرض كغيره من الاقتصاديات المتفتحة على صدمات خارجية، كان لها الأثر الكبير في انحرافه عن مسار التسيير الأول، و راجع إلى انتقاله من الاقتصاد الموجه نحو الاقتصاد الحر، عن طريق تطبيق برامج الإصلاحات التي تميزت باتفاقيات مع الصندوق النقدي الدولي، و كذا برامج التعديل الهيكلي للمرحلة الأخيرة من الاقتصاد الجزائري، و كنتيجة لتطبيق هذه البرامج، تعرض مجموعة هامة من المؤشرات (المتغيرات) الاقتصادية العامة و المؤثرة في متغيرات الاستهلاك الخاص [الدخل، أسعار الفائدة، الكتلة النقدية، ... ألخ] و كنتيجة عامة حسب لجنة التقويم أدى إلى تدهور بعض المتغيرات مثل معدل البطالة و ارتفاع مستوى المعيشة مما أدى إلى تدهور نموذج الاستهلاك.

الفصل الثالث

الدراسات التطبيقية.

مقدمة :

بعد تقديم الوصف الموجز عن أهم مراحل الاقتصاد الجزائري و دراسة مؤشراته الكلية، نحاول في هذا الفصل (الدراسة التطبيقية) نمذجة الاستهلاك الخاص لاقتصاد الجزائري، وفق بيانات إحصائية من سنة 1966[1]– 1998 الخاصة بالاقتصاد الجزائري و لهذا الغرض نهتم في دراستنا (التطبيقية) لهذا الفصل على نقطتين هامتين :

أولا : تقدير النماذج (الدوال) القياس الاقتصادي (الفصل الأول) مع تحليل نتائجها (مدى مطابقة النتائج مع النظرية الاقتصادية و معنوياتها الإحصائية)، و من خلال النتائج المتحصل عليها نحاول تحديد و تقدير دالة الاستهلاك الخاص بطريقة المربعات الصغرى (Ls)، و تحليل نتائجها و اختيار النموذج الملائم لاقتصاد الجزائري.

ثانيا : البحث عن علاقة طويلة الأجل للاستهلاك الخاص و هذا وفق منهجية التكامل المشترك لنظرية غرانجر (Granger).

و إذا تحققت الشروط التي تتمثل في استقرار السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات النموذج (باستعمال اختبار الجذر الأحادي DF، ADF، PP)، و إذا وجدت علاقة تكامل مشترك بين هذه المتغيرات (باستعمال اختبار Johansen). و هذا مما يدل على وجود علاقة طويلة الأجل بين الاستهلاك الخاص و متغيراته الأخرى، نقوم بعد هذا تقدير الدالة بطريقة المعقولية العظمى و كذا طريقة أخرى و هي المربعات الصغرى الديناميكية (Dols) ثم أخيرا استخراج علاقة طويلة الأجل و تحليل نتائجها.

[1] أنظر الملحق 2.

I. تقدير نماذج القياس الاقتصادي للاستهلاك الخاص في الجزائر :

I. 1. كيفية تقدير و تحليل النماذج النظرية :

سنحاول في الجزء الأول من هذا الفصل تقدير النماذج القياسية المستمدة و المستخرجة من الدراسة النظرية السابقة (الفصل الأول) بطريقة المربعات الصغرى (Ls). و ذلك باستعمال بيانات إحصائية من سنة 1966–1998 لاقتصاد الجزائري[1]، و يمكن تلخيص هذه النماذج على شكل دوال الاستهلاك الكلي كالتالي[2]:

أ. **دالة كينز :** $C_t = \alpha + \beta y_t + \varepsilon_t$ ... (1)

ب. **دالة دوزنبري :** $C_t = \alpha + \beta y_t + \delta y_{t-1} + \varepsilon_t$ ... (2)

جـ. **دالة براون :** $C_t = \alpha + \beta y_t + \delta c_{t-1} + \varepsilon_t$ ... (3)

د. **دالة فريدمان :** $C_t = \delta_1 y_t + \delta_2 C_{t-1} + \varepsilon_t$ ... (4)

هـ. **دالة هوتاكار و تايلور :** $C_t = F_0 + F_1 \Delta y_t + F_2 y_{t-1} + F_3 C_{t-1} + \varepsilon_t$ ... (5)

حيث :

C_t : تمثل الاستهلاك الكلي.

Y_t : تمثل الدخل الكلي.

Δy_t : تمثل التغير في الدخل الكلي.

C_{t-1}, y_{t-1} : تمثل كل من الدخل الكلي السابق و الاستهلاك الكلي السابق.

$F_3, F_2, F_1, F_0, \delta_2, \delta_1, \delta, \beta, \alpha$: تمثل ثوابت موجودة في الدراسة النظرية لهذه الدوال.

---

[1] أنظر ملحق –2–1، 2، 3، 4، 5، 6–.

[2] رياض المومني، "محددات الإنفاق الاستهلاكي الخاص"، "مجلة جامعة الملك سعود"، العلوم الإدارية (2)، العدد 8، ص ص 495–511 نقلا عن :

- Branson W. H., Macoeconomics, New York, Harper, Row Publishers, P 214, 1989.
- Duesenberry S., "Income saving and the theory of consumer Behavior", New York, Oxford University Press, P 90, 1967.
- Brown T. M., "The consomption function as a tool for predication", Review of economics and statistics, Vol 34, PP 270-277.
- Kelejian H.H. and Oates W., "Introduction to econometrics", New York, Harper and Row, 1989.
- Houthakker H.S. and Taylor L.D., "Consumer demand in the US", Cambridge Mass, Harvard University Press, 1966.

كما نفترض خطية الدوال الخمس السابقة، أي العلاقة الموجودة بين المتغيرات الداخلية و الخارجية علاقة خطية.

لقد أشار الاقتصادي كينز أن الاستهلاك دالة مستقرة في الدخل تحت التصرف (الدخل المتاح)، فلهذا الغرض سنقوم بتقدير هذه النماذج (الدوال) وفق المتغيرة الخارجية GDPD أي :

$$PC = \int(GDPD) \quad \dots (6)$$

حيث :

PC : تمثل الاستهلاك الخاص.

GDPD : تمثل الدخل التصرفي العائلي (الدخل المتاح[1] العائلي).

و هدفنا من هذا، معرفة أثر المتغيرة (GDPD) على كل دالة من الدوال السابقة و كذا هل هناك متغيرة أخرى مفسرة أكثر للاستهلاك الخاص (العوائل) في الجزائر.

علما أن المتغيرات السابقة موجودة على شكل قيم إسمية، كما سيتم تقدير هذه الدوال بالقيم الحقيقية لكل المتغيرات سواء خارجية أم داخلية، و هذا من أجل تبيان الصورة الحقيقية لهذه المتغيرات، لأن القيم الحقيقية مقاسة بأسعار سنة الأساس تأخذ بعين الاعتبار التغيرات الحاصلة في مستويات الأسعار عبر السنوات. و لهذا الغرض، ينصح الاقتصاديون الاهتمام بالتغيرات الحقيقية في الأرقام.

نرمز لهذه المتغيرات الحقيقية بإضافة حرف "R" على المتغيرات السابقة أي GDPDR، PCR تدعى على التوالي الدخل المتاح العائلي الحقيقي و الاستهلاك الخاص الحقيقي.

و أخيرا سنحاول تحليل و تقييم النتائج المتحصل عليها (بعد التقدير) بواسطة الاختبارات الأساسية المعروفة التالية :

- معامل التحديد R^2 سوف يساعدنا على تبيان نسبة الانحرافات الموضحة من الانحرافات الكلية، كما أنه يعبر عن درجة الثقة (الجودة) بخط الانحدار الذي تحدده المعادلة و تعتبر قيم الارتباط مقبولة إذا زادت عن 0.5 و تكون أحسن إذا اقتربت من الواحد.

[1] الدخل المتاح = الدخل القومي الإجمالي – الضرائب المباشرة و الغير مباشرة.

- اختبار DW هو مؤشر يوضح درجة الارتباط الذاتي للمؤشر قيد الدراسة أي تبعية الحد التالي من السلسلة الزمنية إلى الحد السابق، أنه مقنن على نحو يصبح معه التقريب المفضل هو التقريب الذي يقترب فيه (DW) من 2 درجة انحراف المعامل لكل متغيرة.

- معيار فيشر (F) يبين لنا نسبة الاتجاه الذي تم إظهاره، و كلما كانت هذه النسبة أكبر كان من الممكن امتصاص قدر أكبر من الانحراف الذي ينجم عن تقريب الدالة بواسطة المعادلة من خلال الانحراف الذي تشترطه الحركة للمؤشر قيد البحث.

- اختبار T (Student)، و هو معيار يشير إلى عدد المرات التي يزيد بها معامل الانحدار على خطئه و تكون T مقبولة إذا اقتربت من 2.

إلى جانب استعمال جملة الاختبارات السابقة نقوم بالتحقق من مدى مطابقة إشارات المعاملات مع النظرية الاقتصادية و هذا بالدرجة الأولى، و في النهاية نقوم بمقارنة النتائج المتحصل عليها إحصائيا و نظريا، و نختار منها الأفضل باستعمال بعض مقاييس الجودة، حيث نعتمد على ($\overline{R}^2$)[1]، أي :

$$\overline{R}^2 = 1-\left(1-R^2\right)\frac{T-1}{T-k} \quad \ldots (7)$$

و نختار أعلى قيمة له عند المقارنة و كذا مقياس AIC حيث :

$$AIC(h) = Ln\left(\det - |\Sigma_e|\right)\frac{2k^2.h}{n} \quad \ldots (8)$$

أي أن :

k : عدد متغيرات النظام، n : عدد المشاهدات.

Σ_e : مصفوفة التباين المشترك لبواقي النموذج.

h : درجة التأخر.

و نختار أدنى قيمة لـ : AIC، كما نعتمد على مقياس آخر و هو SSR و يمثل مجموع بواقي الأخطاء (Sum Square Resid) و نأخذ أدنى قيمة له :

$$SSR = \sum_T \left(\hat{y}_t - \overline{y}\right)^2 \quad \ldots (9)$$

[1] Using econometrics "Abeginner's Guide", Henry Cassidy, PP 10-18, Reston Publishing Company, Inc. A prentice, Hall Campany , Reston, Virginia.

I. 1. 1. <u>تقدير دالة كينز</u> :

$$C_t = \alpha + \beta y_t + \varepsilon_t$$

نموذج رقم[1] : III. 1. : **نتائج تقدير الدالة الكينزية.**

PC = -18.48 + 1.07 GDPD + 0.49 AR (1) (-0.70)* (23.11) (3.02)	$R^2 = \bar{R}^2$ = 0.98 ; DW = 1.71 F = 859.2 ; SSR = 102279.1 ; AIC = 8.25
PCR = -6.44 + 0.13 GDPDR + 1.00 AR (1) (-0.70)* (1.17)* (25.93)	$R^2 = \bar{R}^2$ = 0.96 ; DW = 1.66 F = 450.16 ; SSR = 0.81 ; AIC = -3.48

- ما بين قوسين ()، إحصائية t ستودنت.
- * معنوية ضعيفة.

من خلال النتائج المتحصل عليها من الجدول الأعلى الخاص بتقدير الدالة الكينزية نستخلص عدة ملاحظات أهمها :

- نلاحظ أن النموذجين السابقين قد تم معالجتهما بواسطة AR (1) من الارتباط الذاتي للأخطاء و هذا راجع إلى قيمة (DW) للنموذجين على التوالي 1.04، 0.78 (قبل المعالجة)، و كذا أبرز اختبار (LM) بوجود الارتباط الذاتي للأخطاء.
- المتغيرة GDPD مقبولة إحصائيا في النموذج المقدر بالقيم الاسمية إلا أنها ضعيفة إحصائيا في النموذج الثاني (المقدر بالقيم الحقيقية) حيث سجلت t) stat = 1.17).
- نلاحظ أن قيمة الميل الحدي للاستهلاك الخاص بالقيم الاسمية لـ GDPD تفوق الواحد، و هذا قد يكون غير منطقي من وجهة نظر التحليل الاقتصادي، إلا أنه يمكن أن يكون منطقيا لأن الدخل المتاح في الجزائر حقيقية تفوق الناتج المحلي الخام (GDP)[2] لكون الجزائر تتلقى معونات اقتصادية و مساعدات و منحا و قروضا، و هي من مكونات الدخل المتاح القومي.
- و كذا قوة العلاقة الارتباطية ما بين الاستهلاك الخاص و الدخل المتاح العائلي إسميا و حقيقيا حيث سجل معامل التحديد للنموذجين على التوالي 0.98 و 0.96.

[1] أنظر الملحق رقم -2-7.

[2] أنظر الملحق رقم -2-2.

I. 1. 2. تقدير دالة دوزنبري :

$$C_t = \alpha + \beta y_t + \delta y_{t-1} + \varepsilon_t$$

نموذج رقم[1] : III. 2. : **نتائج تقدير دالة دوزنبري.**

PC = -21.76 + 0.05 GDPD + 1.20 GDPD (-1) (-1.91)** (0.25)* (4.63)	$R^2 = \overline{R}^2 = 0.98$; DW = 1.20 F = 1154.2 ; SSR = 76473.03 ; AIC = 7.96
PCR = -8.44 + 0.12 GDPDR + 0.33GDPDR (-1) + 1.00AR (1) (-0.09)* (1.20)* (3.18) (19.22)	$R^2 = \overline{R}^2 = 0.97$; DW = 1.48 F = 378.03 ; SSR = 0.58 ; AIC = -3.72

- ما بين قوسين ()، إحصائية t ستودنت.
- * معنوية ضعيفة.
- ** مقبولة في حدود 10%.

باعتبار أن الدخل المتاح في السنة السابقة يمثل أعلى دخل للمستهلك تم تحقيقه في الماضي، تحصلنا على النتائج الموجودة في الجدول الأعلى الخاص بهذه الدالة، و أهم الملاحظات التي يمكن تسجيلها :

- عند إضافة الدخل المتاح العائلي السابق (-1) GDPD كمحدد للاستهلاك أعطى نتائج مرضية ذات دلالة إحصائية و إشارات معاملاته توافق النظرية الاقتصادية سواء إسميا أو حقيقيا.
- كما نلاحظ أن المتغيرة GDPD أعطت معنوية ضعيفة و كذا إشارتها مخالفة للنظرية الاقتصادية، أما بالنسبة للمتغيرة GDPDR ضعيفة إحصائيا و إشارتها موافقة النظرية الاقتصادية، أما فيما يخص الثابت فإشارته مخالفة للنظرية الاقتصادية (في النموذجين).
- و كذا قوة العلاقة الارتباطية ما بين الاستهلاك الخاص و الدخل المتاح العائلي (GDPD)، و الدخل المتاح العائلي السابق ((1) GDPD)، حيث سجل معامل التحديد للنموذجين بـ : 0.98 و 0.97.
- كما تم معالجة النموذج الثاني (بالقيم الحقيقية) من مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء بواسطة AR(1) ، و هذا بعدما أبرز اختبار (LM) بوجود الارتباط الذاتي للأخطاء مع بقاء النموذج الأول (القيم الإسمية) يعاني من الارتباط الذاتي للأخطاء (DW = 1.20).

[1] أنظر الملحق رقم 2-8

I. 1. 3. تقدير دالة براون :

$$C_t = \alpha + \beta y_t + \delta C_{t-1} + \varepsilon_t$$

نموذج رقم[1] : III. 3. : **نتائج تقدير دالة براون.**

PC = -4.59 + 0.41 GDPD + 0.71 PC (-1) (-0.47)* (4.12) (6.83)	$R^2 = \bar{R}^2 = 0.99$; DW = 1.45 F = 1739.88 ; SSR = 50945.16 ; AIC = 7.56
PCR = -0.01 + 0.23 GDPDR + 0.78PCR (-1) (-0.26)* (2.93) (9.54)	$R^2 = \bar{R}^2 = 0.97$; DW = 1.53 F = 560.55 ; SSR = 0.65 ; AIC = -3.69

- ما بين قوسين ()، إحصائية t ستودنت.
- * معنوية ضعيفة.

- عند إضافة متغيرة الاستهلاك السابق سواء بالقيم الإسمية أو الحقيقية (PC (-1) , PCR (-1)) تحصلنا على نتائج ذات دلالة إحصائية قوية، و إشارتها (الخاصة بالمعاملات) توافق النظرية الاقتصادية.

- كما نلاحظ تقارب في قيمة الميل الحدي للاستهلاك الخاص بـ : PC (-1)، PCR (-1) في حدود المتوسط 0.745.

- كذلك بالنسبة للثابت (α) الخاص بالنموذجين أعطى نتائج ضعيفة إحصائيا و كذا إشارته تخالف النظرية الاقتصادية.

- كما نلاحظ قيمة معامل التحديد بالنسبة للنموذج الأول أعطى أعلى قيمة (0.99)، مقارنة بالدوال السابقة (كينز و دوزنبري). أي قوة العلاقة الارتباطية ما بين الاستهلاك الخاص الإسمي (PC) و كل من الدخل المتاح العائلي الإسمي (GDPD) و الاستهلاك الخاص السابق PC(-1).

[1] أنظر الملحق رقم 2-9.

I. 1. 4. تقدير دالة فريدمان :

$$C_t = \delta_1 y_t + \delta_2 C_{t-1} + \varepsilon_t$$

نموذج رقم[1] : III. 4. : **نتائج تقدير دالة فريدمان.**

PC = 0.39GDPD + 0.73 PC (-1) (4.35) (7.41)	$R^2 = \bar{R}^2$ = 0.99 ; DW = 1.42 F =3571.82 ; SSR = 51340.31 ; AIC = 7.50
PCR = 0.22 GDPDR + 0.78 PCR (-1) (3.11) (9.72)	$R^2 = \bar{R}^2$ = 0.97 ; DW = 1.52 F = 1156.83 ; SSR = 0.66 ; AIC = -3.75

- ما بين قوسين ()، إحصائية t ستودنت.

أهم الملاحظات التي يمكن تسجيلها من خلال النتائج المتحصل عليها من الجدول الأعلى الخاص بتقدير دالة فريدمان :

- جميع متغيرات النموذجين أعطت نتائج ذات دلالة إحصائية قوية و كذا إشارات معاملاتها موافقة للنظرية الاقتصادية.

- نلاحظ تقارب في قيمة الميل الحدي للاستهلاك للمتغيرات GDPD، GDPDR مقارنة بقيمة الميل الحدي للاستهلاك (لنفس المتغيرات) لدالة براون و في حدود متوسط 0.40 و 0.225 على التوالي، و نفس الملاحظة بالنسبة للمتغيرات PC(-1) و PCR (-1).

- كذلك تساوي معامل التحديد مع معامل التحديد الخاص بدالة براون (النموذج الأول بالنسبة لبراون و فريدمان) و سجلت قيمته بـ : 0.99.

- كما دلت نتائج اختبار (LM) على النموذج الأول لفريدمان بوجود ارتباط ذاتي للأخطاء (DW = 1.42).

[1] أنظر الملحق رقم 2-10.

I. 1. 5. تقدير دالة هوتاكار و تيلور :

$$C_t = F_0 + F_1 \Delta y_t + F_2 \Delta y_{t-1} + F_3 C_{t-1} + \varepsilon_t$$

نموذج رقم[1] : III. 5. : **نتائج تقدير دالة هوتاكار و تايلور.**

PC = -7.19 - 0.05 Δ[GDPD]+ 0.66 GDPD(-1) + 0.56 PC (-1)	$R^2 = \bar{R}^2$ = 0.99 ; DW = 1.28
(-0.88)* (-0.37)* (6.13) (5.83)	F =1657.96 ; SSR = 34505.12 ; AIC = 7.23
PCR = -0.02 + 0.21 Δ[GDPDR]+ 0.25 GDPDR(-1) + 0.77PCR (-1)	$R^2 = \bar{R}^2$ = 0.97 ; DW = 1.45
(-0.28)* (1.91)** (2.58) (7.82)	F = 361.95 ; SSR = 0.65 ; AIC = -3.63

- ما بين قوسين ()، إحصائية t ستودنت.
- * معنوية ضعيفة.
- ** مقبولة في حدود 10%.

أهم الملاحظات التي يمكن تسجيلها بالنسبة لهذه النتائج هي :

- إضافة متغيرة التغيير في الدخل المتاح العائلي (بالقيم الإسمية أو الحقيقية) أعطت نتائج ذات دلالة إحصائية مقبولة، إلا أن إشارة معاملة المتغيرة Δ[GDPDR] تخالف النظرية الاقتصادية.

- نلاحظ أن قيمة الميل الحدي للاستهلاك الخاص الحقيقي بالنسبة للمتغيرة PCR (-1) مساوية بالتقريب للميل الحدي للاستهلاك الخاص الحقيقي لنفس المتغيرة الخاصة بدالة فريدمان و براون و في حدود المتوسط 0.775.

- كما دلت نتائج اختبار (LM) على النموذج الأولي لهوتاكار و تايلور بوجود ارتباط ذاتي للأخطاء (DW = 1.28).

- كما نلاحظ قوة العلاقة الارتباطية ما بين الاستهلاك الخاص و المتغيرات الخارجية التابعة له حيث سجل معامل التحديد للنموذجين على التوالي بـ : 0.99 و 0.97.

[1] أنظر الملحق رقم 2-11.

مما تقدم و في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها بعد تقدير جميع الدوال الخمس النظرية أ، ب، جـ، د، هـ، و عند تفحص نتائج مقاييس الجودة و تطبيقها على الدوال السابقة سواء بالقيم الإسمية أو الحقيقية، لاحظنا أن النتائج تكون أفضل إذا أخذت المتغيرات بالقيم الحقيقية. حيث هذه الأخيرة أدت إلى أن جميع النماذج بالقيم الحقيقية لا تعاني من مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء كما سجلت أقل قيمة لـ : AIC و SSR مقارنة بالنماذج المقدرة بالقيم الإسمية.

I. 2. تحديد و تقدير دالة الاستهلاك الخاص في الجزائر:

من خلال تحليلنا للنتائج السابقة جعلتنا نبحث في نموذج أكثر تلائما لاقتصاد الجزائري، أي البحث عن متغيرات أخرى مفسرة و مؤثرة على الاستهلاك الخاص و هذا راجع إلى وجود مداخيل أخرى غير مصرح بها، ناتجة مثلا عن مداخيل السوق الموازية.

لذلك فإن الاتفاق الاستهلاكي الخاص لا يعتمد فقط على الدخل المتاح له من الناتج المحلي الكلي (GDP)، و إنما قد يتأثر بمتغيرات أخرى مثل ظاهرة الاكتناز للثروة النقدية و معدل سعر الفائدة و متغيرات أخرى. و عليه، فإن الدراسة الحالية تفترض أن دالة الاستهلاك الخاص في الجزائر تابعة للمتغيرات التالية :

$$PC = F[GDP, M2, IR, INF, ER, PC(-1)] \quad \dots (10)$$

حيث :

GDP : تمثل الناتج المحلي الكلي.

M2 : الكتلة النقدية.

IR, ER : معدل البطالة و معدل الفائدة على التوالي.

INF : معدل التضخم.

PC(-1) : معرف سابقا.

بعد تقدير هذه الدالة للفترة 1966-1998[1]، تبعا للأرقام القياسية للأسعار على أساس سنة 1990 = 100%، فقد جاءت بعض النتائج مخالفة للنظرية الاقتصادية و ذات معنوية إحصائية ضعيفة، و سبب ذلك قد يكون وجود ارتباط خطي بين المتغيرات مما اضطرنا إلى حذف بعض المتغيرات و إجراء بعض التعديلات و التحويلات التي تمثلت فيما يلي :

- إن الدوال الخمس النظرية السابقة تمثل دوال الاستهلاك في الدول المتقدمة لذلك اقترح الاقتصادي كلين (Klein) أن النماذج القياسية في الدول النامية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الخصائص الديموغرافية[2].

[1] أنظر ملحق رقم 2-1،...،6.

[2] نفس المصدر السابق "رياض المومني"، ص 500 نقلا عن :

- Klein L.R. For cqsting and policy evaluation using lavge scale econometric model. In ME, intriligatar (Ed), Frontiers of quantitative economics, Amstardam, North-Holland, 1971, P 147.

و يمكن القيام بذلك باتباع إحدى الطريقتين :

1. إضافة متغير آخر في الطرف الأيمن من الدالة السابقة، يمثل إما عدد السكان أو معدل النمو السكاني.

2. قياس الدالة السابقة في صورة نصيب الفرد، أي قسمة المتغيرة على عدد السكان و نرمز لهذه المتغيرات بإضافة حرف "I" للمتغيرة أي PCI و GDPI (تدعى هذه المتغيرات بالاستهلاك الخاص الاسمي الفردي، الدخل المحلي الكلي الاسمي على التوالي).

أما التعديل الثاني يتمثل في النتيجة المتوصل إليها عند تقديرنا للدوال الخمس النظرية السابقة، و هي أن النتائج تكون أفضل (إحصائي و نظريا) إذا أخذت المتغيرات بقيمها الحقيقية.

بعد عدة محاولات للتقدير و اعتمادا على التعديلات السابقة تحصلنا على نموذجين يمكن أن يكونا ملائمان للاقتصاد الجزائري، أي :

- **النموذج الأول :**

$$PCR = F [GDPR, Irr1, M2, PoP] \quad \dots (11)$$

حيث :

Irr1، PoP : تمثل على التوالي معدلات أسعار الفائدة الحقيقية و عدد السكان.

بعد تقدير الدالة الخاصة بالنموذج الأول، تحصلنا على النتائج التالية :

نموذج رقم[1] : III. 6. : **نتائج تقدير النموذج الأول.**

$$PCR = -0.56^{*} + 0.32\ GDPR - 0.65\ IRR1 + 0.0002\ M2 + 0.05 PoP$$
$$(-2.85) \quad (8.30) \quad (-2.38) \quad (2.09) \quad (3.40)$$

$R^2 = \bar{R}^2 = 0.98$; DW = 1.96 F =649.69 ; SSR = 0.26 ; AIC = -4.46

- ما بين قوسين ()، إحصائية t ستودنت.
- * إشارة مخالفة للنظرية الاقتصادية.

[1] أنظر الملحق رقم 2-12.

- **النموذج الثاني :**

$$PCRI = F\left(GDPRI, Irr1, {M2}/{PoP}\right) \quad \dots (12)$$

بعد تقدير الدالة الخاصة بالنموذج الثاني، تحصلنا على النتائج التالية :

نموذج رقم[1] : III. 7. : **نتائج تقدير النموذج الثاني.**

PCRI = 0.01 + 0.39 GDPRI + 0.0005 M2/PoP - 0.02 IRR1 (3.40) (16.86) (5.73) (-1.91) *
R^2 = 0.96 ; DW = 1.77 $\bar{R}^2$ = 0.95 F =234.84 ; SSR = 0.0006 ; AIC = -10.51

- ما بين قوسين ()، إحصائية t ستودنت.
- * مقبول في حدود 10%.

أهم الملاحظات التي يمكن تسجيلها بالنسبة للنموذجين الأول و الثاني هي :

- النموذجين لهما نفس المتغيرات الخارجية و الداخلية، إلا أن النموذج الأول مقدر بالقيم الحقيقية فقط باتباع الطريقة الأولى التي اقترحها كلين، أي إضافة عدد السكان في الطرف الأيمن (PoP)، أما النموذج الثاني فقدر بالمتغيرات الحقيقية على شكل نصيب الفرد، أي باتباع الطريقة الثانية التي اقترحها كلين، و ذلك بقسمة المتغيرات على عدد السكان.

- بعد تفحص النتائج المتحصل عليها في الجدولين (III. 6، III. 7) وتطبيق مقاييس الجودة على النموذجين، نلاحظ أن النموذج الثاني تتوفر فيه شروط مقاييس الجودة، حيث أعطى أقل قيمة لـ : AIC و SSR و معامل التحديد مقبول.

النتيجة التي توصلنا إليها هي نفسها التي اقترحها كلين، أي أن اتباع الطريقة الثانية عند التقدير تخفض الارتباط الخطي و حالة الارتباط الذاتي، إذن دالة الاستهلاك الخاص في الجزائر تابعة للناتج المحلي الكلي (الخام) الحقيقي الفردي (GDPRI) و الكتلة النقدية على شكل نصيب الفرد (M2/PoP) و كذا معدلات الفائدة الحقيقية.

[1] أنظر الملحق رقم 2-13.

II. تقدير دالة الاستهلاك الخاص وفق منهجية التكامل المشترك :

II. 1. دراسة استقرار السلاسل الخاصة بمتغيرات النموذج[1] :

نقوم بدراسة استقرار السلاسل الخاصة بمتغيرات النموذج الذي توصلنا إليه في الجزء الأول من هذا الفصل (الثالث) الخاص بدالة الاستهلاك في الجزائر، حيث يتم هذا بواسطة اختبارات الجذر الأحادي "Dickey-Fuller" في جميع مستوياته [1^{ST} difference, level].

نبدأ باختبار DF في مستويات (Level)، حيث تكون معادلة الاختبار على الشكل التالي :

$$X_t = \varphi X_{t-1} + C + \beta t + U_t \quad \dots (13)$$

مع :

β : الاتجاه العام (Trend)،

C : الثابت.

X_t : المتغيرات قيد الدراسة : PCR، PCRI، GDPR، GDPRI، M2/PoP، Irr1.

نقول عن المتغيرات X_t مساراتها مستقرة إذا تحققت الشروط التالية :

$H_0 : \Phi = 0 \Leftrightarrow 1 - \varphi = \Phi \Rightarrow 1 = \varphi$ إذا كان $t_{Cal/\Phi} > t_{Tab/\Phi}$ (السلسلة غير مستقرة)

$H_1 : \Phi \neq 0 \Leftrightarrow 1 - \varphi \neq \Phi \Rightarrow 1 \neq \varphi$ إذا كان $t_{Cal/\Phi} < t_{Tab/\Phi}$ (السلسلة مستقرة)

و تتم هذه الدراسة وفق مستويات أخرى و هي :

- **بوجود اتجاه عام :**

$H_0 : \beta = 0$ إذا كان $t_{Cal/\beta} > t_{Tab/\beta}$ (بدون اتجاه عام)

$H_1 : \beta \neq 0$ إذا كان $t_{Cal/\beta} < t_{Tab/\beta}$ (بوجود اتجاه عام)

[1] أي النموذج الملائم لاقتصاد الجزائري الذي تحصلنا عليه في الدراسة السابقة.

- **بوجود ثابت :**

$H_0 : C = 0$ إذا كان $t_{Cal/C} > t_{Tab/C}$ (بدون ثابت)

$H_1 : C \neq 0$ إذا كان $t_{Cal/C} < t_{Tab/C}$ (بوجود ثابت)

إذا كان (DW) للمعادلة السابقة (13) تشير إلى وجود ارتباط ذاتي للأخطاء نعالجها بواسطة اختبار ADF. و كما يجب تحقق شرط التجانس في التباين و هذا بواسطة اختبار Arch، و إذا لم يتحقق نعالجه باختبار "Phillips Perron" (PP).

II. 1. 1. استقرار السلاسل بمستوى Level :

بوجود اتجاه عام و ثابت :

جدول رقم[1] : III. 8. : **نتائج دراسة استقرار السلاسل بوجود اتجاه عام و ثابت (Level).**

Level					
Variable	**Test**	**C**	**β**	**Φ**	**DW**
PCR	**DF**	2.58	3.42	-3.25	1.38
	ADF	3.45	2.66	-2.63	2.10
PCRI	**DF**	2.34	2.51	-2.54	1.14
	ADF	3.55	2.32	-3.67	1.93
GDPR	**DF**	2.65	2.68	-2.71	1.60
	ADF	-	-	-	-
GDPRI	**DF**	1.83	1.22	-1.70	1.67
	ADF	-	-	-	-
M2/PoP	**DF**	0.72	-1.09	5.82	1.16
	ADF	0.66	-0.89	3.51	2.21
Irr1	**DF**	-2.27	1.11	-3.65	1.16
	ADF	-1.81	0.28	-2.82	2.02

Level					
Variable	**Test**	X^2	**C**	**β**	**Φ**
PCR	**Arch**	-0.04	**-**	**-**	**-**
	PP	-	**-**	**-**	**-**
PCRI	**Arch**	0.54	**-**	**-**	**-**
	PP	-	**-**	**-**	**-**
GDPR	**Arch**	0.09	**-**	**-**	**-**
	PP	-	**-**	**-**	**-**
GDPRI	**Arch**	0.62	**-**	**-**	**-**
	PP	-	**-**	**-**	**-**
M2/PoP	**Arch**	0.02	**-**	**-**	**-**
	PP	-	**-**	**-**	**-**
Irr1	**Arch**	0.05	**-**	**-**	**-**
	PP	-	**-**	**-**	**-**

- $t_{Cal/\Phi}$ ، $t_{Cal/\beta}$ ، $t_{Cal/C}$ ، t_{Col/X^2} ، تقارن بالقيم الإحصائية التالية على التوالي (−3.56، 2.81، 2.56، 3.83).

من خلال نتائج الجدول الأعلى نستخلص ما يلي :

- أن سلسلة المتغيرين PCR و PCRI (الاستهلاك الخاص الحقيقي و الاستهلاك الخاص الحقيقي على شكل نصيب الفرد على التوالي) مساراتها غير مستقرة بدون اتجاه عام (أي B=0)، و كذا تحقق فرضية التجانس المتباين، كما تم معالجتها من الارتباط الذاتي للأخطاء بواسطة الاختبار ADF.

[1] أنظر ملحق رقم −1−.

- أمـا بالنسـبة لمسـارات المتغيـرتين GDPR و GDPRI علـى التـوالي فهـي غيـر مسـتقرة، كمـا أدت نتـائج (Arch) بوجود التجانس التباين. فلهذا لم يتم معالجتها باختبار PP.

- مسارات المتغيرتين M2/PoP و Irr1 على التوالي غير مستقرة مع عدم احتوائها للاتجاه العام و كذا تحقق فرضية التجانس التباين.

بوجود ثابت دون الاتجاه العام[1] :

جدول رقم : III. 9. : **نتائج دراسة استقرار السلاسل بوجود ثابت فقط (Level).**

Level				
Variable	**Test**	**C**	**Φ**	**DW**
PCR	**DF**	0.83	0.28	1.41
	ADF	-	-	-
PCRI	**DF**	0.85	-0.64	1.17
	ADF	1.64	-1.32	2.11
GDPR	**DF**	1.33	-0.45	1.80
	ADF	-	-	-
GDPRI	**DF**	1.40	-1.20	1.78
	ADF	-	-	-
M2/PoP	**DF**	-0.37	11.57	1.10
	ADF	-0.29	4.22	2.16
Irr1	**DF**	-2.36	-3.54	1.15
	ADF	-2.29	-2.93	2.00

Level				
Variable	**Test**	X^2	**C**	**Φ**
PCR	**Arch**	0.01	**-**	**-**
	PP	-	**-**	**-**
PCRI	**Arch**	0.003	**-**	**-**
	PP	-	**-**	**-**
GDPR	**Arch**	0.58	**-**	**-**
	PP	-	**-**	**-**
GDPRI	**Arch**	0.32	**-**	**-**
	PP	-	**-**	**-**
M2/PoP	**Arch**	0.05	**-**	**-**
	PP	-	**-**	**-**
Irr1	**Arch**	0.002	**-**	**-**
	PP	-	**-**	**-**

- $t_{Cal/c}$ ، $t_{Cal/\Phi}$ ، t_{Cal/X^2} تقارن بالقيم الإحصائية التالية على التوالي (2.56، −2.95، 3.83).

نستخلص ما يلي :

- أن كل مسارات السلاسل الخاصة بمتغيرات النموذج (PCR، PCRI، GDPR، GDPRI، M2/PoP، Irr1) غير مستقرة و بعدم وجود الثابت C (أي C = 0) و كما دلت نتائج Arch أن التباين متجانس فلهذا لم يتم معالجتهم بواسطة اختبار PP، و كما تم معالجة المتغيرات الثلاث على التوالي PCRI، M2/PoP و Irr1 بواسطة ADF من مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء.

[1] أنظر ملحق رقم −1−.

بدون ثابت و بدون الاتجاه العام[1] :

جدول رقم : III. 10. : **نتائج دراسة استقرار السلاسل بدون ثابت و لا اتجاه عام (Level).**

Level			
Variable	**Test**	**Φ**	**DW**
PCR	**DF**	2.52	1.41
	ADF	-	-
PCRI	**DF**	0.73	1.20
	ADF	1.09	2.09
GDPR	**DF**	1.85	1.78
	ADF	-	-
GDPRI	**DF**	0.53	1.83
	ADF	-	-
M2/PoP	**DF**	16.02	1.09
	ADF	4.36	2.15
Irr1	**DF**	-2.46	1.47
	ADF	-	-

Level			
Variable	**Test**	X^2	**Φ**
PCR	**Arch**	0.01	**-**
	PP	-	**-**
PCRI	**Arch**	0.008	**-**
	PP	-	**-**
GDPR	**Arch**	0.32	**-**
	PP	-	**-**
GDPRI	**Arch**	0.28	**-**
	PP	-	**-**
M2/PoP	**Arch**	0.02	**-**
	PP	-	**-**
Irr1	**Arch**	5.23	**-**
	PP	-	-2.28

- $t_{Cal/\Phi}$ ، t_{Cal/X^2} تقارن بالقيم الإحصائية التالية على التوالي (−1.95، 3.83).

نستخلص ما يلي :

- أن مسارات السلاسل الخاصة بالمتغيرات النموذج (PCR، PCRI، GDPR، GDPRI، M2/PoP) غير مستقرة، كما تم معالجة كل من المتغيرة PCRI و GDPRI بواسطة الاختبار ADF من مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء و كذا تحقق فرضية التجانس التباين لكل المتغيرات السابقة، فلهذا لم يتم معالجتهم بواسطة اختبار PP.

[1] أنظر ملحق رقم −1−.

- إلا أن المتغيرة Irr1 (معدلات أسعار الفائدة) فسلسلتها مستقرة، و بعد التحقق من نتائج اختبار Arch الذي لم يدلي بوجود التجانس التباين و تم معالجته باختبار PP الذي من خلاله أعطى نتائج دلت على استقرار السلسلة و كذا معالجة التجانس التباين.

II. 1. 2. استقرار السلاسل بمستوى الفروقات الأولى (1st differnce)[1] :

جدول رقم : III. 13. : **نتائج دراسة استقرار السلاسل بدون ثابت و لا اتجاه عام (فروقات من الدرجة I).**

1st difference			
Variable	**Test**	**X^2**	**Φ**
PCR	**Arch**	0.82	**-**
	PP	-	**-**
PCRI	**Arch**	0.30	**-**
	PP	-	**-**
GDPR	**Arch**	0.26	**-**
	PP	-	**-**
GDPRI	**Arch**	0.15	**-**
	PP	-	**-**
M2/PoP	**Arch**	5.61	**-**
	PP	-	-3.52
Irr1	**Arch**	6.32	**-**
	PP	-	-8.01

1st difference			
Variable	**Test**	**Φ**	**DW**
PCR	**DF**	-3.43	1.85
	ADF	-	-
PCRI	**DF**	-3.63	1.78
	ADF	-	-
GDPR	**DF**	-4.37	1.97
	ADF	-	-
GDPRI	**DF**	-4.93	1.93
	ADF	-	-
M2/PoP	**DF**	-2.41	1.86
	ADF	-	-
Irr1	**DF**	-8.83	1.08
	ADF	-4.89	2.18

- $t_{Cal/\Phi}$ ، t_{Cal/X^2} تقارن بالقيم الإحصائية التالية على التوالي (-1.95 ، 3.83).

من خلال نتائج الجدول الأعلى نستخلص ما يلي :

- أن مسارات السلاسل الخاصة بالمتغيرات PCR، PCRI، GDPR، GDPRI، M2/PoP، Irr1 مستقرة بفروقاتها من الدرجة الأولى، و اختبار (Arch) يبين أنه يوجود التجانس التباين إلاّ للمتغيرتين M2/PoP و Irr1، و لكن تم معالجتهما باختبار PP.

[1] أنظر ملحق رقم -1-.

II. 2. دراسة التكامل المشترك :

بعد التحقق من استقرار السلاسل الزمنية لكل متغيرات النموذج، و باعتبار أن جميع المتغيرات مستقرة بفروقاتها من الدرجة الأولى، نمر الآن إلى الخطوة الثانية و هي دراسة علاقة التكامل المشترك بين متغيرات النموذج وفق اختبار[1] Johansen.

جدول[2] رقم : III. 14. : **نتائج اختبار التكامل المشترك Johansen.**

Variable					Johansen Test			
						LR	5 %	1 %
PCR	GDPR				r = 0	6.39	15.41	20.04
					r = 1	0.45	3.76	6.65
PCRI	GDPRI				r = 0	8.53	15.41	20.04
					r = 1	3.07	3.76	6.65
PCR	GDPR	Irr1	M2	PoP	r = 0	88.87	68.52	76.07
					r = 1	41.18	47.21	54.46
PCRI	GDRPI	Irr1	M2	PoP	r = 0	56.01	47.21	54.46
					r = 1	22.58	29.68	35.65

نستخلص ما يلي :

- نتائج اختبار Johansen بالنسبة للمركبة الأولى (PCR ،GDPR) و المركبة الثانية (PCRI ،GDPRI) تدل على عدم وجود شعاع تكامل مشترك فيما بين المتغيرات لكل سلسلة.

- أما بالنسبة للمركبة الثالثة و الرابعة على التوالي (PoP، M2، Irr1، GDPR، PCR)، (M2/PoP، Irr1، GDPRI، PCRI) أعطت نتائج اختبار Johansen وجود شعاع تكامل مشترك فيما بين المتغيرات لكل سلسلة، في هذه الحالة سنحاول صياغة نموذج تصحيح الخطأ (ECM) في ظل وجود علاقة تكامل مشترك.

[1] أنظر ملحق رقم -1-.

[2] أنظر ملحق رقم 2-15،16،17،18.

II. 3. دراسة دالة الاستهلاك الخاص طويلة الأجل :

بعد التأكد من عدم وجود تكامل مشترك بين الاستهلاك الخاص الحقيقي أو الفردي مع الدخل المحلي الخام الحقيقي أو الفردي، هذا مما يدل على وجود متغيرات أخرى مفسرة للاستهلاك الخاص، و بالفعل وجدنا متغيرات أخرى فسرت الاستهلاك الخاص التي تتمثل في أسعار الفائدة الحقيقية و الكتلة النقدية، و بإجراء اختبار Johansen على هذه المتغيرات أعطت نتائج تدل على وجود تكامل مشترك فيما بينها.

فلهذا يعني أن هناك علاقة طويلة الأجل تربط بين الاستهلاك الخاص و مختلف المتغيرات المفسرة له، حيث نختار السلسلة الرابعة التي تمثل النموذج الثاني (على شكل نصيب الفرد) و تقوم بتقدير النموذج بطريقتين، طريقة المعقولية العظمى (VEC) و طريقة المربعات الصغرى الديناميكية (Dols) و بعدها تستخرج علاقة طويلة الأجل.

التقدير بطريقة المعقولية العظمى أعطت النتائج التالية :

جدول[1] رقم : III. 15. : **نتائج التقدير بطريقة (VEC).**

$$\Delta[PCRI] = -0.95\,[PCRI(-1) - 0.31\,GDPRI - 0.001\,M2I(-1) + 0.07\,Irr1(-1) - 0.01] + 1.01\Delta[PCRI(-1)]$$
$$(-1.56)\quad (-38.82)\quad (-12.15)\quad (6.86)\quad (1.64)$$
$$- 0.09\,\Delta[PCRI(-2)] - 0.32\,\Delta[PCRI(-3)] - 0.11\Delta[GDPRI(-1)] - 0.16\,\Delta[GDPRI(-2)] + 0.17\,\Delta[GDPRI(-3)] -$$
$$(-0.20)^*\quad (-1.00)^*\quad (-0.48)^*\quad (-0.80)^*\quad (1.60)$$
$$0.004\,\Delta[M2I(-1)] + 0.006\,\Delta[M2I(-2)] - 0.008\,\Delta[M2I(-3)] + 0.008\,\Delta[Irr1(-1)] - 0.02\,\Delta[Irr1(-2)] +$$
$$(-2.01)\quad (2.49)\quad (-3.06)\quad (0.25)^*\quad (-0.73)^*$$
$$0.01\,\Delta[Irr1(-3)] + 0.009$$
$$(0.64)^*\quad (2.23)$$

$R^2 = 0.70$; $\bar{R}^2 = 0.43$; T= 28 ; SSR = 0.0004 ; AIC = -10.08

- ما بين قوسين ()، إحصائية t ستودنت.
- * معنوية ضعيفة.
- M2I = M2/PoP.

[1] أنظر ملحق رقم 2-19.

التقدير بطريقة المربعات الصغرى الديناميكية أعطت النتائج التالية :

جدول[1] رقم : III. 16. : **نتائج التقدير بطريقة (Dols).**

$$\Delta[PCRI] = 0.009 + 0.34\ \Delta[GDPRI] - 0.02\ \Delta[Irr1] - 0.87\ PCRI(-1) + 0.35\ GDPRI(-1) - 0.01\ Irr1(-1) + 0.0005\ M2I(-1)$$

(2.09) (6.30) (-1.25) (-3.80) (3.91) (-0.58)* (2.67)

$R^2 = 0.69$; $\bar{R}^2 = 0.61$; DW = 1.71 ; SSR = 0.0005 ; F = 9.08 ; T = 31

- ما بين قوسين ()، إحصائية t ستودنت.
- * معنوية ضعيفة.
- M2I = M2/PoP.

من خلال نتائج التقدير السابق سواء بطريقة المعقولية العظمى (VEC) و طريقة المربعات الصغرى الديناميكية (Dols) نستخلص ما يلي :

- ما يؤكد صحة نمذجة تصحيح الخطأ هو إشارة الفارق عن الهدف سالبة و بمعنوية عالية (طريقة Dols) أما التقدير بـ (VEC) مقبولة على العموم.

- كما نلاحظ من المقدرين أن المتغيرات الأخرى أعطت دلالة إحصائية مقبولة، و عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء. و كما سجلنا قيمة معامل التحديد بين 0.69 و 0.70 مما يدل على وجود علاقة ارتباطية مقبولة بين المتغيرات الخارجية و الداخلية (لأنه يفوق 0.50)، كما تراوح مجموع بواقي الأخطاء SSR بين 0.0004 و 0.0005، و هي قيم صغيرة مما تدل على صحة وجود النموذج.

بعد هذا نتجه إلى دراسة علاقة طويلة الأجل :

نضع :

$\Delta G = z$ (التغير في المتغيرات الخارجية و الداخلية).

[1] أنظر الملحق رقم 2-21.

- **بالنسبة للنموذج المقدر بطريقة المعقولية العظمى (VEC) :**

$$3_{PCRI} = -0.95\ PCRI + 0.29\ GDPRI + 0.0009\ M2/PoP - 0.06\ Irr1 + 0.009 + {}^{1.01}z_{PCRI} - {}^{0.09}z_{PCRI} - {}^{0.32}z_{PCRI} - {}^{0.11}z_{GDPRI} - {}^{0.16}z_{GDPRI} + {}^{0.17}z_{GDPRI} - {}^{0.004}z_{M2/PoP} + {}^{0.006}z_{M2/PoP} - {}^{0.008}z_{M2/PoP} + {}^{0.008}z_{Irr1} - {}^{0.02}z_{Irr1} + {}^{0.01}z_{Irr1} + 0.009.$$

بعد الاختصار، نتحصل على قيمة PCRI (علاقة طويلة الأجل)

$$PCRI = \mu + 0.30\ GDPRI + 0.0009\ {M2}/{PoP} - 0.06Irr1$$

حيث : $\mu = 0.01 - {}^{0.42}z_{PCRI} - {}^{0.1}z_{GDPRI} - {}^{0.006}z_{M2/PoP} - {}^{0.002}z_{Irr1}$

- **بالنسبة للنموذج المقدر بطريقة المربعات الصغرة الديناميكية (Dols) :**

$$z_{PCRI} = 0.009 + {}^{0.34}z_{GDPRI} - {}^{0.02}z_{Irr1} - {}^{0.87}z_{PCRI} + 0.35\ GDPRI - 001_{Irr1} + 0.0005_{M2/PoP}$$

بعد إجراء العمليات و الاختصار، نتحصل على قيمة PCRI (علاقة طويلة الأجل)

$$PCRI = \mu + 0.40\ GDPRI - 0.01Irr1 + 0.0005\ {M2}/{PoP}$$

مع : $\mu = 0.01 + {}^{0.39}z_{GDPRI} - {}^{1.14}z_{PCRI} - {}^{0.02}z_{Irr1}$

أهم النتائج التي يمكن تسجيلها من خلال علاقة طويلة الأجل المتوصل إليها :

- لا توجد علاقة طويلة الأجل بين الدخل و الاستهلاك الخاص فقط، بل هناك متغيرات أخرى (كما بينت نتائج اختبار Johansen) مفسرة الاستهلاك الخاص و تعطي كذلك علاقة طويلة الأجل.
- تتمثل هذه المتغيرات في الدخل الحقيقي على شكل نصيب الفرد، و أسعار الفائدة الحقيقية و كذا الكتلة النقدية على شكل نصيب الفرد.
- كما نلاحظ من خلال هذه النتائج، أن الدخل الحقيقي الفردي (GDPRI) هو المفسر الرئيسي للاستهلاك الخاص في الجزائر، حيث تراوح الميل الحدي للاستهلاك الخاص طويل الأجل المقدرين بين [0.30 و 0.40].

- كما نسجل التأثير السلبي لأسعار الفائدة الحقيقية Irr1، حيث تراوح المعامل الخاص بها بالنسبة للمقدرين بين [0.01 و 0.06].

- أما تأثير الكتلة النقدية على شكل نصيب الفرد (M2/PoP) في الاستهلاك الخاص تأثيرا إيجابيا، حيث تراوح معاملها بالنسبة للمقدرين بين [0.0005 و 0.0009]، و لكن تأثيرها ضعيفا مقارنة بالمتغيرات السابقة. كما نلاحظ تساوي معامل M2/PoP بالنسبة للمقدر (Dols) في الأجل الطويل مع معامل M2/PoP في الأجل القصير.

- إذا زاد الدخل بـ : 100وحدة، فإن الاستهلاك الخاص في الأجل الطويل يرتفع و يتراوح بين [30 و 40 وحدة]، في حين إذا ارتفعت أسعار الفائدة الحقيقية بـ : 1%، فإن الاستهلاك الخاص ينخفض و يتراوح بين [1% و 6%]، أما إذا ارتفعت الكتلة النقدية على شكل نصيب الفرد بـ : 100 وحدة يؤدي هذا إلى ارتفاع الاستهلاك الخاص، و تتراوح قيمته بين [0.0005 و 0.0009 وحدة] و هذا بالنسبة للمقدرين في الأجل الطويل.

- في حالة التضخم الناجم عن فائض الطلب، في هذه الحالة تلجأ السلطة لحل هذه المشكلة عن طريق رفع أسعار الفائدة أو تخفيض الكتلة النقدية. أما إذا كان فيه ركود اقتصادي تقوم السلطة بتحفيز الطلب، وذلك عن طريق تخفيض أسعار الفائدة و زيادة معروض من الكتلة النقدية.

الـخـاتمــة :

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد المتغيرات المفسرة للاستهلاك الخاص في الجزائر، للوصول إلى هذا الهدف اعتمدنا على :

1. **دراسة الأساس النظري** : و ذلك باستعراض و شرح دوال الاستهلاك بصورتها التي جاءت في أدبيات الاقتصاد الكلي، حيث تم استنباط مجموعتين من النظريات المهمة حول الاستهلاك.

   اعتمدت المجموعة الأولى على أن الدخل هو المحدد الرئيسي و الوحيد للاستهلاك، [نظرية الدخل المطلق لكينز، نظرية الدخل النسبي لدوزنبري، قوانين أنجل].

   أما المجموعة الثانية ارتكزت على متغيرة الثروة كمفسر ثاني للاستهلاك، [نظرية الدخل الدائم لفريدمان، نظرية دورة الحياة لموديغلياني، نظرية كالدور].

2. **دراسة تطور الاقتصاد الجزائري** : تم تقديم وصف موجز عن أهم مراحل تطور الاقتصاد الجزائري، و مؤشراته الكلية، و بالخصوص على تلك التي تفترض النظرية الاقتصادية أنها على علاقة وطيدة بالاستهلاك [الدخل، معدل الفائدة، الأسعار، معدل نمو السكان، ... ألخ].

3. **الأدوات المستعملة لتحقيق هدف الدراسة** : تمثلت هذه الأدوات في استعمال القياس الاقتصادي و تقنياته [دراسة استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الاستهلاك، نماذج تصحيح الخطأ (ECM)، نظرية التكامل المشترك] للوصول إلى نتائج من خلالها يتم الإجابة عن تساؤلات البحث، و في أسوء الأحوال الإلمام ببعض خفاياها و إضاءة بعض جوانبها الأخرى.

و يمكن حصر أهم الملاحظات و الاستنتاجات التي يمكن الخروج بها من خلال هذه الدراسة في :

1. من دراستنا السابقة للجانب النظري لهذا البحث، اتضح لنا أن الدخل و إن كان هو العامل الهام المؤثر في الإنفاق الاستهلاكي، إلاّ أنه ليس العامل الوحيد، بل توجد عوامل أخرى مؤثرة في الاستهلاك.

2. تعرض الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات المتفتحة على صدمات خارجية، كان لها الأثر الكبير في انحرافه عن مسار التسيير الأول، و هذا راجع إلى انتقاله من الاقتصاد الموجه نحو الاقتصاد الحر (اقتصاد السوق)، عن طريق تطبيق برامج الإصلاحات، و كذا برنامج التعديل الهيكلي للمرحلة الأخيرة من الاقتصاد الجزائري، و كنتيجة لتطبيق هذه البرامج تعرض مجموعة هامة من المتغيرات الاقتصادية العامة

و المؤثرة في متغيرات الاستهلاك الخاص [الدخل، أسعار الفائدة، الكتلة النقدية، ... ألخ]، و كنتيجة عامة لتطبيق برنامج التعديل الهيكلي، تفاقم الفقر و انتشاره في صفوف السكان (حسب لجنة التقويم) و بالتالي تدهور نموذج الاستهلاك الخاص.

3. مما تقدم و في ضوء النتائج [عند تطبيق مختلف النماذج النظرية للاستهلاك] التي تم الوصل إليها يتبين أن محددات الاستهلاك الخاص التي جاءت في الأدب الاقتصادي تؤكدها البيانات الإحصائية الجزائرية، إلاّ أنه تكون النتائج أفضل إذا أخذت المتغيرات الخارجية و الداخلية للنموذج بقيمها الحقيقية، و على هيئة نصيب الفرد، بالصيغة المقترحة للاقتصادي كلاين المشار إليها سابقا، الأمر الذي يؤكد البعد الديموغرافي كعامل محدد للاستهلاك في الدول النامية.

4. من خلال دراستنا للتكامل المشترك [اختيار Johansen] لمتغيرة الدخل و الاستهلاك الخاص، أعطت نتائج عدم وجود شعاع تكامل مشترك فيما بينهما، مما يدل على وجود متغيرات أخرى مفسرة للاستهلاك الخاص في الجزائر، و بالفعل أوضحت الدراسة أن الناتج (الدخل) المحلي الخام الحقيقي على شكل نصيب الفرد، و كذا معدلات الفائدة الحقيقية و الكتلة النقدية على شكل نصيب الفرد من محددات الإنفاق الاستهلاكي الخاص في الجزائر خلال فترة الدراسة من عام 1966–1998.

5. لقد أوضحت نتائج تطبيق نماذج تصحيح الخطأ (ECM) وفق منهجية التكامل المشترك إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج المتوصل إليه، حيث توصلنا إلى أن :

- الناتج المحلي الخام (الدخل) الحقيقي الفردي هو المؤشر الرئيسي في الاستهلاك الخاص.
- معدلات الفائدة الحقيقية على شكل نصيب الفرد تؤثر تأثيرا سلبيا في الاستهلاك الخاص.
- الكتلة النقدية على شكل نصيب الفرد تؤثر تأثيرا إيجابيا في الاستهلاك الخاص لاقتصاد الجزائري.

و من آفاق البحث يمكن لجوء الباحثين إلى الدراسات الجزئية المكملة، لإبانة الوضع أكثر، و كذا البحث عن متغيرات أخرى مفسرة للاستهلاك الخاص، و ذلك بتحصل الباحث على بيانات إحصائية دقيقة و الخاصة بالاقتصاد الجزائري [كالقروض، حوالات العاملين، ... ألخ]، و كذا مدى تأثير متغيرة عدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي في الاستهلاك الخاص و ذلك باستعمال المتغيرات الوهمية.

و يمكن للباحث إدخال مفاهيم التوقعات الرشيدة، أما إذا كان نموذج ذو نمط تنبئي يتطلب للباحث استعمال تقنية VAR، و كذلك استعمال تقنية السلاسل الزمنية.

كما نفضل أن تتم دراسة الاستهلاك وفق معطيات فصلية، حتى يتسنى الحصول على سلسلة زمنية طويلة نسبيا، و إبراز الفصلية الممكن وجودها.

الفهرس

الإشكالية صفحة أ

الفصل الأول : *النظرية الاقتصادية للاستهلاك الكلي.*

المقدمة صفحة 01

I. **نظرية الاستهلاك –الدخل–** صفحة 02

I .1. النموذج الكينزي للاستهلاك صفحة 02

I. 1. 1. تحليل فرضيات "كينز" لنظرية الدخل المطلق صفحة 03

I. 1. 2. الانتقادات الموجهة لنظرية الدخل المطلق "كينز" صفحة 06

I .2. نموذج دوزنبري صفحة 08

I. 2. 1. الصيغة التحليلية لنموذج الدخل النسبي صفحة 09

I. 2. 2. الانتقادات الموجهة لنموذج الدخل النسبي صفحة 11

I .3. نموذج أنجل صفحة 12

I. 3. 1. قوانين أنجل صفحة 13

I. 3. 2. الصيغة التحليلية لنموذج أنجل صفحة 17

II. **نظرية الاستهلاك –الثروة–** صفحة 19

II .1. المنظور النيوكلاسيكي للاستهلاك صفحة 19

II. 1. 1. الصيغة التحليلية لدالة المنفعة و قيودها صفحة 19

II. 1. 2. مفعول الثروة في دالة الاستهلاك صفحة 21

II .2. نظرية الدخل الدائم "فريدمان" صفحة 22

II. 2. 1. بناء نموذج فريدمان صفحة 23

II. 2. 1. 1. فرضيات النموذج صفحة 24

II. 2. 1. 2. الصيغة التحليلية لنموذج فريدمان صفحة 25

II. 2. 1. 3. كيفية قياس متغيرة الدخل الدائم (Y_P) صفحة 26

II .3. نظرية دورة الحياة "موديغلياني" صفحة 26

II. 3. 1. التحليل الرياضي لنظرية دورة الحياة صفحة 28

II. 3. 2. الانتقادات الموجهة لكل من نظرية الدخل الدائم و نظرية دورة الحياة صفحة 30

II .4. نظرية كالدور "Kaldor" صفحة 31
II. 4. 1. الصيغة التحليلية لنموذج كالدور صفحة 31
II. 4. 2. فرضيات النموذج صفحة 32
II. 4. 3. الانتقادات الموجهة لنظرية كالدور صفحة 33
خاتمة صفحة 33

الفصل الثاني : *تطور الاستهلاك الخاص في الجزائر في ظل التطورات و التحولات الاقتصادية.*

مقدمة صفحة 34
I. **مراحل تطور الاقتصاد الجزائري**
I .1. المرحلة الأولى [1967 – 1978] صفحة 35
I .2. المرحلة الثانية [1979 – 1985] صفحة 36
I .3. المرحلة الثالثة [1986 – 1993] صفحة 36
I. 3. 1. اتفاقيات الجزائر مع الصندوق النقدي الدولي صفحة 36
1. 3. 1. 1. اتفاق الاستعداد الائتماني ماي 1989 صفحة 36
I. 3. 1. 2. اتفاق الاستعداد الائتماني جوان 1991 صفحة 38
I. 3. 1. 3. اتفاق الاستعداد الائتماني أفريل 1994 صفحة 39

I .4. المرحلة الرابعة [1994 – 1998] صفحة 41
I. 4. 1. برنامج التعديل الهيكلي صفحة 41
1. 4. 1. 1. أهم أهداف البرنامج صفحة 42
I. 4. 1. 2. أهم نتائج البرنامج صفحة 43

II. **دراسة المؤشرات الاقتصادية الكلية** صفحة 45
II .1. تطور الاستهلاك الخاص (العوائل) صفحة 46
II. 1. 1. تطور تركيبة استهلاك العوائل (الخاص) صفحة 48

II .2. تطور الناتج المحلي الخام (الدخل) صفحة 51

II .3. تطور مؤشر الأسعار (التضخم) صفحة 52

II .4. تطور حجم الكتلة النقدية صفحة 55

II .5. تطور معدلات الفائدة في الجزائر صفحة 57

II .6. الخزينة العمومية صفحة 59

II .7. سعر الصرف صفحة 60

II .8. البطالة صفحة 61

II .9. تطور معدل نمو السكان صفحة 62
خاتمة صفحة 62

الفصل الثالث : *الدراسة التطبيقية.*

مقدمة صفحة 64
I. **تقدير نماذج القياس الاقتصادي للاستهلاك الخاص في الجزائر** صفحة 65
I .1. كيفية تقدير و تحليل النماذج النظرية صفحة 65
I. 1. 1. تقدير دالة كينز صفحة 68
I. 1. 2. تقدير دالة دوزنبري صفحة 69
I. 1. 3. تقدير دالة براون صفحة 70
I. 1. 4. تقدير دالة فريدمان صفحة 71
I. 1. 5. تقدير دالة هوتاكار و تيلور صفحة 72

I .2. تحديد و تقدير دالة الاستهلاك الخاص في الجزائر صفحة 74

II. **تقدير دالة الاستهلاك الخاص وفق منهجية التكامل المشترك** صفحة 77
II .1. دراسة استقرار السلاسل الخاصة بمتغيرات النموذج صفحة 77
II. 1. 1. استقرار السلاسل بمستوى "Level" صفحة 79
II. 1. 2. استقرار السلاسل بمستوى الفروقات الأولى "1^{st} difference" صفحة 84

II .2. دراسة التكامل المشترك صفحة 85

II .3. دراسة الاستهلاك الخاص صفحة 86

الخاتمة صفحة 90

ملحق رقم -1- : **نماذج تصحيح الخطأ (ECM) و نظرية التكامل المشترك** صفحة 93

ملحق رقم -2- : **نتائج التقدير** صفحة 111

ملحق رقم -3- : **التعريف بالإحصائيات و مصادرها** صفحة 01

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية :

1. بريتشيت. ل ؛ كوفمان، د (1998) : "الحريات المدنية و الديموقراطية و آداء المشروعات الحكومية" ؛ التمويل و التنمية، مارس، م 35، عدد 01، ص ص 26-29.
2. بهلول محمد بلقاسم حسن (1993) : "الجزائريين، الأزمة الاقتصادية و الأزمة السياسية، تشريح وضعية" ؛ الجزائر، دحلب.
3. بولاك. ج. جاك (1997) : "النموذج النقدي للصندوق النقدي الدولي : مخطط جريء و معمر" : التمويل و التنمية، ديسمبر، م 34، عدد 4، ص ص 16-19.
4. خالدي الهادي (1996) : "المرآة الكاشفة للصندوق النقدي الدولي : مع الإشارة بعلاقته بالجزائر" ؛ الجزائر، دار هومة.
5. حميدات محمود (1996) : "مدخل للتحليل الاقتصادي" ؛ الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
6. ستانلي ميشر (1996) : "المحافظة على استقرار الأسعار" : التمويل و التنمية، م 33، عدد 4، ص ص 32-35.
7. شارميني نوري ؛ مورو ميساجين ؛ أريك أوفردال (1998) : "خفض التضخم في الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقال، دور تصحيح الأسعار النسبية" : التمويل و التنمية، مارس، م 35، عدد 1، ص ص 30-33.
8. تيموثي د. لين ؛ مارك جريقيتش ؛ أليسندر براتي (1995) : "هل يساعد وضع أرقام مستهدفة للتضخم على اكتساب السياسة النقدية مصداقية" : التمويل و التنمية، الصندوق النقدي الدولي/ب ع، مارس، م 32، عدد 4، ص ص 20-23.
9. شريل ت.و.ت ؛ جراي و ؛ د. كوفمان (1998) : "الفساد و التنمية" : التمويل و التنمية، الصندوق النقدي الدولي/ب ع، مارس، م 35، عدد 1، ص ص 07-10.
10. فيتو تانزي (1995) : "الفساد و الأنشطة الحكومية و الأسواق" : التمويل و التنمية، الصندوق النقدي الدولي/ ب.ع، ديسمبر، م 32، عدد 04، ص ص 24-26.
11. ماسون ر. بول ؛ ميجل أسافاستانو ؛ سونيل شارما (1998) : "هل يمكن أن يكون وضع رقم مستهدف للتضخم إطار لسياسة نقدية في البلدان النامية" : التمويل و التنمية، الصندوق النقدي الدولي/ب.ع، مارس، م 35، عدد 01، ص ص 34-37.
12. المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي (1998) : "رأي في المشروع التمهيدي للإستراتيجية الوطنية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية على المدى المتوسط"، الجريدة الرسمية، ع 09، ص 100.

13. المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي (1998) : "مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي" الدورة العادية 12، نوفمبر.

14. مورا ب. (1998) : "الفساد : الأسباب و النتائج" : التمويل و التنمية، الصندوق النقدي الدولي/ب.ع، مارس، م 35، عدد 01، ص ص 11–14.

المراجع باللغة الأجنبية :

1. ABDOUN, Rabah (1999) : "Un bilan du programme de stabilisation économique en Algérie (1994-1998)" in Les cahiers du CREAD, N° 46/47, Alger, PP 27-42.

2. ADELMAN, IRMA (1967) : "Theories of economic growth and development" ; UK, ed. Standford University Press.

3. ADELMAN, IRMA (1975) : "Development economics", American Economic Review, May, Vol 65, N° 02, PP 43-56.

4. AMIN, Samir (1988) : "La faillite du développement en Afrique et dans le tiers-monde : une analyse politique" ; Paris, ed. l'Armathon, P 384.

5. ARHAB, Baya (1999) : "Les effets sociaux du P.A.S dans le cas de l'Algérie" ; Les cahiers du CREAD, N° 46/47, PP 43-56.

6. ARNDT, H.W (1991) : "Développement économique" (traduction Anne Souvêtre), Paris, ed. Nouveaux horizons.

7. ATTFIELD, C.L.F ; DEMERY, D ; DUCK, N.W (1985) : "Rational expectations in Macro-economics : An introduction to theory and evidence" ; UK, ed. Basic Blackwell.

8. BELHIMER, Ammar (1998) : "La dette extérieure e l'Algérie : une analyse critique des politiques d'empreints et d'ajustement" ; Alger, ed. Casbah, P 391.

9. BENACHENHOU, Mourad (1993) : "Inflation, dévaluation, marginalisation" ; Alger, ed. Dar Ech'rifa.

10. BENACHENHOU, Mourad (1999) : "Dette extérieure, corruption et responsabilité politique" ; Alger, ed. Dahlab, P 102.

11. BENHALIMA, Ammour (1997) : "Le système bancaire algérien : Texte et réalité" ; Alger, ed. Dahlab, P 122.

12. BENHALIMA, Ammour (1997) : "Monnaie et régulation monétaire : Référence en l'Algérie" ; Alger, ed. Dahlab, P 101.

13. BENBITOUR, Ahmed (1993) : "Conférence sur le financement de l'économie algérienne : une expérience riche d'enseignement" ; I.E.D.F, Alger, PP 12-18.

14. BENBITOUR, Ahmed (1998) : "l'Algérie au troisième millénaire : Défis et potentialité" ; Alger, ed. Marinour, P 240.

15. BENISSAD, Hocine (1) (1991) : "Les réformes économiques en Algérie ou l'indice ajustement structurel" ; Alger, 2ème ed. OPU.

16. BENISSAD, Hocine (2) (1993) : "L'ajustement structurel : Objectifs et expériences" ; Alger, ed. Alin.

17. BENISSAD, Hocine (3) (1994) : "L'Algérie, restructuration et réforme économique" ; ed. Alger.

18. BENISSAD, Hocine (4) (1999) : "L'ajustement structurel en Algérie, le chemin parcouru" ; in El Watan, 4 parties, N° 24-27, Juin 1999.

19. BEYER, Anreas (1998) : "Modelling money Demand in Germany" ; Journal of applied Econometrics, Vol 13m PP 56-57.

20. BOUKELLA, Mourad (1998) : "Les effets économiques de l'ajustement structurel" ; Revue IDARA, PP 73-99.

21. BOURBONNAIS, Regis (1998) : "Econométrie" ; Paris, 2ème ed. Dunod, P 306.

22. BOUZIDI, Abdelmadjid (1999) : "Les années 90 de l'économie algérienne : les limites des politiques conjoncturelles" ; Alger, ed. ENAG, P 217.

23. BRESSON, G ; PIROTTE, A (1995) : "Econométrie des séries temporelles : théorie et applications", Paris, ed. PUF, P 658.

24. CAZORLA, Antoine ; DRAI, Amemary (1992) : "Sous-développement et tiers-monde, une approche historique et théorique" ; Paris, ed. Vuibert.

25. CHENERY, Holis B. (1975) : "The structuralist approach to development policy" ; American Economic Review, Vol. 65, N° 2, May, PP 310-315.

26. COOK, Paul ; COLIN, Kirk Patrick (1990) : "Macro-economics for developing countries" ; London, ed. Hervest, P 200.

27. COOPER, Richard N. (1991) : "Economic stabilisation in developing countries" ; USA, ICS Press, P 102.

28. CORNIA, Andrea ; STEWART, France (1990) : "The fiscal system, adjustment and the poor", Development studies working papers ; UK, Sep. N° 29.

29. CROCKETT, Andrewd (1981) : "Stabilization policies in developing countries : Some policy consderations" ; IMF Staff Papers, Vol. 28, March, PP 54-79.

30. DHARAM, Ghai (Editor) (1991) : "The IMF and the south : The social of crisis and adjustment" ; UK, ed. Zed Books LTD, P 273.

31. DORNBUSCH, Rudiger ; FISHER, Stanley (1994) : "Macro-economics" ; 6th edition, USA, McGraw-Hill Inc., P 635.

32. EDWARDS, Sebastian ; MONTIEL, Peter (1989) : "Le prix d'un ajustement tardif" ; Finance et développement, Sep. Vol. 26, N° 3, PP 34-37.

33. EDWARDS, Sebastian (1990) : "The IMF and the developing countries : A critical evaluation" ; Banque centrale d'Algérie, Séminaire, Mars, PP 01-68.

34. ELLIOT, Graham (1998) : "On the robustness of cointegration methods when regressors almost move unit root" ; Econometrica, Vol. 66, N° 1, PP 149-158.

35. ENGIE, F. Robert and C.W.J Granger (1987) : "Cointegration and error correction : presentation, estimation and testing" ; Econometrica, Vol. 55, N° 2, March, PP 251-276.

36. FAINI, Ricardo ; MELCO, Jaimede ; SEMLALI, A. ; STATON, J. (1988) : "Growth oriented adjustment program : A statistical analysis" ; Development Studies working Papers ; UK, N° 14, Sep., P 34.

37. GLACHANT, J. ; NIVET, J.F (1989) : "Deux études Macro-économiques de l'investissement" ; Economie et Prévision, 1988-1989, 2/3 ; 25/40.

38. GOLDSTEIN, Morris (1986) : "The global effects of fund-supported adjustment programs" ; Occasional Papers, IMF, N° 42.

39. GOUMIRI, Mourad (1993) : "L'offre de monnaie en Algérie" ; Alger, ed. ENAG.

40. GREEF, Xavier ; MAIRESSE, Jacke ; REIFFERS, Jean Louis (Editeur) (1990) : "Encyclopédie économique" ; Paris, ed. Economica, P 351.

41. GREEN, John H. (1996) : "Inflation targeting : theory and policy implications" ; IMF Staff Papers, Vol. 43, N° 4, Dec. PP 779-795.

42. HASSAN, M.N ; R.W KOENKER (1997) : "Robust rank test of the unit root hypothesis" ; Econometrica, Vol. 65, N° 1, Jan., PP 133-161.

43. HSIAO, Cheng (1997) : "Cointegration and dynamic simultaneous equation model" ; Econometrica, Vol. 65, N° 3, May, PP 647-670.

44. IMF (1) (1985) : "Formulation of exchange rate in adjustment programs" ; Occasional Papers, N° 36.

45. IMF (2) (1987) : "Theoritical aspects of the design of fund supported adjustment programs" ; Occasional Papers, N° 55.

46. IMF (3) (1998) : "IMF concludes article IV consultation with Algeria" ; IMF Economic Review, N° 02, PP 01-06.

47. KHAN, Mohsin ; KNIGHT, Malcolm, D. (1981) : "Stabilization programs in developing countries : A formal framework" ; IMF Staff Papers, Vol. 28, March, PP 01-53.

48. KHAN, M. ; KNIGHT, M.D (1985) : "Fund supported adjustment programs and economic growth", Occasional Papers, N° 41.

49. MAUREL, Françoise (1989) : "Modèles à correction d'erreurs : l'apport de la théorie de la cointegration" ; Economie et prévision, 1988-1989, 2/3 ; PP 105-125.

50. MEIER, Gerald M. (Editor) (1991) : "Policies ans policy making in developing countries : Perspectives on the new political economy" ; California, ICS Press.

51. MODIGLINANI, Franco (1977) :"The monetarist controversy : or should we foresuke stabilization policies" ; American Economic Review, Vol. 67, N° 2, March, PP 01-18.

52. PHILLIPS, P.C.B (1987) : "Time series regression with unit root", Econometrica, Vol. 55, N° 02, March, PP 277-301.

53. STOCK, H. James and MARK, W. Watson (1993) : "A simple estimator of cointegrating vectors in higherorder integrated systems" ; Econometrica, Vol. 61, N° 4, PP 783-820.

54. WATSON, Mark W (1994) : "Vector autoregressions and cointegtation" ; Hand book of Econometrica, Vol. IV, PP 2884-2910.

ملحق 2-1 : **المعطيات المستخدمة في تقدير النماذج القياسية.**
ملحق 2-2 : **المعطيات المستخدمة في تقدير النماذج القياسية (تابع).**
ملحق 2-3 : **المعطيات المستخدمة في تقدير النماذج القياسية (تابع).**
ملحق 2-4 : **المعطيات المستخدمة في تقدير النماذج القياسية (تابع).**
ملحق 2-5 : **المعطيات المستخدمة في تقدير النماذج القياسية (تابع).**
ملحق 2-6 : **المعطيات المستخدمة في تقدير النماذج القياسية (تابع).**
ملحق 2-7 ملحق 2-8 ملحق 2-9 ملحق 2-10 ملحق 1-11 ملحق 1-12
ملحق 2-13 ملحق 2-14 ملحق 2-15 ملحق 2-16 ملحق 2-17 ملحق 2-18
ملحق 2-19 ملحق 2-20 ملحق 2-21.
بواقي متغيرات النموذج المتحصل عليه الخاص بدالة الاستهلاك الخاص في الجزائر.
بواقي النموذج الثاني لدالة الاستهلاك الخاص في الجزائر.
نتائج تقدير النموذج الثاني الخاص بدالة الاستهلاك الخاص في الجزائر.
نتائج تقدير النموذج الأول الخاص بدالة الاستهلاك الخاص في الجزائر.
نتائج تقدير دالة هوتاكار وتيلو [بالقيم الاسمية].
نتائج تقدير دالة هوتاكو وتيلو [بالقيم الحقيقية].
نتائج تقدير دالة فريدمان [بالقيم الاسمية].
نتائج تقدير دالة فريدمان [بالقيم الحقيقية].
نتائج براون [بالقيم الاسمية].
نتائج براون [بالقيم الحقيقية].

نتائج تقدير دالة دوزنبري [بالقيم الاسمية].
نتائج تقدير دالة دوزنبري [بالقيم الحقيقية].
نتائج تقدير دالة كينز [بالقيم الاسمية].
نتائج تقدير دالو كينز [بالقيم الحقيقية].
الوحدة : **مليار دينار جزائري بالسنة لـ : PC.**
الوحدة : **مليار دينار جزائري بالنسبة لـ : GDP.**
الوحدة : **مليار دينار جزائري بالنسبة لـ : GDPD.**
الوحدة : **مليار دينار جزائري بالنسبة لـ : M2، BD.** **E هو عبارة عن عدد الدينارات مقابل واحد دولار.**
الوحدة : **مليار دينار جزائري بالنسبة لـ : GDPD.**
ملحق 2-21 : **نتائج تقدير دالة الاستهلاك الخاص للنموذج الثاني بطريقة Dols الديناميكية.**

ملحق 3

التعريف بالإحصائيات و مصادرها

التعريف بالإحصائيات :

- (P) أسعار الإستهلاك : من الإحصائيات المالية الدولية (IFS).
- (PoP) عدد السكان : الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) و إحصائيات المالية الدولية (IFS).
- (PC) الاستهلاك الخاص : من الإحصائيات المالية الدولية (IFS).
- (PCR) الاستهلاك الخاص الحقيقي : هو عبارة عن PC/P.
- (PCRI) الاستهلاك الخاص الحقيقي الفردي : هو عبارة عن PCR/PoP.
- (GDP) الناتج المحلي الخام : من الإحصائيات المالية الدولية (IFS).
- (GDPR) الناتج المحلي الخام الحقيقي : هو عبارة عن GDP/P.
- (GDPRI) الناتج المحلي الخام الحقيقي الفردي : هو عبارة عن GDPR/PoP.
- (GDPD) الدخل المتاح العائلي : من إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).
- (GDPDR) الدخل المتاح العائلي الحقيقي : هو عبارة عن GDPD/P.
- (GDPDRI) الدخل المتاح العائلي الحقيقي الفردي : هو عبارة عن GDPDR/PoP.
- (M2) الكتلة النقدية : من الإحصائيات المالية الدولية (IFS).
- (M2I) الكتلة النقدية على شكل نصيب فردي : هو عبارة عن M2/PoP.
- (E) سعر الصرف : من الإحصائيات المالية الدولية (IFS).
- (Ir) معدلات الفائدة : من الإحصائيات المالية الدولية (IFS).
- (Iro) نسبة معدلات الفائدة : هو عبارة عن Ir/100.
- (INF) معدلات التضخم : من الإحصائيات المالية الدولية (IFS).
- (Irr1) معدلات الفائدة الحقيقية : هي عبارة عن (Iro - INF).
- (ER) معدلات البطالة : من إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).
- (BD) العجز الميزاني : من الإحصائيات المالية الدولية (IFS).

المـصـادر :

- بنك الجزائر : مجلة Media Bank – أعداد مختلفة.
- الديوان الوطني للإحصائيات : الجزائر بالأرقام 1997-1998.
- من مجلة Conjoncture، الأعداد من : N° 12 (1992) – N° 51-60 (1999).

L'Année Economique et Sociale (1997) 1998.

- الديوان الوطني للإحصائيات : المجموعـات الإحصـائية سـنوات 1970-1978-1980-1995-1997-1998.